العميد الدكتور صالح محمد طليس

الشامل في مناهج ومنهجية البحث العلمي القانوني

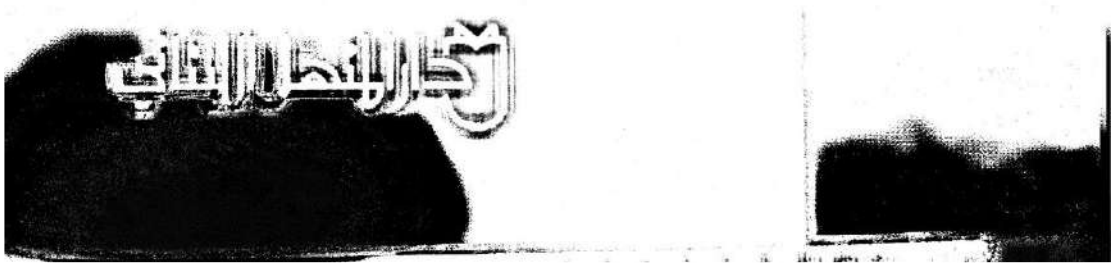

المقدمة

القانون هو إحدى المهن التي نتعلمها، والمهنة تتطلب معرفة متخصصة، وهذه المعرفة المتخصصة تتطلب تحضيراً أكاديمياً مكثفاً ولفترة طويلة من الزمن، تسمح بتجميع المعرفة التراكمية. فالإجازة في الحقوق هي مجرد بداية لهذا التحضير الأكاديمي الذي يؤدي إلى المعرفة المتخصصة القابلة للتبدل والتطور.

ورجال القانون سواء أكانوا قضاة أم محامين، وسطاء أم مستشارين، أساتذة أم باحثين، جميعهم بحاجة الى هذا النوع من المعرفة التي تحتوي على اساس من المعلومات القانونية ليتمكنوا من البناء عليه في دراستهم.

وكيفية جمع هذا الأساس من المعلومات وتنظيمها وإدراجها في مستندات خطية هي من أعظم المهارات التي يجب اكتسابها وتوسيعها في السنوات الأولى من دراسة القانون، ومن ثم تطبيقها فيما بعد كآليات وطرق وأساليب لتجميع المعلومات القانونية واستثمارها لاحقاً في الزمان والمكان المناسبين. وهذه الآليات والطرق والأساليب هي ما نسميه بالمنهجية القانونية.

وإذا كانت المشكلة، سابقاً، تتمثل في كيفية الحصول على المعلومات، فإن الثورة التكنولوجية التي أنتجت ثورة في عالم المعلومات، جعلت المشكلة الجديدة التي يواجهها الطالب تتمثل في كثرة هذه المعلومات بعد أن كانت في ندرتها.

من هنا تأتي أهمية المنهجية في مجال القانون، كأداة فكر وتنظيم وتخطيط وتنفيذ وفن وإبداع، تستعمل مجتمعة كوسائل لإعداد طلاب قانون يمارسون بدقة مهامهم وواجباتهم القانونية (من المقدمة القديمة).

فالمنهجية بمفهومها الفلسفي هي الفكر التخطيطي المتبع في الأبحاث العلمية، وبمفهومها العلمي هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة

موضوع أو مسألة ما، بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة وإقناع الذات أو لإثبات حقيقة ما لإقناع الغير. وإذا كان القانون واسعاً جداً، ولا يمكن للعقل البشري أن يحفظه، فإن بإمكان العقل العادي أن يستخدم وسائل ومناهج البحث العلمي ليتعلم أو يعرف كيف يبحث عن حل أو قاعدة قانونية، وإذا وجدها يتسنّى له معرفة معناها، وإذا عرف معناها ينبغي أن يعرف كيف يفسرها للآخرين، وكيف يوصل قناعته إلى عقل القراء أو المستمعين . وهذه الأساليب التي نعتمد هي ما يسمى بمنهجية التفكير العلمي، تلك المنهجية التي، وإن تطورت مع تطور وسائل التعليم والدراسة، لكن أصولها الأساسية تبقى ذاتها مهما تغيرت الأمكنة والأزمنة.

وان لم يكن هناك من تمييز أساسي بين المنهجية العلمية والمنهجية القانونية بشكل عام، كونهما ينبعان من أصل واحد هو منهجية التفكير العلمي، فإن من المسلمات البديهية أن قوة المعرفة تظهر عند الجمع بين مسألتين متداخلتين، الأولى: روح منهجية البحث العلمي، والثانية جسد البحث القانوني (معلومات و تقنيات المنهجية القانونية) وتكون نتيجة الجمع بحثاً أو مؤلفاً يضيف درجة في السلم العام للمعرفة.

أسباب اعداد الكتاب:

أُقرَّ تدريس مادة منهجية البحث العلمي حديثاً في برامج الدراسات العليا في كلية الحقوق، مع بدء تطبيق نظام ال LMD، وكان إدراجها في مقررات الكلية يهدف إلى إرساء المنهج العلمي بما يمثله من طرق وأساليب تسمح بترسيخ قدرات الطالب على الفهم والتفسير واكتساب كيفية تنظيم دراسته، وإعداده للقيام بمهامه في حياته الأكاديمية والمهنية بمسؤولية وعلى أحسن وجه.

وقد جاء هذا الإقرار متأخراً بعد أن أصبحت منهجية البحث العلمي، وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع بصفة عامة، حيث لم يعد البحث العلمي مقتصراً فقط على ميادين العلوم الطبيعية وحدها، بل تعداها إلى رحاب العلوم الإنسانية، وخاصة مجالات العلوم القانونية، التي يحتل فيها الجانب العملي دوراً أكبر بكثير من باقي العلوم الاجتماعية الأخرى.

أما دوافع إعدادي لهذا الكتاب فهو أنه خلال إشرافي على بعض الرسائل، لاحظت عدم إلمام الطلاب بمبادئ المنهجية وطرق استخراج الحلول القانونية، حيث كان أكثرهم يعرضون الكثير من المعلومات مع سوء التوزيع إذا صح التعبير، بسبب افتقار الطلاب إلى منهجية تساعدهم على تنظيم معلوماتهم بتسلسل منطقي يؤدي إلى نتيجة واضحة. ولما أتيحت لي فرصة تعليم مادة منهجية البحث العلمي، لفت نظري أن معظم الطلاب كانوا يتعاملون مع المادة كإحدى المواد النظرية، حيث يكتفون بمجرّد حفظ غيبي لبعض المواضيع المتوقعة، رغبةً في إحراز بعض العلامات التي تؤهل الطالب للنجاح في المادة، وإذا لم يحالفه الحظ يعاود الكرة ثانية دون فهم مضمون المادة، سواء من الناحية النظرية أم من الناحية التطبيقية. عندها أدركت الخلل المنهجي الذي يعانيه طلابنا في الجمع ما بين النظرية والتطبيق.

وهذا التعامل مع مادة المنهجية كإحدى المواد النظرية التي تحفظ غيباً وتنسى بعد الامتحان مباشرة، وعدم إعارة المادة الأهمية اللازمة من قبل الطلاب، معتبرين أنها مادة غير أساسية، واعتقادهم أن الرسالة أو الأطروحة أو المقالة هي عملية تجميع لمعلومات تدور حول موضوع معين، كل ذلك أدى أو يؤدي إلى فهم خاطئ لدور المنهجية وسوء استخدامها كأسلوب

وطريقة فنية لإنتاج العمل المطلوب منهم، دون أن يدركوا أن هذه المعلومات التي يتلقونها في الكتب والمحاضرات ليست أكثر من مادة خام.

انطلاقاً من تحديدي لهذه المشكلة المنهجية عزمت على مقاربتها بأسلوب جديد يهدف إلى تبسيط المادة وشرحها بما يتناسب والمستوى الثقافي لطلاب الحقوق، كما قررت إخراجها من الحيز النظري البحت إلى حيز التطبيق العملي ما أمكن، رغم صعوبة ذلك أمام عدد كبير من الطلاب الذين يفترض بهم المشاركة في تطبيق ما أعرضه أمامهم لترسيخ الأساليب والطرق التي يتعلمونها نظرياً.

أما الأمر الذي شجعني على إعداد هذا الكتاب، فهو أنه بعد مرور حوالي عشرة أعوام على صدور الطبعة الاولى من كتابي المنهجية في دراسة القانون، والذي طبع منه آلاف النسخ الورقية التي تم بيعها في لبنان وفي العالم العربي، عدا عن عمليات التحميل Download التي تجاوزت الثمانية ألاف مرة عن موقع كلية الحقوق، الذي يديره الزميل الدكتور عصام اسماعيل، لما يتميز به الكتاب من بعد عملي حول مادة المنهجية من اطارها النظري الى اطارها العملي التطبيقي، والذي شكل دليلاً ومعيناً لطالب القانون، يستعين به للقيام بإعداد بحثه، وكلما كان لديه تساؤل يمكنه أن يجد الجواب المناسب لسؤاله.

هدف الدراسة:

إذا كانت المنهجية هي إنارة الطريق أمام الباحث عن الحقيقة في أي علم، كما يقول الفقية الفرنسي "فرنسوا جيني" (François Gény) في كتابه عن "مناهج تفسير ومصادر القانون" (Méthode d'interprétation et sources en droit privé)، الصادر عام ١٩١٩، فإن غايتنا من هذا الكتاب هي وضع دليل شامل أمام الطالب حول كافة أنواع مناهج البحث العلمي، وكيفية تطبيقها في مجال القانون، هادفين الى إكساب الطالب مجموعة طرق

وأساليب عمل تساعده أثناء إعداده للرسالة، وتسهم في تكوين شخصيته القانونية المستقلة وتعويده على تحمل العبء بنفسه.

كما تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة طالب الحقوق والباحث القانوني في مجالي البحث القانوني النظري والتطبيقي، أو عند تناوله لمشكلة قانونية، وذلك بأسلوب علمي متعارف عليه من خلال معرفة المفاهيم والأسس التي يقوم عليها البحث القانوني، والاختيار السليم للمشكلة محل البحث، واختيار أنسب الطرق لجمع المادة العلمية، أو التوصل إلى حقائق يمكن الثقة في صحتها.

ونأمل أن تساهم هذه الدراسة في إعداد الطالب إعداداً جيداً من خلال تزويده بالمهارات التي تجعله قادراً على تصميم خطة البحث وتنفيذها، وإكسابه الخبرات التي تجعله قادراً على القراءة التحليلية الناقدة لما كتبه الغير وتقييمه والحكم عليه.

لهذا حاولنا أن نضع أمام الطالب دليلاً تطبيقياً لمراحل عمله في مجال الأبحاث القانونية، والخطوات الواجب اتباعها، بداية من اختيار الموضوع، محل البحث، وصولاً إلى جعله مؤلفاً صالحاً للنشر أو العرض على لجنة المناقشة والحكم. كما قمنا بتبسيط هذه المادة لجعلها مساعدة في إزالة تعقيد باقي المواد القانونية.

المنهجية المعتمدة

اطلعت على معظم كتابات الفقهاء اللبنانيين حول مادة المنهجية، ومناهج البحث العلمي، والعديد من الكتابات العربية التي استقت معظم أفكارها من كتابات الفقهاء الفرنسيين، وأخذت منهم المبادئ والقواعد، التي باعتقادي، يحتاجها الطالب في دراسته. وكي لا تكون الأساليب والطرق مقتصرة على المدرسة الفرنسية، قمت بمراجعة بعض الكتب الأميركية، إضافة إلى تصفح بعض مواقع الأنترنت للجامعات الأنكلوسكونية التي تركز على الجانب التطبيقي أكثر

منه على الجانب النظري، وحاولتُ الخروج بمنهجية توليفية مرنة يمكن الاستفادة منها في جامعاتنا.

فمن المعروف أن المدرسة الأنكلوسكونية تعتمد في تدريسها لمادة القانون أسلوباً مغايراً للمدرسة اللاتينية، إذ إنها تنطلق من الجانب التطبيقي لتستخلص منه النظرية المطبقة، على عكس اللاتينية التي تبدأ بالجانب النظري.

لهذا حاولت في كتابي هذا أن أجمع بين المدرستين، كما فعلت بكتابي السابق، فكنت أشرح ما يجب شرحه لإعطاء الطالب فكرة واضحة عن المادة المدروسة، ثم أعمد الى تعداد القواعد واستعراض النصائح التي يمكن للطالب اعتمادها في تطبيقاته العملية. كما أنني جمعت بين الرأي والمثال، خاصة في القسم التطبيقي لتسهيل فهم المادة. وقد اعتمدت منهجية مرنة جمعت بين عدة مناهج علمية وفقاً لنوع الموضوع. فقد ركزت أساساً على طريقتي أو منهجي التحليل والتركيب اللذين يعتبران من التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي أثناء التطبيق العملي للمناهج العقلية (الاستقرائي والاستدلالي أو الاستنباطي) في مجال العلوم القانونية.

فتتبعت خطى المنهج الاستنباطي والقياس المنطقي عن طريق تقديم الأسباب والحجج والمبررات للتوصل الى استنتاج ما. واعتمدت المنهج الاستقرائي أحياناً، مثلاً عندما كنت أستقرأ اتجاهات بعض الكتاب القانونيين، وأجمع بعض الحقائق والمعلومات الفردية، محاولاً وضع قاعدة عامة أو نظرية عامة تحكم المسائل المطروحة. كما استعملت المنهج الوصفي أثناء قيامي بجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها، محاولاً الوصول إلى تعميمات مقبولة.

لهذا خصصت باباً للجانب النظري، وباباً آخر للجانب التطبيقي دون الفصل التام بينهما.

فالباب الأول تناولت فيه مناهج البحث العلمي بشكل عام، ومجال تطبيقها في الأبحاث القانونية بشكل خاص، محاولاً فيه أن أعالج مواضيع نظرية في منهجية التفكير والبحث العلمي ومناهجه. وهذه المواضيع تدور في مجملها حول سير الفكر ومراحل التفكير، والأساليب التي يتبعها الباحث في الإعداد والبحث عن القضايا التي يريد الكشف عن واقعها.

لهذا تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول: ففي الفصل الأول يتعرف الطالب إلى مفهوم المنهجية ومناهج البحث العلمي القانوني والى العلاقة بينهما، وإلى ماهية المنهجية القانونية، وأهداف وعلاقة المنهجية القانونية والتفكير العلمي، بالإضافة إلى أهداف وعلاقة التفكير العلمي بدراسة القانون، كما استعرضت المفهوم اللغوي والاصطلاحي للبحث العلمي ومناهجه.

وخصصت الفصل الثاني لتصنيف مناهج البحث العلمي، حيث شرحت البحوث الكمية بمخططاتها، وعيّناتها، وأدوات جمع البيانات فيها، وتحدثت عن الاستمارات إعدادا وتنفيذاً، وتطرقت إلى البحث النوعي، وطرق جمع بياناته، ابتداءاً بالمقابلة، ثم الملاحظة، وصولاً إلى الوثائق. كما تناولت البحوث المختلطة، ومبررات وخصائص ومهارات استعمال البحث المختلط، مركزاً على تقرير التدريب المهني وأصول إعداده .

وخصصت الفصل الثالث للتعرف إلى أبرز مناهج البحث العلمي التي يمكن تطبيقها في مجال القانون، حيث تناولتها في ثلاثة أبحاث، الأول: المناهج العقلية، كالاستقرائي والاستدلالي والعلاقة بينهما والمنهج الديالكتيكي التحليلي والتركيبي.

وفي المبحث الثاني تناولت المناهج النظرية: المنهج المقارن والمنهج التاريخي، والديالكتيكي، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى المذاهب الحديثة: المنهج الوصفي، والمذهب البراغماتي، والمنهج التجريبي.

أما الباب الثاني فقد تم تخصيصه للمنهجية التطبيقية في مجال البحث القانوني، وتحدثت فيه عن آليات تطبيق هذه المنهجية في الأبحاث القانونية. لذا فإن خطتي توجهت نحو التطبيق العملي من جهتين: جهة الاطلاع شيئاً فشيئاً على حقائق البحث العلمي وقواعده، ومجالات تطبيقها في حقل القانون، وجهة التدرب على استخدام طرق منهجية منطقية خلال إعدادنا لأبحاثنا القانونية.

فخصصت الفصل الأول للحديث عن الخصائص العامة للأبحاث القانونية وأنواعها، ومواصفات البحث والباحث، واختيار الموضوع وعنوانه والمشرف، وأقسام هذا البحث ونوعية المعلومات القانونية التي يحتاجها البحث ونقلها وحفظها.

وكرست الفصل الثاني للمخطط التمهيدي للبحث بكافة مراحله وتصميمه ومراجعه، تاركاً الفصل الثالث لشرح المرحلة التنفيذية لكتابة البحث، اعتباراً من المسودة رقم صفر، وصولاً إلى مناقشة البحث وتقويمه.

الباب الاول: المنهجية القانونية ومناهج البحث العلمي

تُدرس مادة البحث العلمي في كل الجامعات وفي مختلف الاختصاصات العلمية منها أو الإنسانية. وسبب تدريسها هو، بكل بساطة، تغيير الأسلوب التعليمي من التلقيني إلى التكويني، والهدف منه هو تحويل الطالب من مجرد متلق للعلوم إلى مشارك فيها، ومن مجرد مردد لما يتلقاه إلى باحث ومنقب فيه، أو مشارك ولو نسبياً.

والسؤال الذي يطرحه معظم طلابنا هو ما علاقة مادة المنهجية بالبحث العلمي؟ وما علاقة مناهج البحث العلمي بالمعرفة القانونية أو بدراسة القانون بشكل عام؟ أو ربما يسأل البعض، بسذاجة، ما هي علاقة المناهج الفلسفية ونظريات الفلسفة بالقانون الذي هو قواعد سلوكية منظمة.

أو بشكل أبسط، لماذا أدرجت هذه المادة في قسم الدراسات العليا في كلية الحقوق؟

وللاجابة على هذه التساؤلات، لا بد لنا من التعرف إلى ماهية المنهجية، والى علاقتها بمناهج البحث العلمي بشكل عام، والى مناهج الأبحاث القانونية بشكل خاص.

ولتبسيط الموضوع وانزاله من عالم النظرية الى عالم الواقع سأورد هذه القصة الافتراضية في بداية هذا القسم لشرح أهمية المنهجية.

تصور أنك ترافق صديقك في نزهة أو زيارة، وتستقلان سيارة، ووصلتما الى مفترق طرق، فتسأل هذا الصديق: أي طريق ينبغي أن نسلك؟ فيفكر لبرهة، ثمَ يجيب فلنسلك هذه الطريق، وتسأله: لماذا؟ فيقول: لدي إحساس أو حدس بأنها هذه هي الطريق الصحيحة؛ أي أن معرفته بالطريق اقتصرت على **الملاحظة الحسية**[1]، المقتصرة على ملاحظة الظواهر على أساس بسيط دون إعمال العقل، ودون وجود برهان لها. وهذه المعرفة التي كانت أولى أنواع المعرفة

[1] غالب فرحات؛ دروس ومصطلحات في منهجية البحث العلمي، دون دار نشر، الطبعة الاولى، ٢٠١٢، صفحة ٧.

البشرية كانت تقف عند حدود الإدراك الحسي العادي، القائم على مجرد الملاحظة البسيطة للظواهر، دون البحث عن الصلات أو العلاقات بين الظواهر.

لكن لو أردت طريقة أكثر مصداقية من حدس صديقك، فتقول له: دعنا ننتظر دور شرطي المرور، أو شخصاً من أبناء المحلة ليدلنا على الطريق الصحيحة، لأنهم مصدر ثقة، ولأنهم يتمتعون بمعرفة أكثر مصداقية وخبرة في هذا المجال، وهذه تسمى **بالمعرفة النقلية.**[٢]

وهذه المعرفة قائمة على الأعراف السائدة الموروثة، وعلى العادات والتقاليد في تفسيرها للظواهر وحل المشكلات. وهذا ما كان يتم اعتماده في العصور الوسطى، بالعودة الى تعاليم كبار الفلاسفة أمثال أفلاطون وأرسطو، أو بالعودة الى الكتب الدينية المقدسة.

وبالعودة الى مثالنا، يبقى لدينا شك بأن الشرطي أو الشخص الذي نسأله عن الطريق، قد يكون مخطئاً أو يريد تضليلنا، ونريد البحث عن معرفة أدق، نستعمل فيها عقلنا ونقارن بين حدس الصديق، وجواب الشرطي، أو إبن المحلة، عندها ننتقل الى ما يسمى بالمعرفة **الفلسفية – التأملية،** وهي معرفة تتطلب مستوى ذهنياً أعلى، واعتماد مرحلة متقدمة عن سابقاتها، حيث نبحث عن معرفة لا تدركها الحواس وتتصل بالعقل، كتفكيرنا، مثلاً، أن الشخص الذي نقصده هو كاتب، وما قرأنا له يوحي أنه يعيش قرب شاطئ البحر ولا يعيش في الجبال، كما أرشدنا حدس الصديق أو سؤال الشرطي. وتفكيرنا هذا يتطلب نضجاً وتعمقاً في دراسة الظواهر الموجودة أمامنا، حيث إن مستوى تحليلنا للإجابات وما نبحث عنه، يوجب علينا الإلمام بقوانين وقواعد استنباط الحقائق غير طريق البحث والتمحيص.[٣]

---

[٢] أحمد بدر؛ **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣، ص:٤٦-٤٧ .

[٣] ساسي سفيان؛ المعرفة، الحوار المتمدن، العدد ١٠٤٦، الجزائر، تاريخ ٢٠٠٤ نقلاًعن غالب فرحات صفحة ٩.

وهذا النوع من المعرفة القائمة على الفلسفة – التأملية اعتمدته الإنسانية لمدة طويلة عند تأملها في الموت والحياة، وخالق الوجود وصفاته واختلاف أجناس الناس[٤].

وقد تنوعت مناهج هذه المعرفة من أيام اليونانيين، الذين قالوا بالتأمل الفلسفي العقلي، الى الفلاسفة الهنود الذين قالوا بالتأمل الاستنباطي الداخلي. ولنا عودة إلى التأمل الفلسفي العقلي عند الحديث عن المناهج والاستدلال.

لكن لو افترضنا أننا نحاول التأمل والتفكير، ومر صديق سألناه عن طريقنا، وكان يحمل خريطة وبوصلة وفي سيارته جهاز (GPS) لتحديد المواقع، واعتمد عليه لتحديد موقعنا، وحدد على الخريطة مسلكنا، وبالبوصلة حدد الاتجاه الصحيح، فهذه المعرفة هي المعرفة **العلمية** التي تعتبر أعلى مراتب المعرفة، والتي توصل إليها الانسان حديثاً، بعد أن تمكن من الربط بين الظواهر ربطاً موضوعياً، على أساس الملاحظة المنظمة والمنطقية والمستمرة، ووضع لها فرضيات ملائمة، وجمع البيانات وتحقق منها بالنتيجة والبرهان، وبالتحليل واستخلاص النتائج بطريقة علمية.

ونحن في مثالنا هذا في البحث عن طريق ما، حاولنا اتباع قواعد معينة، حاولنا فيها أن نفكر، وحاولنا أن يكون تفكيرنا سليماً ويعطي نتيجة صحيحة، من خلال اتباع قواعد تسمى منهجية التفكير، وعندما نحاول أن نعبر عن هذه الافكار بشكل يؤدي الى الغاية المنشودة، علينا اتباع قواعد تسمى منهجية التعبير.

خلاصة ما سبق أن التفكير السليم الذي يسمح لنا بالحصول على معرفة نتمكن من تطبيقها لتحقيق غايتنا، هي ما يسمى بالمنهجية، التي لا تختص بحقل معرفي دون آخر، وإن

[٤] عدنان السيد حسين: **المنهجية وطرق البحث العلمي**، محاضرات ألقيت في كلية الحقوق في الجامعة الإسلامية في بيروت، العام الدراسي: ٢٠٠١-٢٠٠٢، ص:١ نقلاً عن غالب فرحات صفحة ٩.

كان هناك منهجية البحث عن الطريق، فهناك منهجية البحث عن القانون، أو البحث القانوني، تفكيراً وتعبيراً، وأعلاها مرتبة البحث العلمي.

لكن ما هو تعريف المنهجية؟ وكيف نميز بينها وبين مناهج البحث العلمي والقانوني؟ هذا ما سنحاول القيام به في الفصل التالي.

الفصل الأول: المنهجية والمناهج العلمية

يصعب على الطلاب المبتدئين التمييز بين مصطلحي "المنهجية" و"المنهج"، وكثيراً ما يخلطون بينهما، رغم أن هناك فوارق بين المعنيين على صعيد المصطلح على الأقل، كما سنرى لاحقاً.

لهذا كان لا بد لنا قبل البدء في الدخول إلى عالم المنهجية، أن نشرح الفرق بين مصطلحي المنهجية والمنهج لغةً واصطلاحاً، رغم اشتقاقهما من كلمة واحدة وهي نهج.

وسنتحدث عن العلاقة بين المصطلحين ومفهومهما في مبحث أول، ثم نتعرف إلى ما نعنيه بالمنهجية القانونية وأهدافها، وعلاقتها بالتفكير العلمي، في مبحث ثان، ثم ننتقل إلى الحديث عن المناهج والبحث العلمي والعلاقة بينهما في مبحث ثالث.

المبحث الأول: بين المنهجية والمنهج

يستعمل معظم الطلاب، وحتى الأساتذة عبارة المنهجية والمنهج والمناهج بدون تمييز بينها ، معتبرين أن مفهوم المنهج مرادف لمفهوم المنهجية، أو قد يعتمدونها مفاهيم يدعمون بها آراءهم ويدحضون بها آراء غيرهم. وغالباً ما نجاريهم وننحو نحوهم، دون فهم وإدراك لما تعنيه هذه المصطلحات، رغم اشتقاقهما اللغوي من كلمة واحدة. ورغم استعمالهما معا في البحوث المختلفة، فان لهما مفاهيم مختلفة لا بد من توضيحها، وتعريف الطالب عليها لتجنبه الوقوع في الأخطاء التي يقع فيها عادة الباحث المبتدئ.

لذا، سنبدأ بالتعرف الى مفهوم المنهجية في المطلب الأول، ثم التحدث عن مفهوم المنهج في المطلب الثاني، وعن علاقة المنهجية بالمنهج في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم المنهجية

ورد تعريف المنهجية القانونية في دليل الجامعة اللبنانية كما يلي:"المنهجية هي أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينة، تهدف إلى تحديد إطار المعرفة القانونية لدى الطالب وتنظيمها، ليصل، بعد تحليلها، إلى استثمارها وإخراجها في سياق منطقي سليم ومقنع، مع التركيز على خصوصية بعض النماذج العملية والغاية منها"[٥].

وقد حددت أنظمة كليات الحقوق لكل مادة من مواد القانون مضموناً نظامياً، باستثناء مادة المنهجية التي اقتصر تعريفها على ما ورد في دليل الجامعة اللبنانية. لذا لا بد لنا، بادئ ذي بدء، أن نحاول التعرف إلى ما يعنيه مصطلح المنهجية، بمفهوميه اللغوي والاصطلاحي.

الفقرة الاولى: المفهوم اللغوي:

ترجم مصطلح المنهجية من اللغة اللاتينية (Methodology) وكلمة "ميتودولجي" هذه نجد مصدرها في الكلمة اللاتينية (Methodus) وهي مشتقة أصلاً من كلمة يونانية (Methods) وتعني الطريق. وإذا ما حاولنا ترجمة كلمة (Methodology) الانكليزية، فنجد أنها تتألف من جزئين: الأول : (Method) وتعني: طريقة ، أسلوب، والثاني (Logy): علم أو نظرية، فتصبح ترجمة الكلمة ككل: علم الطريق أو علم الطرق، وتعني هنا طريق ونهج نتبعه للوصول الى غاية ما، لذلك يرى البعض أن ترجمة (Methodology) تعني علم المناهج، وهو: "العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحث لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة"[٦]. أماالبعض الآخر فعرفها بالمنهجية، وآخرون عرفوها بمناهج البحث.[٧]

---

[٥] التوثيق أو التوصيف المعتمد في **دليل الجامعة اللبنانية** الصادر عام ٢٠٠٥.

[٦] عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص٥.

[٧] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية (قانون البحث العلمي)**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤، صفحة ١٦٦.

ومن هذه الترجمة تعددت المفاهيم كما رأينا، لكن كلمة المنهجية في اللغة العربية مشتقة من كلمة نهج، وتعني وضح واستبان، ومنها جاءت كلمة منهاج التي تعني الطريق الواضح، وهو مصطلح استعمله ابن الرومي في مطلع إحدى قصائده:

أمامك فانظر أي نهجيك تنهج طريقان شتى: مستقيم وأعوج.

كما نجد أن القرآن الكريم يستعمل كلمة منهاج بمعنى الطريق الواضح البين، كما جاء في الآية الكريمة رقم ()٤٨ من سورة المائدة "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً".[٨]

الفقرة الثانية: المفهوم الاصطلاحي:

يعتبر البعض أن المنهجية هي فرع من فروع علم المنطق، الذي يقوم على التحليل والتركيب، معيدين جذورها إلى الفيلسوف اليوناني "أرسطو". لكن، في واقع الأمر، وإن كانت تشترك مع علم المنطق ببعض الوسائل، أو تعود جذورها إليه، فإن المصطلح بمفهومه المعاصر هو مصطلح حديث نسبياً، بدأ استخدامه مع الفيلسوف الالماني "كانت ١٨٠٤" (kant) الذي كان يقسم المنطق الى قسمين:

الأول: مذهب المبادئ، الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة، والثاني: علم المناهج، الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم، وتحديد الطريقة التي يشكل بها كل علم من العلوم.[٩]

[٨] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠.
[٩] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، الطبعة الثالثة، مطبعة الجسور، وجدة المغرب،٢٠١٠، ص ٨.

وترك هذا التقسيم أثره على المصطلح الحديث للمنهجية، حيث بقي يتأرجح بين معنيين: معنى المبادئ أو النظرية، أو العلم بطرق أو مناهج الاستقصاء أو البحث، وبين معنى مجموع الطرق أو التكتيك في علم معين، أو بين التخصص في علم معين وبين العلم بشكل عام.

ولكن رغم تداخل المصطلحات وتأرجحها، فإن ما يهمنا هو المصطلح المتداول في لغة البحث، وهو المصطلح أو المفهوم المعتمد في المؤلفات الموجهة إلى الطلاب الجامعيين، الذين يواجهون مسألة البحوث المتعددة والمتلاحقة، منذ سنوات الاجازة، مروراً بالدراسات العليا، وصولاً الى الدراسات المعمقة.

ومفهوم المنهجية الرائج حالياً في الجامعات هو "العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ بداية عزمه على البحث، واختيار موضوعه حتى الانتهاء منه، أو بمعنى آخر، هي المجموعة من الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه".[١٠]

وسواء أخذنا بالمفهوم اللغوي أم بالمفهوم الاصطلاحي، فإن المنهجية، هي: مجموعة معايير وتقنيات ووسائل وطرق، يجب على الباحث اتباعها قبل وخلال ونهاية بحثه، وهي بالعموم معايير واحدة تنطبق على كافة الاختصاصات والبحوث وفي شتى أنواع العلوم.

والذي يختلف من علم إلى آخر هي المناهج وليس المنهجية، فمناهج القانون غير مناهج التاريخ وغير مناهج اللغة، وهي تتطور وتتعدل من حين الى آخر، ومن اختصاص الى آخر. لهذا سنطلع على مناهج البحث العلمي كجزء من منهجية البحث القانوني، لأن المنهجية

[١٠] أميل يعقوب؛ **كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث**، دار جروس، طرابلس، لبنان،١٩٨٦، ص ٩.

واحدة شاملة، بينما المناهج تتعدد وتتغير. وسنبدأ بالتعرف إلى مفهوم المنهج قبل أن نتحدث عن علاقة المنهجية بالمنهج.

المطلب الثاني: مفهوم المنهج

يشتق اسم المنهج في اللغة العربية من فعل نَهجَ أي سَلك، وهو المصدر ذاته لكلمة المنهجية، لكنه ينفصل عنها في المعنى الاصطلاحي، حيث ينطوي أيضاً على معنى يدل على التتابع. أمّا في اليونانية فكان في البداية عند أفلاطون يعني: الدراسة، البحث، النظر، المعرفة، وعند أرسطو كان يعني البحث. ولم يتحدد معناه الاصطلاحي إلاّ في بداية القرن السابع عشر، حيث أصبح يدل على " طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم[١١]. ويقصد بالمنهج بمعناه الفني العلمي والاصطلاحي الدقيق: "الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود."[١٢].

وبالرغم من الأصل اللغوي الواحد للمنهجية والمنهج، فإن المنهج كمصطلح، مثل المنهجية، هو حديث نسبياً، تعددت تعاريفه؛ فرأى فيه البعض وسيلة لتحقيق هدف أو طريقة محددة لتنظيم نشاط يؤدي الى نهاية محددة، حيث اعتبر "ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠)" (René Descartes) المنهج بأنه "حسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة" ويقول "بأنه لا يكفي أن يكون الفكر جيداً، إنما المهم أن يطبق تطبيقاً حسنا"[١٣]. والبعض الآخر رأى في المنهج سبيلاً يمكن الباحث من تحقيق غرض الدراسة أو البحث، حيث يعرفه "باتل" (Batel) بأنه "الترتيب الصائب للعمليات الفعلية التي نقوم بها، بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها.[١٤]

---

(١١)عمار عوايدي ؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢، ص: ١٠- ١٨.

(١٢) عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت،١٩٧٧، ص ٧.

(١٣) عمار الحسيني؛ **منهج البحث القانوني – أصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٠.

١٤) محمد محمد قاسم؛ **المدخل الى منهج البحث العلمي**، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، بيروت ١٩٩٩، صفحة ٥٢.

ونستنتج من تعاريف المنهج أنه يحمل معنيين: معنى الطريق أو الوسيلة أو الأسلوب للوصول إلى هدف ما، ومعنى اجراءات أو وسائل يستخدمها الباحث للقيام ببحثه، وذلك وفقاً لتعريف المعجم الفلسفي المختصر الذي يقول بأن المنهج: "وسيلة محددة توصل إلى نهاية معينة".[١٥]

ورغم التباين الظاهر في المعنى الاصطلاحي بين المنهج، والمنهجية فإن هناك علاقة بينهما في التطبيق كما في اللغة، فما هي هذه العلاقة؟

المطلب الثالث: علاقة المنهج بالمنهجية

إذا ما حاولنا تلخيص المعاني والتعاريف الواردة أعلاه، يمكننا القول: بإن المنهج هو: طريقة أو أسلوب يستخدمه الباحث، بينما المنهجية هي إطار أشمل يراقب هذه الطريقة أو الأسلوب ويضع لها مجموعة ضوابط، حيث إن المنهجية تعتبر الوعاء الموجه للباحث أو خارطة الطريق، تبين له مجموعة من الأصول والطرق والشكليات الضرورية في البحث.

فالمنهجية هي فرع من فروع الإيبستمولوجيا (علم المعرفة أو فلسفة العلوم) تختص بدراسة المناهج أو الطرق التي تسمح بالوصول إلى معرفة علمية بالأشياء والظواهر. وهي تعني دراسة شتى الطرق التي يعتمدها التفكير ليصل إلى غاية ما في حقل من حقول المعرفة، أو إلى التعمق في دراسة موضوع ما؛ أي أنها مجموع الطرق أو الأساليب التي توجه نشاطاتنا الذهنية نحو غاية معّينة[١٦].

---

[١٥] غالب فرحات؛ **دروس ومصطلحات في منهجية البحث العلمي**، مرجع سابق، ص ٧٠.

(١٦) بوذراع بلقاسم؛ **منهجية ومناهج البحث العلمي وتطبيقها في القانون**، محاضرات لطلاب السنة الأولى:شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع: قانون الأعمال، معهد العلوم القانونية، قسنطينة، الجزائر، ص ٤.

إنما المفهوم المتعارف عليه حالياً، هو أن المنهجية طريقة للإجابة عن إشكالية أو سؤال قانوني ما، أو لتحليل فكرة ما. فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومبوّب (معنون)، وتجنّب العرض العشوائي وغير الموظف للمعلومات، أو سردها بأسلوب غير مترابط العناوين.

فالمنهجية إذاً مجرد وسيلة، وليست غايةً بحد ذاتها، فهي أسلوب للتفكير المنظم، وهي الخيط الخفي الذي يشد أجزاء الموضوع إلى بعضها البعض، بغض النظر عن نوع الموضوع. وهذه الوسيلة، بما تتضمنه من مناهج وأساليب تفكير علمية، ولدت من رحم الفلسفة، وترعرعت في كنف العلوم الطبيعية، وأصبحت في ريعان شبابها رفيقة العلوم الإنسانية. فما هي علاقتها بالقانون، وما هي علاقة المنهجية والقانون بالتفكير العلمي؟

المبحث الثاني: المنهجية القانونية والتفكير العلمي

عندما نبدأ بدراسة القانون قد نتعجب ونتساءل: ما هي علاقة القانون بالبحث والكتابة القانونيين، وبالمنهجية المعتمدة؟ فنحن عندما نشاهد كيف يلقي المحامون مرافعاتهم، قد ندهش بالأساليب التي يتبعونها، وبالنتائج أو الآثار التي يتركها كلامهم على هيئة المحكمة والمشاهدين. قد نشعر بذلك، لكن ما لا نعرفه، هو العمل والجهد الذي تم سلفاً من خلال بحث قانوني، أو كتابة، أو مرافعة، أعدّها المحامي معتمداً منهجية معيّنة قبل دخوله إلى هيئة المحكمة.

إن عمل المحامي ومساعديه هو معالجة وضع موكلهم، فقد يحتاج الموكل الى محاميه لمساعدته في حل مسألة، أو قد يطلب منه أن ينظم له عقداً ما، أو يمثله في قضية ما. في

هذه الحالات، يساعد المحامي موكله من خلال تجنيبه المشاكل: بنصحه وإرشاده إلى حقوقه ومسؤولياته واقتراح أفضل عمل (course of action)، أو أفضل خيار أمامه، إضافة الى إعداد أي مستندات قانونية ضرورية[١٧].

فلمعالجة مسألة، أو إعطاء استشارة أو إصدار حكم، على رجل القانون، أولاً، أن يعرف أي قانون يطبق. ولمعرفة هذا القانون عليه أن يجري بحثاً. والبحث القانوني والكتابة هي المهارات الأساسية الضرورية لمعالجة وحل المسائل، ومعالجة القضايا على أنواعها. فالبحث الخاطئ، أو غير المناسب، أو الأخطاء في المهارات أو في التواصل، وعدم المعرفة بالقانون المناسب، تسبّب فشل الطالب كما فشل أي رجل قانون، وخسارة القضية إذا كان محامياً. ولتجنب الفشل هناك قواعد منهجية يجب اعتمادها، وهذه القواعد هي ما يسمى بالمنهجية القانونية.

المطلب الأول: ماهية المنهجية القانونية

يجدر بالباحث القانوني أن يجيب بما هو ملائم على السؤال المطروح، وعليه أن يطبق القاعدة القانونية على السؤال، ليصل إلى جواب سليم. والجواب لا يكون مناسباً إذا لم يدعم بمبادئ قانونية، وإذا لم يعتمد على قانون ساري المفعول ، أو إذا بني على بحث غير كامل.

إن أمام الباحث القانوني تحدٍ يقتضي أن يعرف أفضل الطرق والأساليب لمعالجة بحثه ويكون قادراً على تبرير استعمالها عندما يواجه لجنة المناقشة.

لذلك، فإن إعداد أو صياغة البحوث القانونية هو دور هام من أدوار الباحث. والقارئ يحكم على الكتابة من حيث وضوحها وتأثيرها. فالكتابة الضعيفة تغالط القارئ وتجعله يفهم

(17) Carol Bast and Margie Hawkins, **Foundations of legal reasoning and writing**, West legal studies, USA, 2nd. Ed., 1995.

المقصود خطأً، والكتابة غير الواضحة قد تضلل القارئ وتمنعه من فهم الرسالة أو التواصل مع مقصودها.

من أجل ذلك كله، علينا التعامل مع مادة القانون على أنها إحدى العلوم الدقيقة التي ندرسها إضافة إلى كونها فناً نطبقه. وإذا نظرنا إلى القانون كعلم من العلوم الاجتماعية، أو كفن يتجسد في تطبيق معارف علمية مكتسبة، فإنه في الحالتين يخضع لمنهجية تفكير تتمثل في عدد من الطرق العلمية التي ترعاها قواعد المنطق، لأن التفكير المنطقي هو تنظيم الأفكار وتسلسلها وترابطها بطريقة تؤدي إلى معنى واضح، أو نتيجة مترتبة على حجج معقولة.

وبالرغم من أن لكل علم منهجيته الخاصة، فإن هناك منهجية عامة هي التي تعنى بدارسة الطرق المتبعة في أي ضرب من ضروب التفكير النظري. وهذا ما نعنيه بقولنا عن شخص ما: "إنه ذو تفكير منهجي" أي أنه في تفكيره يتبع طرقاً سليمة وعقلانية معيّنة معترفاً بها ويقرها العقل البشري أنى وجدها.

لهذا، فنحن سنعتمد المنهجية منطلقاً نتوصل به إلى آلية إعداد البحوث والدراسات القانونية، لأننا نؤمن ونؤكد على العلاقة الوثيقة بين المنطق والقانون، ولا بد من الاعتماد على منهجية التفكير، وهي واقع المنطق، للوصول، فيما بعد، إلى القانون وقواعده المرتكزة، في الأصل، على أسس منطقية وعلى مبادىء أساسية، تكرست بعد تطور تاريخي، وأصبحت بذلك تحاكي العلوم الطبيعية التي تقوم على اليقين والجزم إجمالا.

ويرجح أن يكون أول من طرح عبارة المنهجية القانونية الفقية الألماني "سافيني" (Friedrich Carl Von Savigny) في محاضرات خاصة عام ١٨٠٢ و١٨٠٣ و١٨٠٩، ثم عادت لتظهر تحت عبارة الطريقة التشريعية بقراءة خاطئة لكلمة: (Legal method) في الخمسينيات على يد "وايزنبرج" (Wesenberg) عام ١٩٥٢. فالطريقة القانونية هي طريقة

تقرير الأمور بشكل قانوني، بينما المنهجية القانونية هي طريقة دراسة القانون، واليوم لا أحد يميّز بين الطريقة القانونية وطريقة دراسة القانون[١٨].

فالمنهجية، كطريقة دراسة، ترتبط عموماً بغايات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتهدف إلى إنشاء أحكام وقواعد وقوانين عامة ومتناسقة علمياً، ومرتبطة بشكل وثيق. وما دام القانون هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الظواهر والمواقف الاجتماعية دراسة علمية، تهدف إلى اكتشاف وتفسير وضبط وتنظيم تلك الظواهر، فإن المنهجية القانونية تنبع من خصوصية القانون. وإذا ما بحثنا عنها فإنه يمكن تلمسها في الممارسات الفكرية لدى رجال القانون، مشرّعين كانوا أم فقهاء أم قضاة بارزين، فالمنهجية القانونية لا يمكن حصرها في قواعد محددة، بل تأتي متناثرة في أعمال وأقوال وكتابات رجال الفكر القانوني.[١٩]

ونخلص، من هذا، الى أن المنهجية القانونية ليست طريقة قانونية بل هي مجموعة طرق توصل رجل القانون إلى الإجابة عن المشكلة المعروضة أمامه، بالاستعانة، بالمواد القانونية الرسمية، وفي إطار الأساليب الفنية المتعارف عليها.[٢٠] واذا كانت دراسة القانون تهدف إلى فهم القانون، ومعرفة كيفية تطبيقه، فإن المنهجية القانونية تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف.

المطلب الثاني: أهداف المنهجية القانونية

تكمن الغاية الأساسية من دراسة المنهجية في توجيه نشاطاتنا في الدراسات والبحوث القانونية، لأن المنهجية القانونية هي وسيلة لإكساب الطالب الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية، رغم تعددها وتشعباتها المتنوعة . وبلغة بسيطة نقول: إنها

---

[18]Joachim Rickert, Goethe Universitât, essay at http://www.Juridica.ee/get.doc.php.

[١٩] عبد الواحد شعير؛ **منهجية القراءة القانونية**، الطبعة الاولى، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، المغرب، ٢٠٠١، صفحة ٢٥.

[٢٠] زين بدر فراج، **اصول البحث القانوني**، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٣، الطبعة الاولى، صفحة ٣٠ و٣١.

تهدف إلى تعليم الطالب كيف يفتش عن المعلومات ، وكيف يعرضها، وكيف يناقشها أو كيف يكتبها، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. إبراز مدى قدرة استيعاب الطالب للمعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها، وفقاً لأهداف السؤال المطروح.

٢. تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره، وعرضها بشكل منسّق وتسلسل منطقي.

٣. تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة، القائم على الدقة والاختصار والوضوح، وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف[٢١].

وللتمكن من تحقيق تلك الأهداف، لا بد من اعتماد أساليب التفكير العلمي الذي لم يعد مقتصراً على ميادين العلوم الطبيعية وحدها، بل تعدّاها إلى العلوم القانونية، رغم اعتقاد البعض أن القانون أو دراسة الحقوق تصنّف ضمن المواد الأدبية، بصفتها أحد أنواع الدراسات الانسانية. لكن هذا الاعتقاد تلاشى بعدما ثبت أن القواعد القانونية تقوم على أسس علمية خاصة بها، ولا بد لفهمها من اعتماد أسس التفكير العلمي. فما هو التفكير العلمي وما هي علاقته بالقانون؟

المطلب الثالث: القانون والتفكير العلمي

يهدف العلم في المبدأ الى زيادة قدرة الانسان على السيطرة على الطبيعة ، لأنه كلما زادت معارف الإنسان بمحيطه وببيئته ، كلما زادت قدرته على فهم هذه البيئة، وبالتالي زادت قدرته على التحكم بها بدلا من تحكمها به، لأن العلم بحد ذاته نشاط إنساني يهدف إلى فهم الظواهر المختلفة المحيطة بالإنسان، من خلال الكشف عن العلاقات والقوانين التي تحكم هذه

[٢١] http://groups.google.com\group\yacoupdroit\web.

الظواهر، والتنبؤ بالأحداث وايجاد الطرق المناسبة التي تسمح له بالسيطرة عليها، والتحكم فيها. وهذا النوع من النشاط الانساني يسمى بالتفكير العلمي.

ويعرف بعضهم التفكير العلمي بأنه: "عملية عقلية إرادية رمزية منظمة، لا تدرك مباشرة بل يستدل عليها من آثارها، وتستثار عند مواجهة مشكلة معيّنة، وتنطلق من تفاعل الخبرة الحسية الحية مع الخبرات القديمة، على نحو يمكّن من الوصول إلى فهم وتفسير عناصر المشكلة (الظاهرة) مما يؤدي إلى حلها"[٢٢].

ويعّرف أيضاً بأنه " كل دراسة تعتمد منهج الملاحظة الحسية والتجربة العملية، إن كانت ممكنة، وتتناول الظاهرات الجزئية في عالم الحس، وتستهدف وضع قوانين لتفسيرها، بالكشف عن العلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظاهرات، وصياغة هذه القوانين بمنهج علمي"[٢٣].

ومن أشهر الذين درسوا التفكير العلمي وتكونه نذكر الفيلسوف الفرنسي "غاستون باشلارد (Gaston Bachelard)[٢٤]، الذي يبّين بطريقة التحليل النفساني – والذي طّبقه على التفكير العلمي– ما يجب أن نتجاوزه من عقبات في تكوّن هذا التفكير، معتبراً أن التفكير العلمي يتم بطريقة التخلص من كل ما بإمكانه أن يشكّل عقبة أو حاجزاً بيننا وبين المعرفة العلمية الحقيقية.

ويعدد "باشلار" هذه العقبات فنجد بينها تجربتنا الأولى، وهي تجربة لم تخضع بعد للنقد، كما نجد بينها جملة من المعارف تدّعى أنها علمية، كالمعرفة العامة، والمعرفة الموحدة،

---

[22] http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/TafkElmy/sec01.doc_cvt.htm

[٢٣] رجا وحيد دويري: **البحث العلمي**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٠، ص٣٠.

[24] Gaston Bachelard: **Formation de l' esprit scientifique**- contribution à une psychanalyse de la connaissance objective.

غاستون باشلار؛ **تكوين العقل العلمي**، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية، ترجمة: د.خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،الطبعة السادسة، بيروت: ٢٠٠١، ص ١٣.

والمعرفة البراغماطيقية التطبيقية (بسبب تعميمها) والعقبة اللفظية: (التوسع المفرط في الصور المألوفة). ونجد كذلك جملة من العقبات الداخلية في تكوين التفكير البشري، كالعقبة الجوهرانية التي تتكون من تجمع الحدسيات الأشد تشتتاً وتعارضاً (substantialisme)، والعقبة الإحيائية (البيولوجية)، وعقبة الرأي وتستير الجهل بالمصطلحات العلمية الشائعة أو الدارجة.

وإذا ما اطلعنا على فكر الفيلسوف "غاستون باشلارد" أو راجعنا خبرة من سبقنا في الحياة، وتمكنا من إخضاع تجربتنا للنقد الذاتي خاصة، نجد أن اعتماد التفكير العلمي لا يتم فقط بعملية تكديس وتجميع للمعلومات، ولا بعملية استيعاب لها، وإنما يجب أن يبدأ بعملية تخليص الفكر من شتى العقبات التي تقف حاجزاً بينه وبين المعرفة العلمية الحقيقية. والتفكير العلمي لا يقوم على ما يجده في الواقع، وإنما على ما يبرهنه ويثّبته من معرفة لهذا الواقع. والعلمية أو النزعة العلمية، ليست في التقبل الخامل الكسول، وإنما في العمل الجاد البناء القائم على روح النقد والمنهجية والمنطق.

وتبرز أهمية التفكير العلمي في عصرنا الحالي، الذي يتميز بالانفجار المعرفي والتسارع في إنتاج المعلومات وزيادة المكتشفات الجديدة. لهذا فإن التفكير العلمي يعتبر أحد الوسائل، إن لم يكن أهمها، للتعامل مع التغيرات المعاصرة، والثورة المعرفية العارمة، لأنه أسلوب للبحث في الكون والأحداث، وطريقة للتوصل إلى كافة أنواع المعارف وطرق استخدامها، ومنها المعارف القانونية.

الفقرة الأولى: علاقة التفكير العلمي بدراسة القانون:

يتناول علم القانون إشكالات أو ظواهر قانونية، ويدرس مواضيع متنوعة تنتج عن تطبيق القواعد القانونية، على الصعيدين الدولي والمحلي، والتي يدخل في إطار كل منها العديد من الفروع التي تعالج تلك الظواهر القانونية.

أما غاية التفكير العلمي الأساسية التي يسعى إليها الباحث، فهي وضع قوانين نظرية يمكن تطبيقها في العلوم الطبيعية، بشكل يمكّن الإنسان من السيطرة على الموارد الطبيعية، ووضع القواعد القانونية والاجتماعية الأخرى في المجال الاقتصادي والتربوي وغيرها، وكل ذلك بقصد التقدم والازدهار والاستقرار الاجتماعي[٢٥].

من هنا يأتي التفكير العلمي ليساعد دارس القانون على تقديم الأدلة والبراهين على صحة آرائه ومواقفه من تلك الظاهرة. فباستخدامه الملاحظة والتحليل والفرضية، يستطيع الدارس أن يثبت أو ينفي واقعة معيّنة، بحيث يستنتج رأياً أو موقفاً مبنياً على أدلة وبراهين قانونية، يمكن التحقق منها وإثباتها[٢٦]، وذلك تحقيقاً لهدف أو مجموعة من الأهداف يسعى إليها الباحث.

الفقرة الثانية: أهداف التفكير العلمي القانوني:

يهدف التفكير العلمي بشكل عام إلى فهم الظاهرة، ثم التنبؤ بمستقبلها، وذلك للتمكن من ضبطها والتحكم بها. ونعني بفهم ظاهرة معيّنة، تعرفنا الى أسباب وعوامل حدوثها اولاً، ثم التعّرف إلى علاقتها بغيرها من الظواهر التي تؤثر فيها، أو قد تنتج عنها ثانياً. فالظاهرة تعتبر متغيراً مرتبطاً بمتغيرات مستقلة ، هي ظروف وعوامل أدت لحدوثها. وهناك علاقة بين الظاهرة والعوامل المؤثرة التي علينا كشفها، لكي نتمكن من فهم الظاهرة ومن ثم التنبؤ بمستقبلها.

---

[٢٥] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار الكتاب القانوني، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٤٣.

[26] Behoth.http://www.moqatel.com\openchare\ op. cit..

ونعني بالتنبؤ قدرتنا على أن نستنتج من فهمنا للظاهرة وعلاقاتها نتائج أخرى مرتبطة بهذا الفهم، بعد أن نستطيع إثبات هذا الاستنتاج بالتجربة. وذلك للتمكن من السيطرة عليها والتحكم بها، كدراستنا مثلا للعلاقة بين العقوبة ونسبة الجريمة.

وقد ظهرت الطريقة العلمية بنهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر على يد فرنسيس بيكون (Francis Bacon, 1561-1626) فيلسوف ورجل دولة وكاتب إنجليزي، معروف بقيادته للثورة العلمية عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على "الملاحظة والتجريب".

وباختصار تعّرف الطريقة العلمية بأنها: أسلوب في ملاحظة الحقائق باستخدام أساليب القياس والتحليل، في مجموعة من الخطوات المنظمة هي:

١- الشعور بالمشكلة.

٢- تحديد المشكلة.

٣- جمع المعلومات والبيانات.

٤- فرض الفروض.

٥- اختبار صحة الفروض.

٦- اختيار الفرض الصحيح، والوصول للنتائج، وحل المشكلة.

هذه هي أهداف التفكير العلمي القانوني عند الباحثين، أما أهدف التفكير العلمي عند المبتدئين بدراسة القانون فتلخص بما يلي:

١. تدريب الطالب على جمع المادة العلمية من مصادر متنوعة، ومن ثم إعادة ترتيبها بتسلسل منطقي يؤدي الى نتيجة محددة.

٢. تعويد الطالب على تحمل المسؤولية، وتدريبه على الأمانة في البحث عن المعلومات بنفسه.

٣. تشجيعه على البحث في المكتبات العادية والإلكترونية أو الافتراضية.

٤. تعليمه على الدقة في العمل والفهم، بدلاً من الحفظ (التكوين بدلاً من التلقين).

٥. تدريبه على التعبير عن أفكاره الخاصة بشكل أحسن.

٦. تكريس محبة العمل العلمي والإخلاص له[٢٧].

ويتم كل ذلك من خلال ما يسمى بالبحث القانوني الذي هو أحد أشكال البحث العلمي. ويعتمد العديد من منهجياته التي "هي مجموعة قواعد يضعها الإنسان لتقنين عمله، ومن ثم القياس عليها"[٢٨]. لذلك يمكن إخضاع القواعد القانونية لنوع من منهجية التفكير العلمي، ويفترض في هذه الحال أن نلجأ إلى مناهج البحث العلمي، التي سنتحدث عنها في المبحث التالي، تاركين الحديث عن البحث القانوني للباب الثاني من هذا الكتاب.

المبحث الثالث: المناهج والبحث العلمي القانوني

تعّرفنا في المباحث السابقة إلى مفهوم المنهجية بشقيه اللغوي والاصطلاحي، وإلى علاقة المنهجية بالمنهج، وتوصلنا إلى أن المناهج هي أساليب تعتمدها المنهجية كطرق للتوصل إلى المعرفة. كما استعرضنا ماهية المنهجية القانونية وأهدافها، وإلى علاقة التفكير العلمي بالقانون، وقلنا إن اخضاع القواعد القانونية لنوع من منهجية التفكير العلمي يفرض اللجوء الى

---

[٢٧] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٤١.

[28] Behoth.http://www.moqatel.com\openchare.\op. cit.

مناهج البحث العلمي القانوني. فماذا نعني بالبحث العلمي، ومنهج البحث العلمي، وكيف يتم استخدامها بدراسة القانون؟

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

لما كنا قد تناولنا مفهوم المنهج في المبحث الأول من هذا الفصل، فإننا سنكتفي بتحديد مفهوم البحث العلمي، وإذا ما أردنا أن نحدد مفهوم هذا المصطلح، فلا بد لنا من تحديد معاني أو مفاهيم هاتين الكلمتين .

الفقرة الاولى: المفهوم اللغوي للبحث العلمي

تعني كلمة علم "Science" لغة: إدراك الشيء بحقيقة، وهو اليقين والمعرفة. أما مصطلحاً فهو برأي الأستاذ "زين بدر فراج": ذلك "الفرع من فروع الدراسة الذي يرتبط بالمعرفة المنظمة تنظيماً دقيقاً، بما يسمح باكتشاف العديد من الحقائق والمبادئ والقواعد، ثم الربط بينها ربطا محكماً، وذلك بالاسلوب والمنهج العلمي توصلاً للعديد من القوانين التي تحكمها"[٢٩].

لكن رغم ارتباط العلم بالمعرفة، فإنه يتمّيز عنها بأن "المعرفة هي مجموعة من المعاني والمعتقدات، والأحكام والمفاهيم، والتطورات الفكرية، التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به".[٣٠]

وما يعنينا منه هو الطريقة العلمية أو المنهج العلمي، الذي هو عبارة عن مجموعة من التقنيات والطرق المصمّمة لفحص الظواهر الاجتماعية، واكتشاف معلومات ومعارف جديدة،

[٢٩] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب، الطبعة الثالثة، ٢٠١٠، ص ١١.
[٣٠] ليلى عبد الوهاب؛ **مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات**،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥.

تصحح وتكمل معلومات أو نظريات قديمة. ويتم ذلك من خلال عملية البحث عن المعلومات والأفكار الجديدة.

وقد ازدهر علم المناهج في القرن السابع عشر، مع ولادة العقلية العلمية المنظمة، على يد كبار فلاسفة علماء، أمثال: ("فرانسيس بيكون" ١٥٦١- ١٦٢٦Francis Bacon) و("ديكارت" ١٥٩٦-١٦٥٠"René Descartes") و"كانت" ١٧٢٤-١٨٠٤ Immanuel Kant) و("فتشيه" ١٧٦٢-١٨١٤ "Johann G. Fitchte") و"هيجل"١٧٧٠-١٨٣١ "G.W.F.Hegel") و"وليم جيمس" ١٨٤٢-١٩١٠"William James") و"دوركهايم" (١٨٥٨-١٩١٧) "Émile Durkheim ") و"كارل ماركس ١٨١٨ - ١٨٨٣ "Karl Marx") و"فرويد" (١٨٥٦- ١٩٣٩ Sigsmund Freud)، وغيرهم من العلماء والفلاسفة الذين تعرضوا لعلم المناهج[٣١].

وقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف "كانت" (Immanuel Kant) عندما قسم المنطق إلى قسمين كما قلنا سابقاً، الأول: مذهب المبادىء وهو الذي يبحث في الشروط الصحيحة لحصول المعرفة، والثاني: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم[٣٢] ، أي أن علم المناهج هو العلم الذي يبحث في أساليب البحث العلمي، والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وبمعنى أوضح المنهج هو: مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء أوالظواهر التي يدرسها[٣٣].

---

[٣١] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانون**، مرجع سابق، ص ٨.

[٣٢] راجع ما اوردناه سابقا عند تعريفنا للمنهجية تحت عنوان: المفهوم الاصطلاحي ، ص ٧.

[٣٣] عمار عوايدي : **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، ص١٤٧.

وعلم المناهج هو: علم يبحث في وسائل وصول العقل إلى الحقيقة، أو هو علم يستعمل أساليب وطرق علمية للوصول إلى الحقيقة. وهذه الأساليب عبارة عن قواعد تحكم وتنظم سير العقل وتحدد عملياته للوصول الى نتائج معلومة.[٣٤]

أما مفهوم كلمة البحث (Recherche) (Research) في اللغة العربية فقد تحمل عدة معان، إذ يمكن أن تعني: استخدام مصادر المكتبة أو الانترنت للوصول الى المعلومات المسجلة، كما يمكن أن تعني: استطلاع رأي بعض الأفراد في موضوع معيّن، أو قد تكون دراسة نقدية لبحث آخر أو موضوع آخر، بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف.[٣٥]

والبحث لغة يعني التفتيش عن شيء أو طلب الشيء، أو بذل الجهد في موضوع ما وجمع المسائل المتصلة به. وبحث في الأرض أي حفر فيها. وهنا نستشهد بقوله الله تعالى في الأية (٣١) من سورة المائدة في القرآن الكريم: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾.

ولنا عودة الى هذا الموضوع عند الحديث عن البحث القانوني. لكن ما يهمنا هنا، تحديد معنى البحث عندما يرتبط بالعلم، ثم نحدد مفهوم البحث العلمي قبل الحديث عن مناهجه.

الفقرة الثانية: المفهوم الاصطلاحي للبحث العلمي

حاولت عدة تعريفات تحديد مفهوم ومعنى البحث العلمي، فالبعض عرّفه من خلال الربط ما بين كلمتي البحث والعلم، فقالوا إن البحث العلمي هو: " إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني

---

[٣٤] عمار عوايدي : **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية**، مرجع سابق، ص ٨.
[٣٥] سير الهواري؛ **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستيروالدكتوراة**، الطبعة الاولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص ٣.

المنظم، حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادىء، أو العلاقات التي تربط بينها، وصولاً إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها"[٣٦].

والبعض الآخر كانوا أكثر عمقاً في تعريفهم فرأوا أن البحث العلمي: " هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي" [٣٧].

كما اعتبر رأي آخر أن البحث العلمي هو: "استقصاء دقيق يهدف الى اكتشاف حقائق وقواعد عامة، يمكن التحقق منها مستقبلاً".[٣٨] أو هو "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول الى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحدددة".[٣٩]

ويعرفه "فان دالون" (Van Dalon) بأنه "محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للوصول الى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان"[٤٠].

أو هو "حصيلة مجهود علمي منظم يهدف الى الإجابة عن تساؤل، أو مجموعة من التساؤلات المتصلة بموضوع ما، متبعاً في ذلك طرائق خاضعة لقواعد وضعية"[٤١].

أي أن البحث العلمي هو طرق علمية يستخدمها الباحث للكشف عن أسرار الظواهر، من أجل وضع حلول علمية لمعالجتها، سواء أكانت ظواهر طبيعية أم اجتماعية.

---

(٣٦)أحمد عبدالكريم سلامة؛ **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٣٧) أحمد بدر؛ **أصول البحث العلمي ومناهجه**، مرجع سابق، ص ١٨.

٣٨ فاخر عقل؛ **اسس البحث العلمي في العوم السلوكية**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، صفحة ٣٥.

٣٩ أحمد بدر؛ **أصول البحث العلمي ومناهجه**، مرجع سابق، صفحة ١٩.

٤٠ عمار الحسيني؛ **منهج البحث القانوني – أصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، صفحة ١٣.

٤١ سامي عريفج، وخالد حسين مصلح، ومفيد نجيب؛ **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي،عمان، الاردن، ١٩٩٩، صفحة ٢٧.

المطلب الثاني: مفهوم منهج البحث العلمي

نستنتج من هذه التعاريف الواردة في المطلب السابق، أن البحث العلمي هو نوع من البحوث يتصف بالدقة والتحديد، ويقوم على الأدلة، معتمداً قواعد منظمة ومرتبة، للوصول إلى أفكار تجديدية وصحيحة[٤٢].

ولكن للوصول إلى هذه الأفكار، لا بد لنا من استعمال طرق ووسائل تسمى المناهج. وعند جمع كلمة منهج – التي عرّفناها سابقاً – مع كلمتي البحث العلمي، يصبح معناها طرق أو وسيلة البحث العلمي، وهذه الطرق أو الوسائل تؤدي إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم.

أي أن منهج البحث العلمي هو الطريقة أو الأسلوب العلمي، في محاولة الوصول الى نتائج متوخاة، من خلال مجموعة مبادئ عامة توجه البحث. ومنهج البحث العلمي بهذا المعنى هو شيء مشترك بين كل العلوم، وإن كان أصلاً قد بدأ بالعلوم الطبيعية، وانتقل بعدها إلى العلوم الإنسانية، حيث يتمتع بخصائص مشتركة، سنحاول إبراز أهمها، وإن كنا سنتحدث لاحقاً عن خصائص البحث القانوني، كون خصائص البحث العلمي تنطبق على البحث القانوني.

المطلب الثالث: مفهوم منهج البحث العلمي القانوني

عندما نضيف كلمة القانوني إلى عبارة منهج البحث العلمي نكون أمام مصطلح (مناهج البحث العلمي القانوني)، وبما أن تعريف البحث العلمي استقر على أنه طريقة أو وسيلة للدراسة،

[٤٢] اميل يعقوب؛ **كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث**، مرجع سابق، ص١٧.

يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة".[٤٣]

وبما أن كلمة القانون قد استقرت كمصطلح، حالياً، يدل على تلك القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي، والمقترنة بجزاء قانوني يفرض على المخالف.

لذلك يصبح معنى البحث العلمي القانوني هو "تلك الإجراءات العملية التي يقوم بها الباحث القانوني لعرض المشكلة، أو المشكلات القانونية بهدف معالجتها، ووضع الحلول القانونية، والإجابة على التساؤلات المطروحة حولها، والإقتراحات اللازمة لحلولها.[٤٤]

وقد يتناول البحث القانوني دراسة مسألة أو عدة مسائل في التشريع أو السياسة التشريعية المتبعة في بلد ما، للبحث عن الخلل أو القصور الذي يعتريها. كما قد يكون استعراضاً لآراء الفقه المؤيدة والمعارضة لوجهة نظر المشترع. أو قد يحاول ملاحظة أحكام القضاء وتحديد السياسة القضائية المتبعة حيال هذه المسألة المحلية أو العالمية. ولكن بما أنه لا يمكن الفصل بين مبادئ القانون وواقع الحياة، كما لا يمكن الفصل بين علوم القانون وسائر العلوم الإنسانية، كعلم الإقتصاد والاجتماع والدين والثقافة والسياسة، لما بينها من تفاعل وتأثيرات متبادلة، لهذا، فإن المنهج العلمي يهدف إلى معالجة الظواهر بشمولية، ويفرض تتبع الجذور التاريخية للأنظمة القانونية لدراسة نشاطها ومراحل تطورها.[٤٥]

والسبب الأساسي في ذلك، أن النظام القانوني في بلد ما، هو نوع من النتاج الفكري الذي يعكس أوضاع البيئة التي ينتج فيها، ولا يمكن فصله عن الظروف الاجتماعية المعايشة

---

[٤٣] أحمد بدر؛ **أصول البحث العلمي ومناهجه**، مرجع سابق، صفحة ١٩.
[٤٤] عمار الحسيني؛ **منهج البحث القانوني – أصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، صفحة ١٣.
[٤٥] ثروة الأسيوطي؛ **مبادئ القانون**، دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٧٩، صفحة ٩.

لنشأته. وبالتالي، لا يمكن أن ينظر إليه على أساس أنه كيان مستقل قائم بذاته، بل يجب أن ندرسه من خلال الظروف الاجتماعية التي يظهر فيها، والدور الذي يقوم به، بالاعتماد على أسلوب البحث العلمي، للوصول إلى هذه القواعد ما دام القانون، بالنتيجة، يعالج قضايا إجتماعية وقضائية وسياسية، وبالتالي فهو أحد العلوم الاجتماعية، مثل علم السياسة، وعلم الإقتصاد، وعلم التاريخ وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، التي يفترض اتباع مناهج البحث العلمي لدراستها، مثلها مثل سائر العلوم الرياضية والطبيعية والطبية.

نقول هذا رغم أنه سبق وحصل نوع من النقاش بين أنصار تطبيق المناهج العلمية في مجال العلوم الاجتماعية ومنها علم القانون، وبين أنصار عدم تطبيقها في هذه العلوم، وكانت أبرز آراء المعارضين تدور حول صعوبة ملاحظة الظاهرة الاجتماعية، معتبرين أنه لا يمكن أن تكون هذه الظاهرة دقيقة وسهلة الملاحظة على كائن حي لديه عواطف ومشاعر، لا يمكن ملاحظتها وفصلها عن سائر الظواهر، نتيجة التعقيد والتشارك بين تلك الظواهر التي تختلف عن الظواهر التي تدرس في العلوم الطبيعية.

لكن هذه الحجج لم تصمد أمام أنصار تطبيق المناهج العلمية على العلوم الاجتماعية، بعد أن بذل الباحثون الاجتماعيون جهوداً كبيرة للتغلب على هذه الصعوبات والتعقيدات،[٤٦] حيث قاموا بوضع العديد من القواعد العلمية، التي يمكن بواسطتها التغلب على صعوبات ملاحظة وفصل الظواهر الاجتماعية عن غيرها، كما تم استعمال أساليب حديثة في مجال البحوث العلمية، قضت على عوامل التشكيك في إمكانية إخضاع العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم القانونية، لمناهج البحث العلمي.[٤٧]

---

[٤٦] ليلى عبد الوهاب؛ **مناهج وطرق البحث الاجتماعي،أصول ومقدمات**، مرجع سابق، ص ١٥٤.

[٤٧] عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية**، مرجع سابق،ص ١٥٨.

ويعود الفضل في إدخال القانون ضمن ميدان العلوم الاجتماعية الى "مونتسيكيو" (١٦٨٩-١٧٥٥ (Montesquieu) في كتابه "روح القوانين" الصادر عام ١٧٤٨ حيث قال: " إن القوانين بأوسع معنى للكلمة هي العلاقات الضرورية التي تنشأ من طبيعة الأشياء. وبهذا المعنى، فكل شيء موجود له قوانينه الخاصة به. وهذا التعريف يؤكد الطبيعة الموضوعية للقوانين، ويتابع مونتسيكيو بأن "تاريخ كل أمة ليس إلا نتيجة حتمية لقوانينها الاجتماعية، والقوانين تتباين من مجتمع إلى آخر بتباين المجتمعات، حيث تساهم العوامل الطبيعية، كالمناخ والتربة، والعوامل الاجتماعية كالعادات وكثافة السكان والأجيال، والعوامل السياسة كنظام الحكم..."[٤٨]

أما من أبرز وأشهر العلماء والفلاسفة الذين دافعوا عن دراسة العلوم الاجتماعية بواسطة مناهج البحث العلمي، مثلها مثل سائر العلوم الطبيعية والطبية، كان "اميل دوركهايم" (E.Durkheim)، وذلك في كتابه: "قواعد في منهج علم الإجتماع" عام ١٨٩٥، حيث وضع فيه مجموعة من القواعد العلمية الخاصة بالعلوم الاجتماعية لدراسة الظواهر وبحثها بواسطة مناهج البحث العلمي، مثل سائر العلوم الطبيعية والرياضية.

ومن أبرز هذه القواعد، أولاً: ضرورة اعتبار ودراسة الظواهر الاجتماعية على أساس أنها "أشياء والشيء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة. ثانياً: قاعدة استبعاد العوامل النفسية الذاتية الفردية عند تفسير الظواهر الاجتماعية على أساس القهر الاجتماعي للفرد الأمر الذي يجعل الظواهر الاجتماعية مستقلة عن ذاتية الفرد. ثالثاً: استبعاد تفسير الظواهر الاجتماعية على أساس المنفعة، وذلك للتمكن من دراسة أبعاد المشكلة بشكل واضح ووضع حلول دقيقة لها، لتكون القاعدة القانونية أكثر إستجابة لحاجات المجتمع.[٤٩]

---

[٤٨] ابراهيم براش؛ **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، مطبعة بابل، الرباط، المغرب، ١٩٩٩، صفحة ٤٦.
[٤٩] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص: ٤٧-٤٨.

وخلال القرن العشرين أصبح استخدام البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية، ومنها القانون، مثله مثل سائر العلوم التطبيقية العملية.[٥٠] وأصبح تطبيق المناهج العلمية في ميدان العلوم القانونية حتمياً، من أجل صياغة قوانين اجتماعية "مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية هذه القوانين في المكان والزمان، وطابعها الافتراضي أو الاحتمالي".[٥١]

كما أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب تطبيقها، من الأمور المسلّم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشاكل التي تواجه المجتمع بصفة عامة، حيث لم يعد البحث العلمي مقتصراً على ميادين العلوم الطبيعية وحدها، بل تعداها إلى مجالات العلوم الإنسانية ومنها القانونية التي تعتمد طرق ومناهج البحث العلمي.

لكن هذه المنهجية تختلف باختلاف وتنوع البحوث والدراسات من جهة، وبتعدد وتطور الباحثين من جهة ثانية. وإن كانت مناهج البحث العلمي تترابط وتتداخل في أصول وقواعد علمية، تجمعها وحدة العقل الإنساني، فإن الأمر يختلف عندما تدخل حيّز التنفيذ حيث تفترق المناهج باختلاف العلوم، ولا يمكن اعتماد منهج واحد عام وشامل، يضعه الفلاسفة ليكون دليلاً لكل العلماء والباحثين. وإن كانت قواعد التفكير واحدة في العقل لكنها ليست واحدة أثناء تطبيقها. فالقواعد التي يعتمدها الطبيب تختلف عن قواعد الكيميائي أو عالم الرياضيات، أو عالم القانون، إذ لكل منهم روح وعقل وفكر مختلف. لهذا نجد " كلود برنارد" (C. Bernard) يقول بهذا الخصوص: "يتعين على الباحث المتخصص عدم التقيد بمنهج فلسفي معيّن أثناء القيام ببحوثه

[٥٠] زين بدر فراج؛ **اصول البحث القانوني**، مرجع سابق، ص: ٩.
[٥١] ابراهيم براش؛ **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، صفحة: ٤٦.

ودراساته العلمية المتخصصة، لأن المناهج لا يمكن أن تدرس نظرياً كقواعد وقوانين نظرية يسير على هديها العالم المتخصص الباحث..."[٥٢].

ويعود قول برنارد هذا الى سببين، الأول: تعدد مناهج البحث العلمي بتعدد المناهج الفلسفية كالمنهج الميتافيزيقي والمنهج الجدلي، والمناهج المنطقية المشتركة : مثل منهج الاستقراء والاستدلال، والمناهج العلمية المشتركة : كالمنهج الرياضي، والمنهج التجريبي ومنهج الملاحظة، إلخ.

أما السبب الثاني فيعود إلى المناهج العلمية الجزئية (الخاصة بكل علم) : وهي كلها سبل توصل الباحث إلى الحقيقة، لكنها تختلف باختلاف العلوم، حيث هناك مناهج تصلح للعلوم الطبيعية، وأخرى تصلح للعلوم الانسانية، وبعضها يصلح للعلوم القانونية.

وأضحت حالياً مناهج البحث العلمي الطريق الذي يمكن رجل القانون من الإجابة على الإشكالية المعروضة أمامه مستعيناً بالمواد القانونية الرسمية، وآراء الفقهاء وأحكام القضاة، لكن مع مراعاة خصوصية كل موضوع، إذ أن لكل موضوع منهج، ولكل منهج موضوع. لهذا فإن السؤال اللذي يطرح نفسه هو: أي من هذه المناهج العلمية التي يمكن استعمالها في الأبحاث والدراسات القانونية؟ هذا ما سنقوم بالتعرف إليه في الفصل الثالث من هذا الباب، بعد أن نتحدث عن تصنيف المناهج العلمية الحديثة في الفصل التالي رغم خلافات العلماء حول تصنيف وأنواع وعدد هذه المناهج، محاولين الاكتفاء بالمناهج المعروفة والعملية، التي تساعد الباحث القانوني في دراسته.

[٥٢] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٩.

الفصل الثاني: تصنيف وأدوات مناهج البحث العلمي

لا يوجد تصنيف واحد لمناهج البحث العلمي، ولم يعتمد علماء المنهجية تصنيفاً موحداً لها، بل إن التصنيفات المتباينة والمتعددة الموجودة حصل تصنيفها بشكل غير مبني على أسس متفق عليها من العلماء في تصنيفهم لمناهج البحث. وهذا ما نلاحظه حتى في التسمية ، فبعضهم يسميها مناهج ، وآخر يسميها طرق، وغيره يسميها أنواع أو تقنيات.

واذا ما راجعنا التصنيفات نجد أنها متعددة بتعدد العوامل التي تتداخل في عملية بحثية، فالبعض يصنّفها وفقاً للهدف المنشود من البحث كالمنهج الوصفي، المنهج السببي، المنهج الارتباطي،...إلخ. وآخرون يصنّفونها حسب مكان تطبيق البحث، مثل:المنهج الحقلي، المنهج المسحي، دراسة الحالة...إلخ. بينما صنفها غيرهم وفقاً لإمكانية تطبيق النتائج: البحوث الأساسية، البحوث التطبيقية.

كما نجد أن هناك من يصنّفها بناءاً على نوع المعلومات التي يتم جمعها: المنهج الكمي، المنهج الكيفي، أو استناداً إلى أداة جمع المعلومات: المنهج الوثائقي، المنهج المسحي، دراسة الحالة...إلخ.

هذا بالاضافة إلى التصنيفات السابقة المبنية على طريقة التفكير: المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، أو على ضبط المتغيرات: المنهج التجريبي، المنهج شبه التجريبي، المنهج غير التجريبي.

والتصنيف الأسهل ربما كان على أساس مجال تطبيق البحث: منهج البحث التربوي، منهج البحث الجغرافي، منهج البحث في علم النفس، منهج البحث التاريخي، منهج البحث القانوني،

منهج البحث الاقتصادي، منهج البحث في العلوم الاجتماعية، منهج البحث في العلوم الإدارية، ...إلخ.

أما التصنيف العام فكان وفقاً للغرض من البحوث، حيث يتم جمعها في نوعين: الأول، بحوث نظرية أو أساسية "Fundamental or Basic research "، والثاني، بحوث تطبيقية "Applied research" ، لكن يعتمد، حالياً، تصنيف حديث جاء بعد أن شهد البحث العلمي – كطريقة منهجية ومنظمة لإيجاد أجوبة على أسئلة مطروحة – تطوراً كبيراً في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، مفسحاً الطريق أمام الباحثين للوصول إلى أهدافهم بطرق علمية متطورة بتطور العلوم والتكنولوجيا.

وبالرغم من أن بعض الطرق أو المناهج التي يعتمدها الباحثون قديمة، وبعضها الآخر حديث، فإن هناك نوعين أساسيين معاصرين للبحث العلمي، يعتمدان على نوع المعلومات المستعملة في البحث وهما البحوث الكمية (Quantitative researchs) التي تعتمد على الأرقام والبحوث النوعية (Qualitative researchs) التي تقوم على الأفكار، بالرغم من أن الكثيرين الذين بدأوا مشروعاتهم البحثية لا يدركون الفرق بين البحث الكمي والبحث النوعي على حد تعبير "سوزان وايس" (Susan E.Wyse)[٥٣].

فقد سبق أن تركز اهتمام الباحثين في الماضي على البحوث الكمية، وخاصة في مجال العلوم الطبيعية، ثم أدى تطور أساليب البحث العلمي الى ظهور البحوث النوعية التي تحاول الابتعاد عن الأرقام والعمليات الإحصائية والاقتراب من البيانات الكتابية، وخاصة في العلوم الإنسانية، ثم تطورت في العقود الأخيرة إلى الجمع بين النوعين، الكمي والنوعي، ليصبح أي

[٥٣] Sinaga, Yogyakarta; **Difference Between Qualitative And Quantitative Analysis And How It Should Be Applied In Our Research,** by: AldoN M.H.P, Dec 2014, at: http://www.academia.edu/10722206/Difference

بحث بشكل عام يتراوح بين البحثين[٥٤]، بالرغم من أن بعضها يحاول تحقيق نوع من التوازن بين النوعين، وهو ما يسمى البحوث المختلطة (Mixed research). فماذا نعني بكل من هذه البحوث العلمية المعاصرة، وما هي أساليبها وأدوات جمع بياناتها، وكيف يتم تحليلها، مبتدئين بالبحث الكمي.

المبحث الاول:البحوث الكمية

نعني بالبحث الكمي (Quantitative Research) ذلك النوع من البحوث الذي يعتمد على الأرقام وعمليات الإحصاء، ويركز على المتغيرات (variables) التي تتضمن قياس صفات الأشياء وخصائصها.

ويهدف هذا النوع من البحوث إلى قياس او تنبؤ أو تحديد علاقات، بين أمر ما وأسباب محددة مسبقاً. ولتحقيق ذلك يتم اختيار عيّنات كبيرة من المشاركين لإخضاعها للدراسة عن طريق جمع البيانات الاحصائية، من خلال استبيانات ورقية أو الكترونية، أو مقابلات قصيرة، وأسئلة وأجوبة، أو ملاحظة منظمة، ثم تحويلها إلى معلومات رقمية، يتم إخضاعها لاختبارات إحصائية دقيقة بمساعدة علم الإحصاء، للحصول على نتائج غير منحازة، ويمكن تعميمها على مستوى عالمي أو محلي.

وأفضل تعريف حديث للبحث الكمي نعتقد بانه التالي: "البحث الكمي هي آلية منظمة وموضوعية ومنهجية لاستخدام الأرقام والعمليات الإحصائية للحصول على معلومات عالمية

---

54 Isadore Newman and Carolyn R. Benz; **Qualitative-quantitative Research Methodology: Exploring the Interactive Continum,** SIU Press, 1998.

وتستخدم المتغيرات، وتفحص العلاقة بينها، وتحدد السبب والنتيجة، لتغير التفاعلات بين المتغيرات".[٥٥]

وقد كان خلف اعتماد منهج البحث الكمي، الاعتقاد بأن العالم مستقر ومنسجم ومتماسك، يمكن قياسه وفهمه، واستخلاص نتائج حول قوانينه وتعميمها، وأنه للتمكن من ذلك يمكن استخدام الأساليب العلمية في البحث والدراسة.[٥٦]

وإن كانت هذه الأساليب العلمية قد بدأ تطبيقها في العلوم الطبيعية، فإنها انتقلت الى العلوم الاجتماعية من خلال المقاربات المنهجية الواقعية والتجريبية، حيث اكتسبت من المنهجية الواقعية فكرة دراسة العالم الاجتماعي، من خلال أدوات العلم، ومن أجل خلق مفاهيم يمكن برهانها أو إثباتها. ومن المنهجية التجريبية أعطيت أولوية للملاحظة التي تسمح بالاعتماد على معلوماتها لاستخراج نماذج تشكل أسئلة البحث وفرضياته وإشكالياته.

وقد تفاعلت الواقعية المنطقية مع التجريبية لتتصدى لمدارس الغيبية الفكرية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، معتبرة أن التفسير الغيبي في العلوم الاجتماعية يحتوي على القليل الذي يكفي برهانه أو إثباته بالفحص العلمي.

من هنا جاء المنهج الكمي ليحاول إلقاء الضوء على مفاصل اجتماعية خاصة، من خلال إلقاء أسئلة بطريقة تسمح باستخراج إجابات يمكن تحليلها، معتمداً سلسلة من الخطوات العلمية. ونعني بالأساليب أو الخطوات العلمية أن يستخدم الباحث طرقاً محددة للسير بها، تشكل أساس البحث العلمي المعروفة حالياً، ويمكن أن تشتمل هذه الخطة على الخطوات أو المراحل التالية:

١- تحديد مشكلة البحث (الاشكالية).

٢- مراجعة البحوث السابقة المتعلقة بالمشكلة.

---

[٥٥] Nancy Burns, Susan K. Grove; **The practice of Nursing Research: conduct, Critique, and utilization** (5th ed) St. Louis, Elsevier Saunders, P. 356.

[٥٦] رجاء محمود ابو علام؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٣، ص ٣٦.

٣- وضع خطة للسير بمقتضاها.

٤- جمع البيانات.

٥- تحليل البيانات وتفسيرها.

٦- اعداد تقرير نتائج البحث[٥٧].

سوف نقوم بشرح بعضها، لأن الشرح التفصيلي لخطوات البحث يشكل موضوع دراستنا، فالإشكالية لها مبحث خاص، وكذلك مراجعة البحوث السابقة، لذا سنتاول هنا فقط ما يتعلق بالخطوة الثالثة والرابعة والخامسة، لأن الخطة وجمع البيانات وتحليلها، تختلف في البحوث الكمية عن تلك المعتمدة في البحوث النوعية، والتي سنتطرق اليها في معظم كتابنا هذا.

المطلب الأول: مخطط البحث الكمي

يشتمل مخطط البحث الكمي على كافة خطوات البحث التي سنتناولها بالتفصيل في الباب الثاني. لكن البحوث الكمية تتميز عادة بشمولها لخطوات معّينة، من فروض، ومنهج، وعيّنة، وأدوات لجمع البيانات، مختلفة عن تلك المعتمدة في البحوث النوعية. وسنحاول الاطلاع عليها هنا، لأننا لن نتعرض لها إلا لماماً في القسم التطبيقي، أي في الباب الثاني من هذا الكتاب.

الفقرة الأولى: فروض البحث:

يتضمن كل فرض من فروض البحث نتيجة من النتائج الموقعة للبحث، فمثلاً لو كنا ندرس تأثير عقوبة الإعدام على نسبة الجريمة، فنحن نفترض مثًلا: أن الإعدام يخفف من نسبة

[٥٧] رجاء ابو علام؛ المرجع السابق، ص٤٦.

الجريمة، أو نفترض أن عدم تطبيق الإعدام يرفع من نسبة معدلات الجريمة، فهذه فرضيات علينا أن نختبرها في بحثنا الذي قد يشمل فرضية واحدة أو أكثر.

الفقرة الثانية:المتغيرات (variables):

تكون المتغيرات موضوع البحث الكمي إما متغيرات مستمرة (Continuous variables) أو متغيرات فئوية (categorical variables). وتمثل المتغيرات المستمرة بقيم عددية، ويمكن أن ترتب بشكل تسلسلي، ولا يمكن أن تندرج تحت نطاقات منفصلة مثل: العمر، الطول، الوزن، أو العدد.

أما المتغيرات الفئوية فتمثل بقيم لا يمكن أن ترتب بشكل تسلسلي، أي يمكن أن تندرج تحت نطاقات مستقلة مثل نوع الجنس، العرق، المهنة، الحالة الزوجية. وهناك صعوبة يواجهها الباحثون في التفريق بين المتغيرات المستمرة والمتغيرات الفئوية، لأنها تمثل كلها في البرامج الإحصائية من خلال الأرقام. لذا فأسهل طريقة للتمييز بينها هي إدخال عنصر الوقت، مثلاً: متغيرات مستمرة تتغير مع الزمن باستمرار أو متغيرات فئوية لا تتغير مع الزمن.

الفقرة الثالثة:عينة البحث الكمي:

يجب تحديد نوع العّينة التي سوف يستخدمها الباحث في جمع البيانات، ويجب أن يشمل وصف العيّنة وعددها، وأماكن تواجدها، وذلك على ضوء أهداف البحث وإجراءاته، و بعد أن يحدد الباحث مجتمع البحث، حسب طبيعة الظاهرة موضوع بحثه.

ويقصد بمجتمع البحث: جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع المشكلة المدروسة، مثال: أن نختار عيّنة من الجرائم التي حصلت خلال تطبيق قانون الإعدام وعيّنة أخرى، مثلاً، أثناء تعليق العمل بالقانون، لأن الباحث لا يستطيع إجراء بحثه على جميع

أفراد مجتمع البحث، ودراسة المجتمع الأصلي كله تتطلب وقتاً كبيراً وجهداً وتكلفة مادية. ونظراً إلى أنه لا حاجة لدراسة مجتمع الدراسة كله، فإن الباحث يقوم باختيار جزء من المجتمع يسمى عيّنة البحث تفي بالمطلوب.

أولاً: اختيار العيّنة: يتوجب على الباحث اعتماد سلسلة من الخطوات لكي يأتي اختياره أقرب ما يمكن إلى تمثيل مجتمع الدراسة وهي:

أ- تحديد مجتمع البحث: يبدأ الباحث بتحديد المجتمع الأساسي للبحث، وإعداد لائحة بأفراد المجتمع الأصلي، وقد يلجأ للسجلات الخاصة إذا وجدت.

ب- اختيار عّينة ممثلة: اذا كانت أفراد مجتمع الدراسة متجانسة فيمكن اختيار أي عّينة، أما عند عدم تجانس أفراد المجتمع فيجب اختيار عيّنة على ضوء شروط محددة، حتى تتمكن العيّنة من تمثيل كافة الشرائح.

ج-العوامل المؤثرة باختيار أفراد العيّنة : تتحكم باختيار العينة مجموعة من العوامل التي يجب على الباحث مراعاتها، مثل:

١- تجانس أو تباين المجتمع الأصلي: لا بد من زيادة عدد أفراد العيّنة في المجتمع غير المتجانس حتى تكون ممثلة لجميع الأفراد بكل تبايناتهم.

٢- أسلوب البحث المستخدم: هل يستخدم الباحث أسلوب مسحياً أو تجريبياً، فإذا كان البحث مسحياً، فهو يتطلب عدداً كبيراً جداً من الأفراد، وإذا كان تجريبياً فوفقاً للتصميم التجريبي.

٣- درجة الدقة المطلوبة: الحصول على نتائج دقيقة يتطلب كبر حجم العيّنة.

ثانياً- أنواع العيّنات: هناك عدة أنواع من العيّنات تختلف باختلاف البحوث وظروف كل باحث، ويمكن تصنيفها بالانواع التالية:

أ: **العيّنة العشوائية**: تستخدم عندما يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي متجانسين ومعروفين ومحددين، كما في حالة اللوائح أو القوائم. والشرط الذي يجب احترامه هو المساواة والتكافؤ في الفرص لكل فرد، بشكل يسمح باختياره دون تحيز أو تدخل[٥٨].

ومن أشكال العيّنة العشوائية: العيّنة العشوائية البسيطة، حيث يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين ومتجانسين ويتم اختيار العينة العشوائية البسيطة إما بالقرعة، أو بجدول الأرقام العشوائية، حيث يحدد مسافة ثابتة منتظمة بين كل رقم مختار وبين الذي يليه.

أما اذا لم تكن بسيطة مثل العيّنة الطبقية: أي عندما لا يحتوى مجتمع البحث أفراداً متجانسين، ولكن يضم طبقات وفئات متعددة، عندها تحدد الفئات ويحدد العدد في كل فئة، ثم يتم اختيار عيّنة من كل فئة، يراعي فيها أن تكون بنسبة محددة وفقا لعدد الفئة.

ب-أسلوب العيّنة غير العشوائية: يستخدم هذا الأسلوب عندما يكون أفراد العّينة غير معروفين، فيعمد الباحث لاختيار عيّنة حسب معايير محددة ومن أشكالها:

١- عيّنة الصدفة: يختار الباحث الأفراد الذين يقابلهم بالصدفة.

٢- العينة الحصصية: يقسم المجتمع الأساسي لفئات، ويختار من كل فئة، مثل حالة العيّنة العشوائية الطبقية، ولكن بدون التقيد بشروط.

٣- العيّنة الغرضية أو القصدية: يختار الباحث عينّته وفقاً لحاجته للمعلومات وطبيعتها، ووفقا لما يحقق غرضه أوقصده.

---

[٥٨] عقيل حسين عقيل؛ **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٢٥.

المطلب الثاني:أدوات جمع البيانات

تختلف طرق جمع البيانات في البحث الكمي عن تلك الطرق المعتمدة في البحث النوعي. ويجب أن نحدد في خطة البحث أدوات الدراسة، وكيف تقيس هذه الأدوات متغيرات البحث بصدق وثبات، ويجب أن يتم ذلك كله قبل البدء في الدراسة الفعلية.

فإذا كنا نريد دراسة سلوك الافراد تجاه قاعدة قانونية معّينة، يمكن ان نستخدم قائمة مراجعة لتسجيل ملاحظاتنا عن سلوك أفراد العيّنة، كما علينا أن نستخدم مقياساً في الاتجاهات الإيجابية والسلبية في موضوع دراستنا.

ومن أهم الادوات التي تستخدم في البحوث الكمية: الاستبانة و الاستبيان (الاستمارة) والاختبار.

الفقرة الأولى: الاستبيان:

يعتبر الاستبيان أو الاستقصاء أو الاستمارة أحد أهم أدوات جمع المعلومات والبيانات والحقائق، عن واقع أو ظاهرة أو موضوعاً ما في البحوث الكمية. ويعتمد على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث، ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الأسئلة المرتبة على شكل متغيرات مستقلة، تبعاً للموضوع المراد دراسته[٥٩]. وقد تكون أسئلة مقّيدة محددة الاجابات أو عبارة عن اسئلة مفتوحة تحتمل الإجابة بجملة إنشائية، كما قد تكون مصورة إذا شملت أشخاصاً أميين.

ويطلب الإجابة عن هذه الاسئلة من قبل عدد من الأفراد المعنيين بالموضوع. وبعد أن يقوم الباحث بتحديد الهدف من الاستبيان، وذلك على ضوء إشكالية البحث التي تم صياغتها (بالخطة التمهيدية)، يحُول الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، يرتبط كل منها بجانب من جوانب المشكلة. ثم يقوم بإعداد المسودة الأولية من الاستبيان.

[٥٩] عقيل حسين عقيل؛ **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق، ص١٤٨ وما بعدها.

مثال: حدد الباحث مشكلة البحث في السؤال التالي: ما هو تأثير عقوبة الاعدام على نسبة الجرائم؟

فيتم تقسيم السؤال الى أسئلة فرعية، مثل:

١- ما دور العقوبة من وجهة نظر ذوي الضحايا؟

٢- ما دور العقوبة من وجهة نظر الإدارة والمحيط الاجتماعي؟

٣- ما دور العقوبة من وجهة نظر رجال الأمن أو رجال القانون... وهكذا دواليك.

وينصح بأن يعرض الباحث الاستبيان في مسودته الأولى على عدد من الزملاء أو الأستاذ المشرف أو أفراد المجتمع الأساسي، وذلك لمعرفة مدى وضوح الأسئلة، أو مدى صعوبتها، أو مدى مناسبتها لأفراد العيّنة ولموضوع البحث، أو عرضها على أشخاص من ذوي الخبرة لمعرفة مدى ترابط الفقرات، ومدى ملائمتها، بالاضافة إلى مدى وضوح الأسئلة. وبالطبع يمكنه أن يعدّل الاستبيان على ضوء النصائح والاقتراحات التي يتلقاها، ثم يعيد صياغته في شكله النهائي.

واجمالاً فإن الاستبيان يتألف من عدة أقسام، وتخضع صياغته وطرق توزيعه لمجموعة قواعد.

أولاً: أقسام الاستبيان: يتألف الاستبيان عادة من مقدمة وعدة فقرات:

أ- مقدمة الاستبيان:

ويوضح فيها الهدف من الاستبيان وطبيعة المعلومات المطلوبة، وينصح بالتأكيد فيها على سرية الإجابات وعدم استخدامها إلّا في أغراض البحث ، وذلك لتشجيع الأفراد على الإجابة بموضوعية ، مع كيفية الإجابة على الأسئلة، ويمكن عرض مثال للإجابة الموضوعية .

ب- فقرات الاستبيان

تتضمن الأسئلة مع الإجابات التي يمكن للمجيب أن يختار منها، وذلك وفقاً لأحد الانواع التالية:

١-**الاستبيان المغلق:** وفيه يضع الباحث إجابات محددة، ويطلب من أفراد العينة اختيار الإجابة الصحيحة من إلاجابات المحددة مثل: نعم – لا / موافق-غير موافق/ كثيرا – قليلا – نادراً.

ومن ايجابيات هذه الاستمارات أنها واضحة وسهلة الإجابة، ولا تتطلب وقتاً للتفكير في الإجابة. وهذا النوع يساعد الباحث أن يحصل على بيانات ومعلومات أكثر من معرفة الأسباب والدوافع، كما في حالة الاستمارة المفتوحة.

٢- الاستبيان المفتوح: يترك الباحث لأفراد العيّنة المختارة حرية التعبير عن آرائهم، وشرح معرفة الأسباب والدوافع وراء تلك الآراء. ولكن سلبيته تكمن في كونه يتطلب وقتاً وجهداً إضافيين من المجيبين عليه ، كما يصعب على الباحث دراسة الإجابات وتحليلها وتصنيفها.

٣- الاستبيان المفتوح والمغلق: يضع فيه الباحث الإجابات المحتملة ليختار منها الأفراد، الجواب الاصح برأيهم، لكن يترك فيها فراغات لشرح الأسباب والدوافع خلف تلك الإجابة.

ثانياً: قواعد صياغة الاستبيان او الاستمارة: هناك مجموعة من القواعد التي يتوجب على الباحث مراعاتها عند تنظيم الاستبيان ، منها قواعد عامة، ومنها قواعد خاصة، تتعلق بكل نوع من الاستبيانات. ومن أبرز هذه القواعد نورد ما يلي:

أ- القواعد العامة:

١- عدم الإطالة في الاستبيان كي لا ينفر القارئ ويمتنع عن الإجابة.

٢- تجنب الأسئلة التي لا مبرر لها.

٣- عدم تعقيد الأسئلة، وعدم توجيهها للتفكير العميق والمرهق المعقد، حتى لا يؤدي إلى ملل القارئ وتهربه من الإجابة .

٤- الاقتصار على الأسئلة التي يحصل منها الباحث على معلومات لا توجد عند أفراد العيّنة، وإذا كان بالإمكان الحصول على المعلومات من السجلات أو المستندات أو الوثائق، فلا داعي لوضعها بالاستبيان.

٥- العمل على إضافة عناصر مشوقة وجاذبة لانتباه إفراد العيّنة.

ب- قواعد تتعلق بصياغة الأسئلة:

١- ارتباط كل أسئلة الاستبيان بمشكلة البحث.

٢- وضوح الأسئلة وعدم احتمال التأويل.

٣- الابتعاد عن المصطلحات الغريبة وغير المألوفة لدى الأفراد.

٤- وضع جمل قصيرة ومعبرة.

٥- الدقة في صياغة الأسئلة التي تحتاج لإجابة رقمية.

٦- أن يحتوي السؤال الواحد على فكرة واحدة فقط.

مثال: هل ترغب في الاستمرار في الدراسة بكلية الحقوق ومواصلة الدراسات العليا (نعم أو لا)؟

فهذا سؤال خطأ لأنه يحتوي على أكثر من فكرة.

ج- قواعد تتعلق بترتيب الأسئلة:

١- البدء بالأسئلة السهلة .

٢- ترتيب الأسئلة بشكل منطقي متسلسل.

٣- وضع أسئلة خاصة قد تكون متعارضة الإجابة لاكتشاف الصدق أو الكذب، مثال:

ألم تغير موقفك ولو لمرة واحدة في حياتك (نعم أو لا).

ثالثاً: توزيع الاستبيانات

بالإضافة الى الطرق التقليدية، أضافت التكنولوجيا الحديثة طرقاً عديدة وسهلة لتوزيع الاستبيانات على أفراد العيّنة المختارة، إضافة إلى سهولة جمعها. ومن الطرق المعروفة ما يلي:

أ- طريقة الاتصال المباشر: يداً بيد ومن مميزاتها:

١- يتيح للباحث التفاعل مع الأفراد ودراسة انفعالاتهم وتعبيراتهم الحسية والنفسية، مما يساعده لاحقاً على فهم إجاباتهم وتحليلها.

٢- الإجابة على تساؤلات الأفراد عن بعض الجوانب الغامضة في الاستبيان.

٣- تشجيع أفراد العيّنة على الإجابة، وإقناعهم بأهمية وجدية الموضوع، ويضمن إجابتهم للاستبيان.

ب-طريقة توزيعه عن طريق البريد العادي أو الالكتروني: ومن مزاياها:

١- الاتصال بعدد كبير من أفراد العيّنة في مناطق متباعدة.

٢- توفير الجهد والنفقات وسهولة الحصول على معلومات في وقت قصير.

٣- أداة جيّدة للحصول على معرفة محدّدة الإجابة، لأن نفس الأسئلة تقدم لأفراد العينة وبنفس الشكل، بعكس المقابلة.

رابعاً: سلبيات الاستبيان: لكن رغم إيجابيات الاستبيان، هناك بعض السلبيات التي تلخص بما يلي:

أ- إمكانية تأثر إجابة الأفراد بطريقة وضع الأسئلة التي توحي بالإجابة.

ب- اختلاف أفراد العيّنة من حيث خبرتهم، مما يؤثر على نوعية إجاباتهم.

ج- تردد وخوف بعض الأفراد من الإجابة بصدق، بسبب بعض الاعتبارات الاجتماعية والأمنية.

د- عدم توفر الجّدية بالمستوى المطلوب عند جميع افراد العينة.

الفقرة الثانية: الاختبار

الاختبار هو "أداة من أدوات البحث في العلوم السلوكية، حيث أنه يستخدم في وصف السلوك الحالي، وقياس ما يطرأ عليه من تغيير، نتيجة تعرضه لعوامل ومؤثرات تؤثر فيه مستقبلاً[٦٠].

وقد ظهرت الحاجة إلى استخدام الاختبار كأداة لجمع البيانات عن الظاهرة محل الدراسة عندما يرغب الباحث بدراسة واقع ما، مع توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث فيه، أو عندما يحلل هذا الواقع؛ لتحديد نواحي القوة والضعف فيه، أو عندما يرغب في تقديم الحلول الملائمة للظاهرة المبحوثة.

وتتنوع الاختبارات وتتعدد تصنيفاتها لتشمل أحياناً البحوث القانونية ، عند دراسة بعض الظواهر الاجتماعية ، وهناك عدة أنواع وكل نوع يضم عدة فئات:

أ- أنواع الاختبارات وفق اجرائها: اختبارات فردية أو جماعية، شفهية أو كتابية.

---

[٦٠] فاطمة صابر وميرفت خفاجة؛ **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الطبعة الاولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكندرية،٢٠٠٢، ص١٥٣.

ب-أنواع الاختبارات وفق مواضيع الاختبار: اختبار الاستعداد او القدرة، اختبار التحصيل او المهارات، اختبار الميول أو الاتجاهات، اختبار الشخصية

وقد وضع الخبراء للاختبار عدة صفات أهمها: الموضوعية، الصدق، والثبات.

أولاً: خطوات اعداد وبناء الاختبار:

بعد التعرف الى مجتمع البحث لجهة خصائصه واحاطة الباحث الكافية بالموضوع المدروس، أو بالأحرى تحديد أبعاد الظاهرة التي سيقوم بقياسها عليه، عليه مراعاة الخطوات التالية:

١- اختيار عناصر الاختبار التي تستوعب جميع أبعاد الظاهرة.

٢- إعداد خطة الاختبار الشاملة لأهداف الاختبار وطبيعة الاسئلة المستخدمة.

٣- الصياغة المناسبة للأسئلة.

٤- وضع الحدود الزمنية الملائمة لاجراء الاختبار.

٥- إعداد بنود الاختبار ومراجعتها.

٦- اعداد تعليمات الاختبار.

٧- فحص استجابة العينة الاستطلاعية لادخال التعديلات اللازمة عند الضرورة.

٨- مراعاة شروط الاختيار الجيد من صدق وثبات وموضوعية.[٦١]

وهذه الخطوات التي تسمح بنجاح الاختبار بنسبة معقولة لا تعني أن نتائجه حاسمة، لأنه يعتمد في البحوث التجريبية التي تتطلب احياناً إعادة الاختبار.

والبحث التجريبي هو: بحث يقوم على التجربة العلمية التي تكشف العلاقات السببية بين المتغيرات، وذلك في ضوء ضبط كل العوامل المؤثرة في المتغيرات التابعة، باستثناء عامل واحد

[٦١] صالح العساف، **المدخل الى البحث في العلوم السلوكية**، الطبعة الثانية، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٢، ص٣٩٥.

يتحكم فيه الباحث، ويغيّره بهدف قياس مدى تأثير هذا العامل على المتغير أو المتغيرات التابعة، والتي لها علاقة بالظاهرة موضوع الدرس. ولنا عودة للحديث عن المنهج التجريبي في الفصل الثالث من هذا الباب.

ثانياً: أنواع المتغيرات: يتم تصنيف المتغيرات أثناء دراسة ظاهرة ما إجمالاً في نوعين: متغيرات داخلية ومتغيرات خارجية.

أ- المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات ذات الصلة بخصائص العيّنة ...مثل : السن، الخلفية الثقافية، الحالة الاقتصادية ....وذلك أثناء دراستنا لظاهرة الجريمة في مجتمع معين

ب- المتغيرات الخارجية التي تؤثر في التجربة... مثل اختلاط المجموعة التجريبية بالمجموعة الضابطة. تأثير السجن أو المدرسة او الارشاد الديني على المنحرفين.

ثانياً: الاستخدام الإحصائي في ضبط المتغيرات:

وهي الإحصائيات التي تهدف إلى ضبط واستبعاد المتغيرات الخارجية وإزالة الأثر المحتمل لها في نتائج المتغير التابع. ويطلق على تلك المتغيرات اسم المتغيرات المصاحبة على اعتبار أنها تصاحب المتغير التابع وتتغير معه.

المطلب الثالث: برامج تحليل بيانات البحث الكمي

من أهم ما يجب معرفته في البحوث الكمية، هو برامج تحليل بيانات البحث، حيث أدخلت التكنولوجيا وسائل حديثة ومتطورة على الابحاث العلمية، وقام المبرمجون بوضع برامج للمعادلات الإحصائية، تسمح باختبار البيانات المدخلة، خصوصاً في العلوم الاجتماعية. ومن أشهرها:

اولاً: برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

(Statistical Package for Social Sciences)

ومن أبرز الاختبارات التي تجري من خلال هذا البرنامج:

أ- الاختبار الإحصائي الوصفي (Descriptive)، ويتم من خلاله تلخيص ووصف العيّنة وأهم الملاحظات.

ب-الاختبار الإحصائي التكراري (frequency)، ويتم من خلاله ذكر عدد التكررات لكل عامل، وتحديد النسبة المئوية.

ج- اختبار الأعداد (Regression)، ويتم من خلاله تحديد العلاقات، ومدى أهميتها بين العوامل من النوع المستمر.

د- اختبار الجداول: (Crosstabs): ويتم من خلاله اختبار وتلخيص العلاقات بين البيانات الفئوية.

ثانياً: نمذجة المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling) (SEM)

وهو برنامج يستخدم في اختبار وتقدير العلاقات السببية بين البيانات المداولة، ويستخدم العديد من المعادلات الإحصائية لاختبار (تحليل) البيانات المدخلة. ويمتاز عن برنامج ال SPSS بكونه قادراً على تحليل العلاقات بين أكثر من عاملين في آن واحد (مثلاً: الأمية، والقيم والعادات الاجتماعية وعدد الجرائم....).

ويستطيع هذا البرنامج أن يقوم بنوعين من التحليل، هما: التحليل الاستكشافي exploratory والتحليل التأكيدي confirmatory وذلك بناءً على أهداف الدراسة.

ويوصي هنا باستشارة خبير إحصائي بعد تحليلنا للبيانات، وعدم الاكتفاء برأي المشرف إن لم يكن متخصصاً بالاحصاء.

ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن البحث الكمي الذي يمكن استعماله في العلوم السياسية أكثر من العلوم القانونية، التي سنركز على مناهجها في كتابنا هذا.

المبحث الثاني: البحث النوعي

ظهر مؤخراً نوع جديد من الأساليب غير الكمية في البحث العلمي، لفت انتباه الكثير من الباحثين. أُطلق على هذه الأساليب تسمية: طرق البحث النوعي، وهي أساليب تقوم على جمع وتحليل البيانات غير الرقمية، مثل الملاحظة والمقابلات الشخصية، وأشرطة الفيديو...، وهي تنطلق من قاعدة لا تقبل بأن العالم مستقر متماسك ومتناغم، وأن هناك معاني كثيرة في العالم وليس أحدها أكثر صدقاً من غيرها، لأن الناس المختلفين والجماعات المختلفة لديها أفكار وأراء مختلفة.[٦٢]

والبحث النوعي، هو بحث أو دراسة يمكن القيام بها من خلال جمع البيانات أو الكلمات أو الصور، ومن ثم تحليلها بطريقة استقرائية، مع التركيز على المعاني الذي يذكرها المشاركون أو الكتّاب، ومن ثم وضعها بلغة مقنعة ومعّبرة. ويعّرف "كريسويل" (Creswell) البحث النوعي بأنه: "عملية تحقيق للفهم، تسنند على قواعد البحث العلمي التي تقوم بالكشف عن مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويقوم الباحث ببناء صورة معقّدة وشمولية ويحلل الكلمات، ويضع تقريراً يفصل فيه وجهات نظر المرشدين، ثم يقوم بإجراء الدراسة في الموقف الطبيعي"[٦٣].

---

[٦٢] رجاء ابو علام؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، مرجع سابق، صفحة ٣٦.

[٦٣] John W. Creswell; **Qualitative inquiry and research design**: **Choosing among five traditions**, 3rd. ed., Thousand Oaks, CA., Sage Publications,California, 2013, p.213.

ويختلف البحث النوعي عن الكمي نظراً لاختلافات المفاهيم المرتبطة بكل منهما، وكيفية استخدام كل منهما. ونشير هنا إلى وجود بعض الفوارق الأساسية في إجراء البحوث الكمية والنوعية، وأبرزها:

١- يعتمد البحث الكمي على الفلسفة القائلة بأن العالم مستقر نسبياً ومنسجم والحقيقة واحدة، بينما البحث النوعي يعتمد على الفلسفة القائلة بأن الحقيقة ليست واحدة، وأنها متعددة ومتغيرة، وتتشكل وتبنى تبعاً لفهم مجموعة من الناس أو الأفراد.

٢- يميل البحث الكمي الى استعمال الفروض، أما النوعي فلا، لأن مشكلات البحث النوعي ومناهجه تظهر (أثناء عملية البحث) بطريقة استقرائية وليس قبله، كما في حال البحث الكمي.

٣- يستعمل المنهج الكمي بيانات موضوعية، بينما يهتم النوعي بالآراء ووجهات النظر والتجارب والخبرات الإنسانية، وشعور الافراد، أي يقدم لنا بيانات ذاتية.

٤- عدد المشاركين في البحوث النوعية كثير بينما عددهم قليل في البحوث النوعية، بسبب أساليب جمع البيانات المكثفة.

٥- يقوم التحليل في البحوث الكمية على الإجراءات الإحصائية، بينما يقوم البحث النوعي بتحليل البيانات عن طريق تركيب وتنظيم وتفتيت البيانات في وحدات صفية قصصية.

٦- نادراً ما يتفاعل الباحث الكمي مع المشاركين من أفراد العيّنة أثناء الدراسة، بينما الباحث النوعي يتفاعل تفاعلاً عميقاً مع المشاركين أثناء الدراسة.[٦٤]

[٦٤] رجا أبو علام؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، مرجع سابق، ص ٣٧.

٧- البحث الكمي هو عملية تفاعل بين متغيرات، بينما البحث النوعي هو عملية تفاعل بين الباحث والبيانات، فهو يتحدث عن تجربته، شعوره، أفكاره من خلال الكلمات، وبمعنى آخر البحث النوعي هو عملية تفاعلية بين الباحث والمشارك وطبيعة المشكلة أو البحث.

٨- يهتم المنهج الكمي بأسئلة، حول: كم الثمن كم العدد؟ كم في الغالب، والى أي مدى؟ بينما يهتم المنهج النوعي بالإجابة عن الأسئلة التي تبدأ بـ: لماذا؟ وكيف؟ وبأي طريقة؟.

٩- يعتمد المنهج الكمي على تحديد عدد من المتغيرات، (اختبار عيّنات عشوائية للموضوعات) بينما في المنهج النوعي يتم فهم الوضع من خلال المنظور الكلي والشامل للموضوع (مجموعات محدّدة او مجموعات فرعية من مجتمع الدراسة).

١٠- يقوم المنهج الكمي باختيار نظريات موجودة، وتم اقتراحها، فهو أسلوب استنباطي، بينما يتم في المنهج النوعي استخدام البيانات والمعلومات لبناء وتطوير مفاهيم ونظريات تساعدنا على فهم العالم الاجتماعي، فهو أسلوب استقرائي لإنشاء وتطوير النظريات.

وبالإجمال يمكن استخدام طرق البحث النوعي لزيادة فهمنا لأي ظاهرة أو مشكلة لا نعرف عنها الكثير، كما يمكن استخدامها للحصول على وجهات نظر ومعلومات معمقة يصعب الحصول عليها بالطرق الكمية أو الإحصائية، خاصة وأنه من الصعب تحديد جميع المجالات التي يمكن أن يتناولها البحث النوعي.

إذن البحث النوعي يهتم بوضع شرح مفصّل عن تفسير وشرح الظواهر الاجتماعية بوضوح، فهو يساعدنا على فهم العالم الذي نعيش فيه، ولماذا كانت الأشياء كما هي عليه، حيث

يركّز على الجوانب الاجتماعية في عالمنا، ويسعى للإجابة على الأسئلة التي تدور حول المواضيع التالية:

١- لماذا يتصرف الناس بالطريقة التي يتصرفون بها؟ وكيف تتشكل الآراء والاتجاهات عندهم؟

٢- كيف يتأثر الناس بالأحداث والأشياء من حولهم؟

٣- وكيف ولماذا تطورت الثقافات بالطريقة التي تطورت بها؟

وبالنتيجة، فإن البحث النوعي يهدف الى الحصول على فهم عميق للأحوال السائدة في المجتمع موضوع الدراسة، والسبب في وجودها في الحالة التي هي عليها، وكيف يراها المشاركون في البحث. ولأنه يهتم بدراسة الطرق في سياقها الطبيعي سماه البعض "البحث الطبيعي" (Naturalistic)، ولأنه لا يكتفي بالوصف فقط بل يتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير، حيث سمي بالبحث التفسيري، كما قد يسمى بالعمل الميداني خاصة في دراسات علم الإنسان كما يسمى أحياناً بالاثنوجرافي.

وبغض النظر عن تسمياته المتعددة، فإن أهم الطرق التي يستخدمها البحث النوعي هي:

١- **دراسة الحالة:** تعني فحص دقيق وعميق لحالة أو حادثة معيّنة، أو مجموعة من الوثائق المحفوظة، وذلك بشكل مفصّل ودقيق، وباستخدام كافة الوسائل المناسبة، وسواء أكانت الدراسة لفرد أم لأفراد أو مسألة قانونية، فإنه يتم دراسة الحالة بوضعها في سياقها الطبيعي، دون الانشغال بتقييم النتائج على الحالات الأخرى.

٢- **الإثنوغرافي:** تجعل بعض المراجع هذا النوع مرادفاً للبحث النوعي وهو نوع اشتهر لدى علماء الاجتماع والدراسات الانثروبولوجية. والإثنوغرافي تعني الكتابة عن البيئة الثقافية

لشعب ما، أو مجموعة ما تكون وحدة ثقافية. فهذا نوع من البحث يهتم بالوصف التفصيلي المتعمق لبيئة ثقافية ما. وقد تكون هذه الثقافة ثقافة مدينة أو قرية أو مدرسة أو غيره.

٣- **النظرية التأسيسية (Grounded theory)**[٦٥]: تبنى هذه النظرية أساساً على جمع بيانات من مقابلات شخصية، ومن تم تحليل تلك البيانات. ومن خلال التطبيق الأولي للبيانات يتم تكوين فئات من المعلومات المترابطة، للوصول إلى وضع تفسيرات عامة، بمعنى أن الباحث يسلك مسلكاً استقرائياً بحتاً (inductive method)، بحيث ينتقل من البيانات إلى النظرية وليس العكس. [٦٦]

وبعد أن يحّدد الباحث نوع البيانات التي تجيب على أسئلة البحث، وتكون عامة وعريضة، وتسمح للمشاركين بعرض آرائهم دون قبول من الباحث، يقوم الباحث بجمع معلومات تفصيلية من خلال الإجابات على تلك الأسئلة. ومن أهم الطرق التي يتم اعتمادها في البحث النوعي لجمع المعلومات هناك المقابلة والملاحظة وتحليل الوثائق:

المطلب الأول: المقابلة

المقابلة هي نوع من الاستبيانات الشفوية، يقوم من خلالها الباحث بجمع معلومات وبيانات شفوية من أشخاص محددين، لكنها تختلف عن الاستبيان في أن الباحث هو الذي يكتب بنفسه الإجابات.

---

[٦٥] Judith A. Holton; **Grounded theory as a general research methodology,** posted on june 30, 2008, volume:7. Grounded theory review,An International Journal,at: http://groundedtheoryreview.com/2008/06/30/grounded-theory-as-a-general-research-methodology/

[٦٦] رجا ابو علام؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، مرجع سابق، صفحة ٤٢.

تقوم المقابلات الشخصية بدور أهم من دورها في البحث الكمي، حيث تعتبر من الطرق الرئيسية لجمع المعلومات في البحث النوعي، بينما دورها ثانوي ولاحق في البحوث الكمية كالاختبار مثلاً. فمن خلال المقابلة يستطيع الباحث التعرف على أفكار ومشاعر ووجهات نظر الآخرين، كما تمكّنه من إعادة بناء الأحداث الاجتماعية التي لم تلاحظ سابقاً، ويمكن أن تكون المقابلة منظمة أو غير منظمة وتكون فردية أو جماعية.

الفقرة الأولى: أنواع المقابلات:

المقابلة هي محادثة بين شخصين أو أكثر (الباحث والضيف) حيث يطرح الباحث الأسئلة على شخصية ما، للحصول على معلومات حول بحثه. وهناك عدة أنواع من المقابلات تصنّف كالتالي:

١- **المقابلة المنظمة أو المخططة :** نعني بالمقابلة المنظمة، سؤال الشخص، موضوع المقابلة مجموعة من الأسئلة المعدة سلفاً، والتي سبق وتم تحديد أنماط إجابتها، حيث يكون هناك قدر ضئيل من التنوع في الإجابات، وتكون بنفس الترتيب ونفس الطريقة لجميع المشاركين، ويكون دور الباحث محايداً، ويتم التركيز على الأجوبة الواضحة والعقلانية، بعيداً عن العواطف والمشاعر.

٢- **المقابلة غير المنظمة:** وهي مقابلة تتميز بالأسئلة المفتوحة غير المحددة مسبقاً، حيث يقوم فيها الباحث بدور مدير الحوار، وذلك ليتمكن من فهم تفكير المشارك وسلوكه، دون التخلي عن فرضيات البحث، وذلك لتجنب وضع حد معيّن لأقوال المشاركين.

٣- **المقابلة الجماعية:** هي مقابلة ينظمها الباحث مع مجموعة من الأشخاص في ذات الوقت، مما يعني أن عليه أن يدير الحوار ويسّهل استمراريته، ويقوم هو بتسجيل التفاعل

بين المشاركين ومشاعرهم وخبراتهم، مما يثري المقابلة ويسمح بقدح أفكار المشاركين. وقد تكون المقابلة الجماعية كما الفردية منظمة أو غير منظمة.

٤- **المقابلات الحرة:** تشبه المقابلة غير المنظمة وبدون أسئلة محددة، أو مقيدة بأسئلة محددة. وهي تهدف إلى جمع بيانات ومعلومات، مثل دراسات الرأي العام أو الاتجاهات، من خلال مقابلات مسحية. وتعتبر مقابلات تشخيصية تهدف لتحديد مشكلة معيّنة وأسبابها ومعرفة عواملها، أو تكون مقابلات اجتماعية تهدف إلى تقديم العون لشخص يواجه مشكلة ما.

الفقرة الثانية: أهمية المقابلة:

مهما كان نوع المقابلة فإنها تستعمل كأداة حين يكون هدف الباحث الحصول على معلومات كيفية وليست رقمية. وبالإجمال فإن أهميتها تتلخص بما يلي:

١- تعتبر أداة مهمة في الحصول على المعلومات من مصادرها البشرية الأساسية.

٢- يمكن الحصول من خلالها على معلومات تفوق أهمية الاستبيان والملاحظة، لأنها تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للأشخاص، والاطلاع على انفعالاتهم وتقييم مصداقيتهم.

٣- تساعد الباحث على تكوين علاقات ودية مع الاشخاص المعنيين، مما يساعده على الحصول على المعلومات المطلوبة.

٤- تسمح للباحث بالحصول على معلومات يتعذر الحصول عليها بطرق أخرى عندما يكون الأشخاص المجرى معهم المقابلة، أطفالاً أو أشخاصاً لا يجيدون القراءة والكتابة، وكبار السن والمصابين بعجز، أو عند تخوفهم من إعطاء معلومات خطية.

٥- تسمح للباحث ان يطلع بنفسه على الظاهرة التي يدرسها.

الفقرة الثالثة: الإعداد للمقابلة :

يجب الاستعداد لإجراء المقابلة للتمكن من الحصول على المعلومات المطلوبة، وعدم ترك ذلك للظروف ولسير المناقشة، إذ أن هناك بعض الشروط التي يجب توفرها لنجاح المقابلة، وينصح باعتماد الخطوات التالية:

١- تحديد أهداف المقابلة بدقة، ومعرفة طبيعة المعلومات التي يريد الباحث معرفتها، لكي يستطيع إعداد الوسائل وتوجيهها للحصول علي تلك المعلومات، وعليه اطلاع الجهات المبحوثة بهذه الأهداف.

٢- تحديد الأفراد الذين سيقابلهم الباحث، بعد أن يحدد المجتمع الأصلي للدراسة، ويختار العيّنة اللازمة، بشرط توفر الرغبة لدى أفراد العيّنة لإجراء المقابلة.

٣-الإعداد المسبق والجيّد للمقابلة؛ تهيئة الأسئلة التي تحقق الأهداف، ومراجعتها، والتدرب عليها بحيث تكون واضحة ،محددة ، وموضوعية ومرتبة أو متدرجة.

٤- مراعاة ظروف المكان والزمان للمقابلة وتوقيتها بما يتناسب مع ظروف أفراد العيّنة[٦٧].

الفقرة الرابعة: تنفيذ المقابلة:

هناك مجموعة من النصائح التي يتوجب على الباحث الأخذ بها أو ببعضها، وخاصة للمبتدئين، ومن أهمها:

١- التدريب على إجراء المقابلة مع أصدقاء أو زملاء (مقابلات تجريبية)، الأمر الذي يساعد الباحث على الاستعداد النفسي للمقابلة، ويزيد من ثقته بنفسه، ويسمح له باختيار الأسلوب المناسب لتقييم الإجابات وتحليلها.

[٦٧] عقيل حسين عقيل؛ **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق، ص١٩٠.

٢- يجب على الباحث خلال إجراء المقابلة تأمين الجو المناسب، والظهور بمظهر لائق، واختيار العبارات المناسبة، بطريقة لبقة ومهذبة وبصوت معتدل أو مسموع، دون انخفاض أو ارتفاع فوق اللزوم، ومراعاة القواعد التالية:

- البدء بمقدمة مشوقة يوضح من خلالها أهداف المقابلة، ويكسر الجليد مع الشخصية.
- إظهار الود والتضامن لكي يشعر الشخص الذي تجري معه المقابلة بالاطمئنان.
- البدء بمناقشة الموضوعات العامة والمحايدة، والتي لا تحمل صبغة انفعالية أو استفزازية، ثم الانتقال التدريجي للأسئلة ذات الطابع الانفعالي الخاص.
- صياغة الباحث أسئلته بوضوح، ولا مانع من شرحها إذا اقتضى الامر.
- الحرص على عدم الخروج عن إطار الأسئلة المطروحة، وتوجيه الشخص للالتزام بالسؤال وتحديد الإجابة.
- إعطاء الوقت الكافي للشخص المجرى معه المقابلة، للإجابة وعدم مقاطعته.
- عدم إحراج الشخص أو توجيه أسئلة اتهامية هجومية له.
- عدم إظهار الباحث عن دهشته من إجابة الشخص، إلا إذا أراد تشجيعه على الاستمرار بحديثه.

٣-تسجيل المقابلة: يجب أن يسجل الباحث المعلومات التي يحصل عليها، والأفضل استخدام أجهزة تسجيل تكون أكثر دقة، لكن بشرط موافقة الشخص الذي تجري معه المقابلة على ذلك. وفي حال عدم موافقته على تسجيل صوته، فعلى الباحث أن لا يستغرق في تدوين المعلومات، بل يكتفي بالنقاط الاساسية حتى لا يربك الشخص. والأفضل أن يستخدم مختصرات أو رموز أو إشارات. ولا ينصح بترك التدوين لنهاية المقابلة تجنباً لنسيان بعض المعلومات.

٤- يحذر الباحث من ارتكاب الأخطاء الآتية: المبالغة في المعلومات أو استبدالها، أو الخطأ في ذكر التسلسل، أو أخطاء بالإضافة أو الحذف.

وبالخلاصة، فان المقابلة تسمح للباحث بالحصول على معلومات وفيرة وشاملة ودقيقة لكل جوانب الموضوع المدروس، خاصة إذا تمكن من توضيح أسئلته. كما تسمح له بتقويم مصداقية المعلومات، وخاصة في المجتمعات المتخلفة أو الأمية. وبالمقابل فإن للمقابلة بعض السلبيات، لأنها مكلفة من ناحية الوقت والجهد، والإعداد، والتنقل. وهناك احتمال الخطأ في تدوين المعلومات أو عدم توفر الوقت الكافي لجمع المعلومات المطلوبة، أو عدم امتلاك الباحث اللباقة والجرأة اللازمتين لإدارة الحوار، والحصول على المعلومات الدقيقة. كما أنه لا يمكن الوصول إلى بعض الشخصيات المعنية بالمقابلة، بسبب مراكزهم الاجتماعية والإدارية والسياسية والأمنية.

المطلب الثاني: الملاحظة

الملاحظة وسيلة يستخدمها الباحث، كما الإنسان العادي، في اكتسابه الخبرات والمعلومات. لكن ما يميز الباحث هو في اتباعه منهجاً منظماً حين يلاحظ، وذلك بهدف فهم دقيق لظاهرة معيّنة أو لتكوين معرفة واعية.

وتعتبر الملاحظة طريقة أساسية لجمع المعلومات في البحوث النوعية أكثر منه في البحوث الكمية، حيث نجد أن أسلوب الملاحظة كثير الاستخدام في جمع البيانات، لأنه بواسطتها يستطيع الباحث القيام بأدوار مختلفة أثناء هذه العملية العقلية[٦٨].

[٦٨] James P. Spradely; **Participant Observation**, Waveland Press, Inc. USA, 2nd edition, 2016, P: 37.

وللملاحظة تاريخ عريق في العلوم الاجتماعية، وهي طريقة لا يتدخل الباحث في شؤون الأشخاص الذين يلاحظ أقوالهم وأفعالهم، أو الفئة المراد بحثها، بل يلاحظ ما يدور فعلاً في الوضع الطبيعي، وتسجيل ما يرى ويسمع ما يجري في الحياة اليومية الطبيعية، وقد تكون منظمة أو غير منظمة. [٦٩] وتنفذ الملاحظة بعدة اشكال:

الفقرة الأولى: أشكال الملاحظة :

هناك عدة أنواع أو أشكال للملاحظة، تعتمد عل طريقة القيام بها أو تنفيذها من قبل الباحث:

١- الملاحظة المباشرة: وفيها يتصل الباحث مباشرة مع الأشخاص أو المؤسسات، كالمحاكم أو أعضاء المجالس النيابية مثلاً.

٢- الملاحظة غير المباشرة: حيث يبحث الباحث بالسجلات أو التقارير التي أعدها الآخرون، مثال: فقهاء – قضاة– سياسيون .....

٣- الملاحظة المحددة أو المقصودة: عندما يكون لدى الباحث تصور مبدئي عن طبيعة المعلومات ونوع السلوك الملاحظ، ويضع أهدافاً محددة لها.

٤- ملاحظة غير محددة: عندما لا يكون لدى الباحث فكرة أولية عن السلوك الذي سيلاحظه أو المعلومات التي سيحصلها، ويعتمد على الصدفة لتحقيق أهدافه.

٥- ملاحظة بدون مشاركة : حيث يكتفي الباحث بالقيام بدور المراقب.

٦- ملاحظة بالمشاركة، وذلك عندما يكون الباحث عضواً في الجماعة التي يلاحظها، وهو أمر منتشر في الدراسات الميدانية[٧٠].

---

[٦٩] رجا ابو علام؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، مرجع سابق، صفحة ٢٠١.

[٧٠] عقيل حسين عقيل؛ **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق، ص:١٧٨.

الفقرة الثانية:خطوات الملاحظة:

هناك مجموعة من الخطوات التي يجب على الباحث القيام بها من أجل تحقيق غايته من الملاحظة، ومن أبرزها:

١- تحديد مجال الملاحظة ومكانها وزمانها وفقا لأهداف الدراسة.

٢- إعداد بطاقة أو وسيلة الكترونية ليسجل عليها المعلومات الملاحظة، وهذا يسهم في اختصار الوقت والجهد في تدوين المعلومات.

٣- التأكد من صدق ملاحظته، وذلك عن طريق إعادة الملاحظة أكثر من مرة، أو عن طريق مقارنة ملاحظاته مع ملاحظات باحث آخر.

٤- أن يتم التسجيل أثناء الملاحظة وليس في نهايتها أو بعدها.

الفقرة الثالثة: ايجابيات وسلبيات الملاحظة:

تتميز الملاحظة بعدد من الميّزات الإيجابية والسلبية، يمكن اختصارها كالتالي:

أولاً:الايجابيات: من أبرز إيجابيات الملاحظة المعروفة ما يلي:

- تعتبر وسيلة ملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية على أنواعها ومنها، المتعلقة بالقانون .
- يستطيع الباحث الاطلاع على الوقائع الحقيقية، مما يزيد من دقة البيانات والمعلومات.
- يتم تسجيل البيانات أثناء الملاحظة، مما يجعلها أكثر دقة من غيرها.
- يمكن إجرائها على عدد محدود من العّينات، ولا يشترط أعداد كبيرة.

ثانياً: السلبيات: أما أبرز سلبياتها فهي التالية:

- عندما يشعر الشخص المراقب بأنه مراقب فقد يغير سلوكه الطبيعي.
- تتطلب الملاحظة وقتاً أكثر من المقابلات أو دراسة الوثائق.

وبشكل عام، فإن الفكرة الأساسية التي تميّز الملاحظة في البحث النوعي هي أن التصنيف والتوصيف للمعلومات الناتجة عن الملاحظة، تظهر بعد جمع المعلومات وتحليلها، وليس خلال عملية الملاحظة.

المطلب الثالث: الوثائـق

تعتبر الوثائق (Documents) من أهم المصادر للمعلومات في البحوث النوعية، وتعتبر الوثائق التاريخية أو الحديثة مصدراً مهماً للبحوث وحتى القانونية منها، فمحاضر مجلس النواب مثلاً تعتبر مصدراً مهماً للباحث الدستوري، كما أن محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة تعتبر مصدراً هاماً وأساسياً للباحث في القانون الدولي العام.

وكذلك التعليقات حول قرارات المجلس الدستوري وغيرها، فكل هذه تعتبر وثائق مهمة للباحث، ويستطيع من خلال دراستها وتحليلها التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة. وغالباً ما تكمل الوثائق أدوات أخرى في جمع المعلومات مثل المقابلة أو الملاحظة.

ونلفت النظر إلى أن الباحث يجب ان لا يعتمد على نوع واحد من المصادر، كالكتب ومقالات الدوريات مثلاً، بل هنالك أنواع أخرى، مثل المذكرات والرسائل والبحوث ومقالات الدوريات، والتقارير، والرسائل الجامعية، ... إلخ، والتي قد تكون وثائق ورقية أو إلكترونية وينصح بأن يتم التركيز على مصادر المعلومات الأولية في جمع المعلومات الوثائقية، قبل اللجوء إلى المصادر الثانوية.

الفقرة الأولى:المصادر الأولية (Primary Sources)

المصادر الأولية هي مصادر دوّنت وسجلت بياناتها ومعلوماتها بشكل مباشر ودقيق وموضوعي، ولأول مرة، من قبل شخص أو مؤسسة معنية بجمع تلك المعلومات ونشرها، وتكون

معلوماتها أقرب ما يكون إلى الصحة والدقة، ومن هذه المصادر:

١. السير والتراجم (Biographies)، الخاصة بمختلف الشخصيات السياسية والاجتماعية والمهنية، والتي تدّون معلوماتها بواسطة أشخاص على اطلاع مباشر، مثل المذكرات واليوميات (Diaries) المسجلة بواسطة شخصيات عاصرت الأحداث والأمور التي يكتبون عنها ويوثقونها.

٢. الوثائق الرسمية الجارية (Documents)، التي تمثل مخاطبات ومراسلات الدوائر والمؤسسات.

٣. الوثائق التاريخية (Archives) المحفوظة في دور الكتب والوثائق والمراكز الوطنية، كالمعاهدات والاتفاقيات والأحداث ...

٤. التقارير السنوية (Annual Reports) والدورية الأخرى (فصلية أو سنوية ...) الصادرة عن جامعات أو مؤسسات معنية (الجريدة الرسمية أو تقارير ديوان المحاسبة مثلاً ...) أو مكتبات، أو دور نشر متخصصة في مجالات معيّنة....

٥. المطبوعات الصادرة عن الجهات الرسمية المعنية مثل الكتاب السنوي الذي يصدر عن المجلس الدستوري.

٦ . المخطوطات (Manuscripts)، تكون لها أهمية موضوعية ودلالات تاريخية.

٧. نتائج البحوث والتجارب العلمية المنشورة، سواء أكانت على مستوى الرسائل الجامعية، (دكتوراه، ماجستير ...الخ) أم كانت على مستوى بحوث مؤتمرات أو لقاءات علمية، محلية وإقليمية وعالمية.

الفقرة الثانية:المصادر الثانوية (Secondary Sources)

وهي مصادر تنقل معلوماتها عن المصادر الأولية، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أن تكون تلك المعلومات منقولة أو مترجمة عبر مصدر ثان أو ثالث، تم تنقل معلوماته عن المصدر الأولي بشكل غير مباشر.

لهذا تكون معلومات المصدر الثانوي أقل دقة من معلومات المصادر الأولية، لأسباب عدة يمكن أن نلخصها في الحالات التالية:

١- احتمالات الخطأ في نقل الأرقام والبيانات الأخرى، أو في ترجمتها من المصدر الأولي إلى المصدر الثانوي، أو من مصدر ثانوي إلى مصدر ثانوي آخر.

٢- احتمالات الخطأ في اختيار المفردات والمصطلحات المناسبة، في حالة ترجمة المعلومات إلى لغة أخرى، أو التصرف في نقل المعلومات.

٣- احتمالات الإضافة على البيانات والمعلومات الأصلية لغرض الترويج أو الشرح والتوضيح، ومن ثم الوقوع في أخطاء، قد تكون غير متعمدة، في تفسير مثل تلك البيانات والمعلومات.

٤- حذف بعض البيانات والمعلومات لغرض التقليص والاختصار، وما قد يرافق ذلك من تغيير، قد يكون غير متعمد.

٥- احتمالات التحريف، وذلك عن طريق التغيير المتعمد في المعلومات، لأسباب سياسية أو اجتماعية.

لهذا يجب التأكيد على التدقيق والنقد الخارجي للوثيقة بالنسبة للمصادر الأولية والثانوية، بغرض التأكد من صحتها. وكذلك النقد الداخلي للوثيقة للتأكد من قيمة معلوماتها ومدى صحة الوثيقة وصحة مصدرها، ومن هو صاحب الوثيقة، وما هو موقعه وتخصصه وعلاقته بالموضوع أو الحدث؟ وهل أخذت المعلومات من مصدرها بشكل مباشر أم غير مباشر؟

ولنا عودة الى الموضوع في القسم الثاني من هذا الكتاب عند الحديث عن أصول وقواعد نقل المعلومات.

الفقرة الثالثة: تحليل الوثائق والبيانات في البحوث النوعية وتفسيرها

تحليل البيانات هي عملية منظمة لدراسة نصوص المقابلات والملاحظات والوثائق التي جمعت من خلالها البيانات، وتنظيمها بشكل يسمح بزيادة فهم الباحث لها، ولتمكينه من عرض ما اكتشفه آمام الآخرين. وتشمل عملية التحليل ستة خطوات عادة، وهي:

١- جمع البيانات.

٢- إعداد البيانات للتحليل

٣- استعراض البيانات للحصول على المعنى العام لها.

٤- ترميز البيانات لتحديد الأفكار الرئيسية التي تستخدم في تقرير البحث.[٧١]

بمعنى ان التحليل يشمل العمل على البيانات وترتيبها وتقسيمها إلى وحدات يمكن التعامل معها وتركيبها (Synthesize) بحثاً عن أنماط (patterns) وأنساق واكتشاف ما هو المهم فيها، وما يمكن ان نستفيد منه من تلك البيانات. ونلفت النظر إلى أن تحليل المعلومات يمكن أن يتم يدوياً او بالحاسب الآلي، (Computer)، ولا مجال للدخول الى عالم الكومبيوتر الآن وشرح هذه العملية التي تحتاج الى خبرة وتدريب مناسب لإجراء التحليل، باستخدام برامج الحاسوب الحديثة والمتطورة باستمرار. ومهمة الباحث هي البحث عن برنامج سهل الاستخدام يمكنه تقبل البيانات مثل النصوص المكتوبة، أو الصور والرسوم، والتي تمكن الباحث من قراءة ومراجعة البيانات وتصنيفها، والتي يمكنها تقسيم البيانات في وحدات، وتفرز النصوص أو

[٧١] رجا ابو علام؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

الصور بسهولة لاستخدامها في التقرير النوعي النهائي. ومن أهم البرامج المعروفة والمخصصة لتحليل بيانات البحث النوعي: اولاً: برنامج (Nvivo) وهو برنامج يساعد الباحث على ترميز وتصنيف واختيار العلاقات بين البيانات غير الرقمية، والتي تم جمعها من الفئة المستخدمة للدراسة، ثانياً: برنامج آخر مشهور ويقوم بنفس الدور هو برنامج (ATLAS. TI).

المبحث الثالث البحوث المختلطة

نعني بالبحث المختلط ذلك البحث الذي يهدف إلى جمع بيانات كل من البحوث الكمية والبحوث النوعية في بحث دراسة واحد، أي أن الباحث يجمع بين أساليب المنهجين الكمي والنوعي في البحث ذاته.

وظهرت هذه الفكرة عام ١٩٥٩ عندما قام بعض البحاثة باستخدام عدة طرق لدراسة صدق السمات النفسية، حيث استخدموا طرقا متعددة لجمع بياناتهم في دراسة واحدة، وقاموا بدمج طرق البحث الميداني (بيانات نوعية) مثل الملاحظة والمقابلات الشخصية مع طرق البحث المسحية التقليدية (بيانات كمية)، مما أدى الى ولادة طريقة ثالثة.[٧٢]

وحالياً يمكن أن يبدأ الباحث بطريقة نوعية لأسباب استشكافية ثم يتابع البحث بطريقة كمية، باستخدام عيّنة يستطيع الباحث تعميم النتيجة التي يحصل عليها على المجتمع، ويمكن أن يتم العكس؛ أي أن البحث المختلط يدمج المنهجين للحصول على تحليل شامل لمشكلة البحث.

المطلب الاول: مبررات وخصائص استعمال البحث المختلط

[٧٢] T. D. Jick; **Mixing qualitative and quantitative methods: Triangulation in action**, Administrative Science Quarterly, 24, 602-611, 1979.

يتحدث البحث الكمي بلغة الأرقام مما يضطر الباحث إلى الابتعاد عن الظاهرة موضوع الدراسة، حيث يفقد التفاعل بينه وبين الظاهرة الأمر، الذي يوفره البحث النوعي.

لهذا يجد الباحث نفسه مضطراً للجمع بين النوعين، الكمي والنوعي، ليتم دراسة أفضل وأدق لفهم الظاهرة موضوع الدراسة.

كما أن من خصائص البيانات الكمية أنها تساعد على فهم الظاهرة من خلال دراسة عدد كبير من الأفراد وإمكانية تقييم النتائج. لكن هذه النتائج لا تتميز بالعمق، وكثيراً ما تكون غير كافية للوصول إلى تفسيرات وتوضيحات معّمقة، لأنها توضح العلاقات بين العناصر أو العوامل بشكل عام، بينما البيانات النوعية تساعد على فهم الظاهرة بشكل عميق، ولو من خلال دراسة عدد بسيط من الأفراد أو المستندات، لكن دون امكانية تقييم النتائج. ففي البحوث المتخصصة، مثلاً دراسة الجريمة في مجتمع معّين، يفضّل أن يبدأ الباحث عمله بدراسة استكشافية لفهم العوامل المؤثرة في نسبة الجريمة، لكن يضطر الباحث لتحديد مدى العلاقة بين هذه العوامل وتأثيراتها على بعضها البعض، عندها يجري بحثاً كمياً للوصول إلى تحديد هذه العلاقة، والوصول الى نتيجة يمكنه تعميمها بعد إثباتها علمياً.

اذا كان المنهج أو الأسلوب الكمي يستخدم المنهج الاستنتاجي، ويعتمد على حقائق موضوعية، حيث يقوم بتحديد الفرضيات واختبارها من خلال اختبار عيّنات كبيرة نسبياً، وأحياناً بطريقة عشوائية حيث تكون العلاقات بين المتغيرات نسبية.

واذا كان الاسلوب النوعي يستخدم المنهج الاستقرائي، ويعتمد على وجهات نظر المشاركين، حيث يقوم باختيار عيّنات صغيرة، وبطريقة مدروسة غير عشوائية، ويسعى الى وصف وفهم العلاقات التي تربط المتغيرات، في محاولة للاجابة وتفسير المسائل المتكونة

والمستجدة، فان البحث المختلط يقوم على استخدام الأسلوبين بشكل متسلسل ومتزامن، وبشكل متبادل.[٧٣]

وقد تعطى الأولوية أو الأفضلية إما لجمع البيانات الكمية أو للنوعية، حيث يراعى التسلسل في جمعها، وتستعمل تقنيات مختفة لتحليلها.

المطلب الثاني: مهارات استخدام البحوث المختلطة

ينصح باستخدام البحوث المختلطة في الدبلومات المهنية التي تفرض على الطالب القيام بإجراء بحثه في مؤسسة، ما خلال فترة تدريبية محددة، يطلب إليه في نهايتها رفع تقرير حول فترة التدريب الى عمادة الكلية، مثل دبلوم الإدارة والتخطيط في كلية الحقوق، حيث تفرض التعليمات على الطالب رفع تقرير حول التدريب أو رسالة الماستر المهني. فبهذا النوع من الرسائل يتطلب تنظيم استمارات أو استبيانات أو إجراء مقابلات، لكن كل ذلك لا يكفي، لأن المطلوب التعمق في دراسة البيانات التي يحصل عليها من خلال تحليل النتائج ومقارنتها مع البيانات والمعلومات النظرية المتوفرة، باعتماد اسلوب البحث النوعي بالاضافة الى اسلوب البحث الكمي.

وبما أنه قد خصصنا الباب الثاني من هذا الكتاب، للحديث عن اساليب البحث العلمي، فإننا سنتحدث عن تقرير التدريب المهني في هذا المبحث، كونه أفضل نماذج البحوث المختلطة التي تسمح للباحث بالاستفادة من طرق وأساليب البحثين الكمي والنوعي، للتوصل الى أفضل ما يمكن من نتائج لبحثه.

---

[٧٣] William G.Zikmund**; Busniess Research Methods**, 7th ed., Thomson/South-Western, inc., NewYork, 2003.

كما أن هذا التقرير أصبح إلزامياً بعد انتشار متابعة برامج "الماستر" المهني كثيراً، والتي تطورت مؤخراً مع تطبيق برامج ال .LMD في الجامعة اللبنانية. ومن المتوقع أن يتم التوسع في عدد "الماسترات" الحديثة التي تركز على مهنة معيّنة لمساعدة الطلاب في الحصول على فرصة عمل. وهذه "الماسترات" تظهر بشكل مختلف عن "الماسترات" المعروفة، وتقع خارج إطار الدراسات التقليدية المعروفة، وقد بدأت بالتوسع في مجال القانون والسياسة والإدارة.

بالإضافة الى البحث العلمي التقليدي فإن هذه الماسترات تتطلب نوعاً من التدريب المهني، الذي يتوجب مع نهايته إعداد تقرير، يتشابه احياناً مع البحث العلمي في أمور معيّنة كثيراً، لكنه يختلف عنه في أمور أخرى، وسنقتصر حديثاً هنا في الأمور التي تختلف عن البحث العلمي الذي هو موضع دراستنا الأساسية.

الفقرة الاولى: ماهية تقرير التدريب المهني

يعرف معجم اوكسفورد التقرير بأنه عبارة عن "عرض منهجي لنتائج استقصاء أو بحث، للحصول على معلومات محددة سلفاً، يقوم به شخص معين، أو مجموعة أشخاص يتم تكليفهم للقيام بهذه المهمة".

كما يعرفه البعض بأنه وسيلة اتصال وأداة فعالة من أدوات الرقابة والتحقق أو بحث تفصيلي لموضوع معين، أو عرض كتابي، أو تحليل للبيانات والظروف القائمة والانشطة والحقائق والدراسات ونتائج البحث، وتسجيل الاراء والتوصيات المتعلقة بموضوع معين أو بمشكلة معينة.[٧٤]

[٧٤] بشير العلاق؛ **دليل كتابة التقارير**، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٦.

نخلص من هذه التعريفات إلى أن التقرير، هو عرض منهجي كتابي، لمجموعة من الأفكار يهدف الى الاقناع والتأثير وبالتالي التغيير.

هذا على صعيد مفهوم التقرير، أما ما نعنيه بالتدريب فهو فترة تمرين مهني يقضيها الطالب في إحدى المؤسسات، الأمر الذي يساعده على الربط بين الأمور النظرية التي تعلمها والأمور التطبيقية التي تجري في المؤسسات، وهذا ما يؤهله للإندماج في سوق العمل لاحقاً، بعد حصوله على الشهادة الجامعية التي يتابعها.

لهذا فان تقرير التدريب المهني، يتمحور حول دراسة حالة معيّنة في إحدى المؤسسات، لتمكين الطالب من مقارنة ما تلقّاه من معلومات ومعارف نظرية أكاديمية، مع ما سيشاهده على أرض الواقع في المؤسسة التي يتابع فيها تدريبه المهني.

ومن المفترض قبل البدء بفترة التدريب، تحديد إشكالية جزئية تتعلق بأحد وظائف المؤسسة حيث يقوم الطالب بالبحث عن حل يتصوره الأنسب لهذه المشكلة، التي من المفترض تشخيصها بدقة قبل البدء بالتدرب، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف.

الفقرة الثانية: أهداف التقرير:

يأتي التقرير كثمرة لجهد يقوم به الطالب بعد دراسته أو بحثه، الذي يتناول إحدى المؤسسات، لذلك فان أهداف التقرير يجب أن ترتبط أو تكون على علاقة بأهداف المؤسسة العامة. والهدف الأخير من التقرير هو تحسين أو تطوير العمل في المؤسسة، والابتعاد عما يسبب الضرر للمؤسسة. لهذا فان التقرير بما يتضمه من تدوين للحقائق والمعلومات ومقترحات وآراء وتوصيات حول نشاط أو عمل قسم او دائرة أو هيئة أو مؤسسة في فترة زمنية محددة؛ يحاول تحقيق مجموعة من الأهداف، بعضها يتعلق بالمؤسسة وبعضها الآخر يتعلق بالطالب

الباحث نفسه، لجهة تنمية قدراته وإعداده ليكون جاهزاً للحياة المهنية بعد الحياة الأكاديمية، ومن أبرز هذه الأهداف المتعلقة بالمؤسسة والطالب نذكر ما يلي:

١- الحصول على معلومات إضافية حول قطاع اداري أو مهنة معينة.

٢- التعرف بشمولية على مؤسسة معيّنة تقوم بعمل ما وهيكلتها ونشاطها...

٣- تحليل وتنقيح وتلخيص المعلومات التي يحصل عليها.

٤- التعرف بعمق إلى أحد وظائف المؤسسة محل التدريب والتقنيات المستعملة لتحقيق هذه الوظائف.

٥- تحديد المشكلة المدروسة وتصور استراتيجية لحلها.

٦- تحليل التصور الذي توصل إليه ومقارنته مع ما هو موجود في المؤسسة.

٧- إبلاغ النتائج التي توصل إليها خطياً الى من يلزم.

١- تبادل المعلومات والنتائج بين ادارة وادارة أخرى.

٢- التأثير ايجاباً في عملية اتحاد القرار واحداث تغيير نحو الأفضل.

٣- العمل على اقناع القارئ وخاصة أصحاب القرار بالافكار الواردة في التقرير.

٨- تطوير روح المبادرة، الإبداع، التعاون والانضباط.

٩- تدريب الطالب على الحياة العملية.

١٠- التعرف على التقنيات المستعملة في المؤسسة.

وفي نهاية التدريب يجب على الطالب أن يصبح قادراً على معرفة مدى استفادته من التدريب، وما هي آثار هذا التدريب على مشروع مساره الوظيفي في المستقبل.

وسنتحدث في المطلب التالي عن أصول إعداد تقرير التدريب لمتطلبات نيل شهادة الماستر المهني.

المطلب الثالث: اصول اعداد تقرير التدريب المهني

يتمّ إعداد رسالة الماستر المهني أو ما يعرف بتقرير التدريب وفق الأصول الآتية:

أولاً: العنوان: يذكر فيه موضوع التقرير

تتبعه الجملة الآتية: تقرير حول أعمال التدريب في... (مكان التدريب) تاريخ... (يذكر فترة التدريب) أعدّ لنيل شهادة الماستر المهني في ... (يذكر الاختصاص)

مثال: الرقابة المالية على اموال بلدية الغبيري

تقرير حول أعمال التدريب في بلدية الغبيري

في المدّة الزمنية الواقعة بين ٢٠١٦/١/٣ وحتى ٢٠١٦/٣/١

أعدّ لنيل شهادة الماستر المهني في العلوم السياسية – قسم التخطيط والإدارة.

ثانياً: مقدمة التقرير:

تكتب في عدة صفحات وترقم بالأحرف الأبجدية أو الهجائية، أي بشكل مستقل عن ترقيم التقرير، وبصيغة نكرة. وتتألف من عدة فقرات، مثلها، مثل مقدمة البحث العلمي التي سنتحدث عنها بالتفصيل في الباب الثاني من هذا الكتاب، وهذه الفقرات هي:

١- **تعريف بموضوع التقرير:** مقدمة المقدمة أو مدخل وجيز لموضوع التقرير، يظهر فيه التعريف العام للموضوع.

٢- **أهمية الموضوع:** بالنسبة للكلية، وبالنسبة للمؤسسة محل التدريب، أوللادارة ككل،....

٣- **سبب اختياره:** أسباب ومبررات اختيار الموضوع والجدوى المتوقعة من التدريب.

٤- **أهداف التدريب:** أي النتائج التي يسعى الطالب إلى تحقيقها من دراسته، على أن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع التدريب وبالإشكالية وبالفرضيات، لقياس مدى تحققها، وشرط أن تكون قابلة للتحقق وواضحة الصياغة.

٥- **المؤسسة محل التدريب:** الموقع الجغرافي الذي تم فيه التدريب والمدة الزمنية للتدريب فيها.

٦- **نوع التدريب:** مشاهدة وملاحظة أو نظري، أو تطبيقي ومشاركة بالعمل، أو ....

٧- **علاقة التدريب باختصاص:** الطالب أو بدراسته.

٨- **الإشكاليات:** التي سيعالجها الطالب، والتي تتمثل بسؤال رئيسي يجمع متغيرين أو أكثر، وأسئلة فرعية تتعلق بموضوع التدريب.

٩- **منهجية العمل:** وتشمل المنهج أو المناهج العلمية المستخدمة، وخاصة تلك المعتمدة في البحوث الكمية، مثل المنهج الاستقرائي (التجريبي) الذي يعتمد على الدراسة الميدانية للتمكن من الإحاطة والإلمام بالظاهرة، لتحديد وقياس العوامل المؤثرة على المتغير المدروس، بهدف الوصول إلى حلول للمشكلة المدروسة.

١٠- **أدوات جمع ومعالجة البيانات:** يجب ان يتم تحديد الادوات التي سيعتمدها الطالب مثل الاستبيان والمقابلة والملاحظة، وادوات معالجة البيانات، مثل الادوات الاحصائية او البرامج التي ستستعمل لمعالجة البيانات...

١١- **الصعوبات:** التي تعترض الباحث، مثلاً: عدم تجاوب أو تعاون أفراد أو المسؤولين في المؤسسة.

١٢- **الدراسات السابقة:** وما توصلت اليه من نتائج وحقائق واراء.

١٣- **خطة التقرير المقترحة:** يجب ذكر مخطط التقرير أو التصميم، بعناوينها الرئيسية والفرعية.

<u>ثالثاً: القسم او الفصل الأول</u>: قسم وصفي حول أعمال التدريب العملية: يقوم المتدرب في هذا الفصل بتناول المؤسسة دراسة وتقديماً ودوراً وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: وصف المؤسسة محل التدريب: يقدم المتدرب في المبحث الأول نبذة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة، وتشمل: الاسم الكامل والمختصر، طبيعتها القانونية، وتاريخ إنشائها، ومكان تواجدها، ورقم مرسوم إنشائها، إذا كانت مؤسسة عامة، وكل معلومة من شأنها التعرف على المؤسسة (تصنيفها، رأسمالها، تنظيمها الإداري، توزيعها الجغرافي، مجال عملها الاقتصادي، ونشاطها، توزيع الموظفين (العمر، الجنس، المؤهلات)، بالإضافة إلى التعرف على المؤسسة ضمن المنظومة الإدارية: أهم شركائها، الزبائن... تطور مشاريعها المستقبلية..... وسنورد بعض النقاط على سبيل المثال لا الحصر.

١- تحديد أقسام هذه المؤسسة التي نفّذ فيها الطالب فترة التدريب.

٢- مدة التدريب الفعلية بالساعات.

٣- دوام العمل.

٤- المكتب أو المكان المخصص للمدرب إذا وجد.

٥- المسؤول في المؤسسة عن التدريب ودوره أثناء تنفيذ التدريب.

٦- المقابلات التي أجراها الطالب.

٧- العلاقة مع العاملين في المؤسسة.

٨- الندوات والأنشطة العلمية التي شارك فيها أثناء التدريب وبيان مفصّل حولها.

٩- القوانين والأنظمة والكتب والمقالات وأي مستند ورقي اطلع عليه الطالب أثناء التدريب.

١٠- المشكلات التي واجهها، التسهيلات التي أتيحت له.

المبحث الثاني: الأعمال التي نفّذها الطالب خلال فترة التدريب

يخصص هذا المبحث لشرح طبيعة الإشخاص المهنية الذين تمت مقابلتهم، بما يتعلق بالوظيفة المدروسة (المتغير التابع)، على أن يختم المبحث بتقييم يبّين فيه رؤية المتدرب حول مواطن القوة، ومواطن الضعف، والحلول المناسبة (إيجابيات وسلبيات) والفرص المتاحة، والأخطار المحتملة. ومن أهم العناوين التي يجب تناولها:

١- تعيين هذه الأعمال وإعداد شرح موجز عن كل عمل وتاريخ إنجازه.

٢- ملاحظات المسؤول عن التدريب حول كلّ عمل.

٣- المهارات التي اكتسبها الطالب خلال التدريب.

٤- الإيجابيات والسلبيات التي رافقت كلّ عمل تدريبي.

رابعاً:القسم الثاني: مناقشة موضوع التقرير:

هذا القسم عبارة عن دراسة تصورية، أو اطار نظري مفاهيمي، تختص بتقرير التدريب الذي يتوجب على الطالب إعداده لإنهاء الدبلوم المهني، حيث يسعى المتدرب إلى معالجة الإشكالية المطروحة باسلوب البحث العلمي الاكاديمي.

ويتضمن التذكير بأهم المصطلحات والمفاهيم التي لها علاقة بموضوع التدريب، ويتم فيه تحليل ووصف المصطلحات، باستخدام أساليب البحث العلمي العادية، والإجابة على التساؤلات المطروحة.

بعبارة أخرى، التقرير هو بحث علمي يتم فيه معالجة الإشكالية المطروحة بأسلوب أكاديمي، مع ذكر الطريقة والأدوات وتصور الحل من خلال تصميم يختلف باختلاف تلك الإشكاليات. ويتم وضعه بعد استيعاب الموضوع ومعرفة أقسامه الرئيسية، وجمع المعلومات المطلوبة. يراعى في كتابة هذا القسم منهجية كتابة الأبحاث الجامعية التي سنعالجها في الباب الثاني من هذا الكتاب.

الفصل الثالث: مناهج البحث العلمي وتطبيقها في مجال القانوني

تعرفنا في الفصل السابق إلى التصنيف الحديث الإجمالي للمناهج: (الكمي، النوعي، المختلط)، ورأينا أن كلاً منها يستعمل أحد أو بعض المناهج، كما أن بعضها الآخر تستعمل في النوعين، مع التذكير بأن عبارة المنهج بدأت مع الإغريق، وكانت تعني "البحث أو النظر أو المعرفة" وكان لكل فيلسوف كبير منهجيته.[٧٥]

ومع تقدم العلم والفنون في القرون الأخيرة، اعتمدت المناهج على مشاهدة ما يجري في الطبيعة من أحداث، وما تتعرض له من تغيرات، للكشف عن القوانين التي تفسرها الظاهرة، حيث بدأ الاستغناء عما كان يعرف بالمسلمات، ليحل محلها الأسلوب الاستقرائي الذي سنتناوله لاحقاً.

ففي علم الحقوق، مثلاً، هناك المنهج الاستنباطي، والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي

[٧٥] علي جواد الطاهر؛ **منهج البحث الأدبي**، الطبعة الرابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٨، ص ١٩.

والمنهج الوصفي، إضافة إلى المنهج التاريخي وغيره. وبما أننا نبحث في المنهجية القانونية، ستقتصر دراستنا على تلك التي يمكن الاستعانة بها في المجال القانوني، حيث يمكن للطالب أن يتبع أحد هذه المناهج أو بعضها أو حتى جميعها، لإنجاز البحث القانوني.

ونظراً لعدم وجود معيار واضح يمكن على اساسه تصنيف المناهج العلمية، حيث اعتمد كل من العلماء التصنيف الذي يناسب توجهه، فاني سأحاول أن أصنّف البحوث العلمية بما يتناسب وقواعد المنهجية التي تنص على احترام قواعد التوازن والانسجام والتسلسل في المخطط الذي يعتمد في البحث، أخذاً بعين الاعتبار ما درجت عليه عادة، معظم تصنيفات المناهج، إما طبقاً للغاية منها أو طبقا للأسلوب المتبع في إجرائها.

لهذا سنقوم بتصنيف هذه المناهج ضمن ثلاث مجموعات:

- المناهج المشتركة أو الفلسفية التي تبنى على أساس العمليات التأملية (المبحث الاول).
- المجموعة الثانية هي التي يتم اختيارها على أساس الأسلوب الإجرائي العملي(المبحث الثاني).
- المجموعة الثالثة هي المجموعات الحديثة التي اتصفت بتركزيها على ما هو موجود وقائم أكثر من تركيزها على ما يجب ان يكون.

المبحث الأول: المناهج الفلسفية

يستنتج من دراسة المناهج على أنواعها، أن تلك التي تبنى على أساس العمليات العقلية التأملية، هي المناهج التي يسير فيها العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرئية ومقصودة من أجل اكتشاف ما يمكن من الحقيقة أو الحصول على المعرفة. وتعتبر هذه المناهج التقليدية التي

سنستعرضها، فيما يلي، مناهج مشتركة في كل أنواع العلوم تقريباً، ومن جملتها العلوم الإنسانية التي منها علم القانون.

المطلب الأول: المنهج الاستقرائي: وتطبيقاته القانونية

يسمى المنهج الاستقرائي (inductive method) بالمنهج بالمنهج التأصيلي، وأحياناً بالتجريبي، ويعتبر من أدق أنواع البحوث العلمية، لأنه يقوم على التجربة. وكانت التجارب العلمية تستخدم أولاً في دراسة الظواهر الكيميائية والفيزيائية، حيث يستطيع الباحث أن يتحكم، إلى درجة كبيرة ودقيقة، بالمتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضوع الاختبار.

ويُعنى أسلوب هذا المنهج باستقراء الأجزاء، ليستدل بها على حقائق تعمّم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل؛ فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام.

أي يقوم الباحث الاستقرائي بعملية ملاحظة الجزئيات والحقائق والمعلومات الفردية، التي تساعد في تكوين إطار لنظرية يمكن تعميمها فيما بعد. وقد أخذ "سقراط" بهذا الأسلوب, وتعرف على نوعين منه: الاستقراء التام والاستقراء الحدسي[٧٦]. لكن عملية الاستقراء أخذت معنى أكثر دقة، لاحقاً، وتحديدا عند "هيوم" "David Hume", الذي لخَّصها بأنها: " قضايا جزئية تؤدي

---

[٧٦] **ينقسم الاستقراء إلى قسمين هما:** الاستقراء التام والاستقراء الناقص.١ **- الاستقراء التام:** هو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه. كما لو أردنا أن نعرف: هل أن من بين الطلبة في السنة الأولى طلاباً أفريقيين. فإننا نستقرئ كل طالب موجود في القاعة استقراءً كاملا حتى ننتهي إلى نتيجة. هذا النوع من الاستقراء، لجميع جزئيات الكلي والانتهاء إلى النتيجة منه، يسمى بـ **(الاستقراء التام). ٢ - الاستقراء الناقص:** وهو تتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه. كما لو أراد العالم الكيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات، فإنه يجري التجربة على بعض الغازات، وعندما يرى أنه كلما زاد الضغط على هذه الجزئيات (موضوع التجربة) قلّ حجمها، وكلما نقص الضغط زاد حجمها بنسبة معيّنة تحت درجة حرارة معيّنة، يتخذ من هذه الظاهرة الطبيعية التي لاحظها أثناء التجربة حكما عاما لجميع الغازات، فيضع – على ضوئه – **قاعدته العامة:** (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قلّ حجمه وإذا نقص الضغط عنه زاد حجمه بنسبة معيّنة تحت درجة حرارة معيّنة). وهكذا العالم الرياضي متى أراد معرفة: هل أن درجة زاويتي القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساويتان أو لا؟ فإنه يقيم البرهان على مثال واحد أو مثالين، ومنه يعّمم الحكم إلى جميع جزئيات المثلث متساوي الساقين، **فيضع القاعدة العامة التالية:** (كل مثلث متساوي الساقين، زاويتا القاعدة فيه متساويتان).

إلى وقائع أو ظواهر، وتعتبر مقدمة إلى قضية عامة، ويمكن اعتبارها نتيجة تشير إلى ما سوف يحدث"[٧٧].

ويعتبر المنهج الاستقرائي منهج العلوم الطبيعية. ولعل من أشهر أمثلة الاستقراء، حادثة سقوط التفاحة وما استنتجه العالم "نيوتن" (Issac Newton) من النتائج والحقائق.

ويتفق الباحثون على أن البحث الاستقرائي عادة ما ينتهي بمجموعة من الفرضيات، التي تستطيع تفسير تلك الملاحظات والتجارب، ثم تحقيق هذه الفرضيات بعد اختبارها[٧٨]. والبحوث الاستقرائية تساهم في التوصل إلى الإجابات عن الأسئلة التقليدية المعروفة: من، ماذا، متى، كيف، أين ولماذا. فمثلاً يقوم الباحث بدراسة المسائل القانونية الجزئية أو الفرعية المتشابهة دراسة معمقة، وذلك بغرض الكشف عن القاسم المشترك بينها، ومن خلال الربط بين العلة والمعلول، أو بين السبب والمسبب، يستطيع وضع قاعدة عامة أو نظرية عامة تحكم هذه المسائل.

الفقرة الاولى: خطوات المنهج الاستقرائي:

يتكون المنهج الاستقرائي التجريبي من مراحل وعناصر الملاحظة والمشاهدة العلمية، ووضع الفروض وإقامة التجارب، من أجل استخراج القوانين والنظريات العلمية التي تكشف وتفسر الظواهر والوقائع المشمولة، والتنبؤ والتحكم فيها.[٧٩] لذلك يمكن تقسيم خطوات أو مراحل المنهج الى ثلاث مراحل أساسية:

---

(٧٧) حنان عيسى وغانم العبيدي: **أساسيات البحث العلمي**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤، ص ١٦٠.
(٧٨) محمد عفيفي حمودة: **البحث العلمي**، الطبعة الثانية، مطابع سجل العرب، عين شمس، ١٩٨٣، ص ٢٢.
٧٩ عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية**، مرجع سابق،ص ٢٠٠.

أولاً: مرحلة فحص وتحديد وتعريف الظاهرة: (Observation) تشكل هذه المرحلة الخطوة الأولى التي لا بد منها للتأمل والمشاهدة والملاحظة، حيث يقوم الباحث بتعريف أو تصنيف الظاهرة أو الواقعة، وتسمى مرحلة جمع البيانات أو المعطيات (Gathering data).

ثانياً: مرحلة التحليل (Analysis): بعد التعريف وتصنيف الظواهر يسعى الباحث الى كشف العلاقات والروابط بين الظواهر والأمور والوقائع المتشابهة، معتمداً أسلوب التحليل في تفسير الظاهرة، وعلى أسلوب الملاحظة العلمية ووضع الفروض، واستخراج القوانين العلمية المتعلقة بتلك الظاهرة أو الوقائع المشمولة بالتجربة،[٨٠] أي يسعى الى كشف العلاقة بين السبب والمسبب، والعلة والمعلول، ووضعها ضمن أنماط (Looking for patterns).

ثالثاً: مرحلة التركيب: (Synthesis) يتم في هذه المرحلة تنظيم وتركيب القوانين الجزئية للتوصل إلى استخراج قوانين كلية وعامة على شكل مبادئ أولية (Developing theory).[٨١]

الفقرة الثانية: تطبيق المنهج الاستقرائي في البحوث القانونية:

كان أرسطو من أول الفلاسفة المعروفين الذي استعمل المنهج الاستقرائي، وذلك في دراسته للدولة والحكومة، حيث انتقل من الجزء إلى الكل، معتبراً أن الجزء يتمثل في الأسرة والقرية، والكل يتمثل في الدولة.[٨٢]

وحديثاً طبّق "ماكس فيبر" (Max Weber) المنهج التجريبي في دراسة له، وبحث العلاقة بين المنهج الصناعي والقانون، وتوصّل إلى عدة نتائج علمية، منها أنه كلما اتجه

---

[٨٠] عبد الرحمن بدوي؛ **مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق، ص ١٢٨.
[٨١] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٣٤.
[٨٢] علي عبود جعفر؛ **منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٧٠.

المجتمع نحو الصناعة كلما كان بحاجة الى استخدام النموذج الديمقراطي، وإلى استخدام أساليبه وإجراءاته البيروقراطية الرسمية في مجال القانون والعدالة والتقاضي.[٨٣]

وقد طُبّق المنهج التجريبي الاستقرائي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية وغيرها– مع بداية القرن الثامن عشر– مثل البحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وإعداد السياسات التشريعية والقضائية.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقاً للمنهج التجريبي, في الوقت الحاضر، هو القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظراً لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية، إضافة إلى كونها تتميز بالحيوية والحركية والتغير، والتفاعل المباشر مع الواقع المحسوس والمتداخل والمعقد والسريع التطور[٨٤].

ولعل أهم مجالات هذا المنهج البحثي هي ما يمكن تطبيقه في مجال الدراسات التاريخية للنظم القانونية المقارنة، المعاصرة أو القديمة، والتي تتمثل في استقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معيّن لتبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع. مثال ذلك استقراء أحكام القضاء الإداري المتعلقة بالرقابة على أعمال الإدارة، أو أحكام القضاء المتعلقة بفكرة الرقابة على دستورية القوانين.

---

[٨٣] عبد الرحمن بدوي؛ **مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[٨٤] أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، مرجع سابق، ص:٩٣-١٠٦

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات والبحوث العلمية التي أجرتها بولندا عام ١٩٦٠ لإصلاح نظامها القضائي وقانون أصول المحاكات الجزائية لديها (قانون الإجراءات والمرافعات).

المطلب الثاني:المنهج الاستدلالي وتطبيقاته القانونية

يطلق عليه البعض اسم المنهج الاستدلالي(deductive method) أو الاستنباطي ، لأنه منهج يعتمد على العقل والتأمل والتفكير والقياس المنطقي للوصول إلى النتائج والحقائق. وهو منهج يبدأ من الحقائق الكلية لينتهي الى الحقائق الجزئية، أي من العام الى الخاص. والباحث عندما يستعمل هذا المنهج البحثي فهو ينطلق من قاعدة عامة ليقوم بتطبيقها على الحالات الخاصة أو الفردية. لهذا يعرّف الاستدلال بأنه "البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلّم بها (بديهية)، ويسير الى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة. وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب"[٨٥]. أي أنه يسير في اتجاه معاكس للتفكير الاستقرائي الذي يتبعه التجريبيون، وهذا يعني أنه مكمّل للأسلوب الاستقرائي وليس مناقضاً له.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية (واضحة للعقل)، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس، وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضيات، أي التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة، دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة. وهذا ما يقوم به أستاذ الرياضيات دون إجراء

[٨٥] د عبد الرحمن بدوي؛ **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص ٨٢.

تجارب، وكذلك الاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

الفقرة الأولى: مراحل وأشكال المنهج الاستدلالي:

تتبع الدراسات التي تعتمد المنهج الاستدلالي بشكل عام المراحل التالية.

١- استنتاج او استنباط الفرضية من النظرية.

٢- صياغة الفرضية بمصطلحاتها العملية واقتراح العلاقات بين متغيرين.

٣- اختبار الفرضية بتطبيق الطرق المناسبة.

٤- فحص نتيجة الاختبار لتأكيد أو رفض النظرية.

٥- تعديل النظرية في حالة عدم تأكيد الفرضية[٨٦].

وإجمالاً، يتم الاستدلال أو التعليل المنطقي عن طريق تقديم الأسباب والحجج والمبررات التي بحوزتنا، لنتوصل الى استنتاج ما، وذلك من خلال عملية عقلية نتوصل بها من عدة أفكار عامة إلى عدة أفكار خاصة، تظهر نتيجتها المنطقية في ثلاثة أشكال:

الأول: الاستنتاج البسيط: الاستنتاج البسيط ويسميه البعض التركيب، وهو عملية عقلية عكسية تبدأ من القضية الصحيحة أو المعلومة الصحيحة الى استخراج النتيجة.[٨٧]

وهو ما يحصل بالفعل عندما نقوم بعملية برهان عن حقيقة ما أو عن واقع ما، مثال: شاهدت رجلاً يفر وفي يده سكيناً، ورأيت شاباً يتخبط في دمه فأستنتج بكل بساطة أن حامل السكين قد طعنه. وهذا الاستنتاج هو المستخدم بطريقة فورية في شتى عملياتنا الفكرية وأحاديثنا.

---

[٨٦] Roel Snieder and Ken Larner;**The Art of Being a Scientist**: A Guide for Graduate Students and their Mentor, Cambridge University Press, UK, 2009, p.16.

[٨٧] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، صفحة ٣٦ .

الثاني: الاستنتاج القياسي: القياس هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلّم بها أو من مسلّمات الى نتائج افتراضية غير مضمونة صحتها. والاستنتاج القياسي هو الاستدلال المستعار من علم المنطق، والذي يطبّق كآلية لحل النزاعات القانونية، وهو استدلال يتألف من ثلاث جمل، ومن الضروري أن توضح العلاقة القائمة بين هذه الجمل، فالجملتان الأولى والثانية تسمّيان المبادئ أو الأمهات، والثالثة تسمى النتيجة:

١- كل إنسان فان = امتداد أكبر أو مقدمة كبرى.

٢- سقراط إنسان = امتداد وسط أو مقدمة صغرى.

٣- سقراط فان = النتيجة.

هذا المبدأ الذي وضعه أرسطو وحبّذه الكثيرون أُنتقِد على يد "ديكارت" (René Descartes)، وأتباعه، ورأى أنه لا يمكن الاعتماد عليه في اكتشاف حقائق جديدة وخاصة في حقل العلوم. وبالفعل فإن القياس عملية منطقية تامة إلا أنه لا يسعنا أن نعتمدها بشكل دائم لأنها تقودنا إلى شتى المغالطات مثلاً:

١. كل إنسان حيوان عاقل – سقراط إنسان – إذاً سقراط عاقل؛ استنتاج منطقي وصحيح.

٢. كل إنسان يملك هو رأسمالي – الفلاح متملك – الفلاح رأسمالي؛ استنتاج منطقي خاطئ.

الثالث: الاستنتاج الرياضي: ويسميه بعضهم "بالتجريب العقلي" أي قيام الإنسان في داخل عقله

بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج.[٨٨]

وهو استنتاج يعتمد على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية، لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض، أو قد يكون ترتيباً عقلياً خيالياً كما في الفن والشعر.[٨٩]

ويعتمد على علاقات بين شتى الجمل التي تكّونه كبرهان عن عملية ما، وقد يتخذ عادة شكل القياس، مثل الموازاة بين مثلثين في علم الهندسة.

الفقرة الثالثة: تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:

يمكن استخدام المنهج الاستدلالي، الذي يعتبر منهج العلوم الرياضية، في مجال قواعد الإجراءات الجنائية، وخاصة التحقيقات الجنائية، للتوصل إلى الأدلة أو القواعد الممكن تطبيقها.

مثال ذلك: أن يستند الباحث في مجال القانون الجنائي إلى قواعده العامة ليرى مدى إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل، تبييض الأموال، وجرائم الاعتداء على برامج الكمبيوتر.

يعتمد المنهج الاستدلالي أو التحليلي أو الاستنباطي والتفسيري، كما يسميه البعض، في أغلب حالات البحث عن الحكم العملي للقانون، كونه يتفق مع طبيعة البحث عن الأحكام التطبيقية للقانون، فنحن عندما نبحث كطلاب قانون عن حكمه في حالات معيّنة نستعمل هذا المنهج. كما يستعمله القضاة والمدعون العامون حينما ينظرون في قضايا معينة، وكذلك المحامون في إعداد مرافعاتهم، أي أن كل رجل قانون أو باحث قانوني يقوم بتحديد المبدأ العام

---

[٨٨] محمد عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، ص١٨٤.
[٨٩] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، صفحة ٣٦.

الذي تخضع له المسألة، ثم يقوم بتطبيق ذلك المبدأ على المسألة، وذلك من خلال الوقائع المادية لهذه المسألة وما تثيره من مبدأ قانوني.

وقد استخدمت فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني هذا المنهج في الدراسات القانونية التي سعت إلى الكشف عن القوانين والنظريات العلمية المتعلقة بتفسير وغاية الدولة، والقانون والسلطة، وظاهرة الجريمة، وفلسفة العقاب وظاهرة الديكتاتورية، والديمقراطية، والثورة والحرب والسلم، وفكرة الدولة العالمية، إلى ما هنالك من الظواهر القانونية والاجتماعية والسياسية.[٩٠]

كما خضعت الظواهر القانونية مثلها مثل سائر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنهج الاستدلالي في كشفها عن الحقائق عن طريق استخدام مبادئ وكليات عقلية ودينية مطلقة وثابتة لا تتغير بتغير ظروف الزمان او المكان، والتي يمكن للعقل السليم استنتاجها بالتأمل والتفكير، والتي تنطلق من كون القانون مجموعة من المبادئ العامة الثابتة، مثل مبدأ حرية الإنسان، ومبدأ المساواة بين البشر، ومبدأ تحريم العبودية.

يلتقي هذا المنطق مع منطق أنصار مدرسة القانون الطبيعي والتي تنطلق من كون "القانون مجموعة من المبادئ العامة الثابتة التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان"،[٩١] سواء أكان هذا القانون هو القانون الإلهي الذي وصلنا عن طريق الوحي والشعور أم القانون الطبيعي الذي يستطيع العقل البشري إدراكه من القانون الإلهي وفقاً لرأي القديس "توما الاكويني"، ووفقاً لرأي الفقية الهولندي "جروسيوس" في كتابه قانون الحرب والسلم:"القانون الطبيعي قاعدة يوحي بها العقل القويم وبمقتضاها نحكم بالضرورة أن عملاً ما يعتبر ظلماً أو عدلاً وفقاً لمخالفته أو موافقته للمعقول، وبأن الله منشئ الطبيعة ينهى عنه أو يأمر به".

---

[٩٠] عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق ، ص ١٨٧.
[٩١] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، صفحة ٥٥.

وبالنتيجة فإن أصحاب المنهج الاستدلالي يتمسكون بكلمات النص، ويلتزمون بالمنطق الشكلي عند تناول القواعد القانونية القائمة، بما يسمح بامكانية التنبؤ الصحيح لمعظم نتائج المنازعات القانونية.[٩٢]

لهذا يهتم رجال القانون في النظم اللاتينية مثل فرنسا ومصر ولبنان بتحليل وشرح الأحكام التي تتضمنها النصوص القانونية، دون مراعاة الظروف والأوضاع الاجتماعية، المتغيرة على عكس النظم الانكلوساكسونية التي تعتمد المنهج التجريبي أو الاستقرائي، وينطلقون من أحكام المحاكم (الخاص) الى البحث عن القانون (العام).

وما زال المشرّع، كما رجال الفقه والقضاء عندنا، يستخدمون هذا المنهج في تفسير وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة، خاصة في الميدان الجنائي وفي الميدان المدني، عندما يكون عليهم التقيد بإرادة المشرّع في تفسير وتطبيق النصوص القانونية، على الرغم من بعض العيوب التي قد تشوب هذا المنهج أثناء تطبيقه في مجال الدراسات والبحوث القانونية، لأن الظاهرة القانونية هي ظاهرة حية ومتحركة وشديدة التغيير والتعقيد لا يمكن معالجتها وبحثها بحثاً علمياً بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على أساس مبادئ جامدة وثابتة في الزمان والمكان، مما يفرض البحث عن مناهج أخرى، من مناهج البحث العلمي تتلائم مع دينامية الظاهرة القانونية، وهو ما سنتناوله في المبحثين الثاني والثالث بعد تناول التحليل والتركيب.

المطلب الثالث المنهج التحليلي والتركيبي

[٩٢] زين بدر فراج؛ **أصول البحث القانوني**، مرجع سابق، صفحة ٣٣.

لا بد من الإشارة إلى عدم انقطاع الصلة بين المنهج التأصيلي – الإستقرائي والمنهج الاستدلالي – الاستنباطي، لأن كلاً منهما يكمل الآخر، فإذا كان المنهج الأول هو الطريق نحو تكوين القواعد العامة، فإن الثاني هو الطريق نحو تطبيق هذه القواعد على الحالات الفردية لاختبار مدى فعاليتها وصوابيتها. لذلك، فإن الباحث في مجال القانون يستعين عادة بكلا المنهجين لإعداد بحثه.

ويمكن القول إن هناك علاقة تبادلية بين الاستقراء والاستنباط؛ فالاستقراء عادة يتقدم القياس أو الاستنباط، وبذلك فإن القياس يبدأ من حيث ينتهي الاستقراء، والاستقراء يحتاج إلى القياس عندما يطبق على الجزئيات للتأكد من الفروض، بينما القياس يحتاج إلى الاستقراء من أجل التوصل إلى القواعد والقوانين الكلية[٩٣].

فالاستنتاج يعد عملية من عمليات التفكير البشري، وتكمن قيمته في أنه يقودنا بطريقة منطقية منسجمة نحو برهان حقيقة منطقية، لكن هذه الحقيقة المنطقية تبقى حقيقة صورية، أي لا علاقة لها بأي مضمون وجودي، وتدل فقط على اعتداد العقل بملكاته، ما لم تتصل بعملية استدلالية أخرى هي عملية الاستقراء، أي بالعودة إلى المنهج الاستقرائي الذي يتكامل كما ورد أعلاه مع المنهج الاستنباطي.

والاستنتاج كالاستقراء والاستنباط تعتمد كلها على طريقتي أو منهجي التحليل والتركيب، اللذين يعتبران من التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي أثناء تطبيقها العملي في العلوم القانونية:

الفقرة الاولى: المنهج التحليلي:

[٩٣] حنان عيسى وغانم العبيدي: **أساسيات البحث العلمي**، مرجع سابق، ص ٢٥.

يسمى المنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، وهو الطريقة التي تتم بها تجزئة موضوع ما الى أبسط عناصره بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته. وإذا كان هناك التحليل التجريبي المتبع في العلوم الطبيعية، كالفيزياء والكيمياء، فهناك أيضاً التحليل النظري المجرد، وهو المتبع في استخلاص الأفكار والتمييز بينها وخاصة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية. ويستعمل كثيراً في البحوث القانونية، لأنه يسمح لنا بإظهار وتبيين الخصائص الأساسية، حيث يكمن المعنى أو السبب الذي يفسر ما ندرسه من قواعد قانونية أو أحكام واجتهادات؛ فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال.

لكن للتحليل حدوده، فهناك عناصر أولية لا يمكن تحليلها، ويجب اعتمادها كمسلّمات فكرية أو كمبادئ (المبادئ العامة للقانون)، وحدود التحليل هي حدود التفكير واعتداده بقدرته.

الفقرة الثانية: المنهج التركيبي:

يسمى المنهج التركيبي أو التأليفي، وهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي. وذلك بهدف تعميمها ونشرها للآخرين. بمعنى آخر هو عملية جمع الأجزاء المتفرقة من كل متجانس. وهو إما أن يأتي لاحقاً لتحليل حاصل فيعيد جمع ما تجزأ في التحليل، أو تجميع عناصر أولية متفرقة وجدت كذلك. وهذه الطريقة هي التي اعتمدت في العلوم التجريبية الطبيعية، كالفيزياء والكيمياء (التركيب التجريبي). وهناك التركيب النظري الذي نعتمده في العلوم الاجتماعية، ومنها القانون عندما نجمع ما بين شتى الآراء والأفكار والمعلومات لتكون كلاً متالفاً متجانسا. وفي حال تصارع الأفكار أو حال وجود تناقض وتعارض فتسمى العملية بالتركيب الجدلي (Dialectique).

والتركيب كالتحليل لا يمكننا القيام به حتى اللانهاية، بل يجب إبقاء عملية التركيب منفتحة على معطيات جديدة، مع الاعتراف بحدود ما توصلنا إليه ونسبيته. ولا يمكننا أن نحصر

المطلق أو الحقيقة في عملية ما، أو في معرفة ما، فنحن نسعى إلى الحقيقة... لهذا لا نعتمد منهجية واحدة في البحوث بل نجمع أحياناً بين عدة منهجيات[٩٤].

المبحث الثاني: المنـاهـج النظرية

بالإضافة إلى المناهج العقلية المشتركة، فإن هناك أنواعاً أخرى من مناهج البحث العلمي، والتي تتنوع وفقاً للأسلوب العملي المعتمد في دراسة أحد العلوم، مثل، المنهج المقارن الذي يهدف بصفة عامة إلى إبراز وتحديد الفوارق بين ظواهر اجتماعية لفهمها ومعرفة تأثير العوامل المختلفة عليها، وهناك المنهج التاريخي الذي يستعمل كثيراً في البحوث القانونية إلى جانب المنهج المقارن، والمنهج الديالكتيكي الذي يقوم على نظرية التطور والتغير نتيجة الترابط والتشابك والتداخل المستمر بين مختلف العوامل.

المطلب الأول:المنـهج المقارن

المنهج المقارن (Comparative Method) هو المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية، أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، أو القانون الفرنسي، وذلك لتبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

---

[٩٤] لطفي خير الله: **محاضرات في مادة الفلسفة وعلم المنطق**: رقم ١٦-١٧-١٨-١٩ ، المدرسة الحربية، بيروت، ١٩٧٤ .

فالمنهج المقارن يكشف عن أوجه التشابه والتناقض بين الأنظمة القانونية المختلفة، مما يسهّل توحيد القانون في الدول المتقاربة في ظروفها الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، كحال الدول العربية مثلاً.

الفقرة الاولى: ضوابط او قواعد المقارنة:

هناك مجموعة من الضوابط أو القواعد التي يتوجب على الباحث احترامها لكي يحقق اهدافه من المقارنة وهي:

١) تحديد هدف المقارنة، مثلاً: كشف أيهما أفضل.

٢) مقارنة مواضيع أو ظواهر من نفس النوع مثلاً: عدالة دستورية في أميركا مع العدالة الدستورية في فرنسا.

٣) ملاحظة الأشياء المشتركة بين المواضيع المبحوثة أو المقارنة، وملاحظة وكشف الأشياء المختلفة.

٤) مراعاة الفترة التاريخية، فلا يجوز مقارنة القانون اللبناني مع تشريع حمورابي.[٩٥]

وفي جميع الاحوال فان الباعث الأكبر لاجراء بحوث قانونية مقارنة، هو البحث عن الأفضل إن لم يكن أحسن القانون الممكن.[٩٦]

الفقرة الثانية:استخدام المنهج المقارن:

[٩٥] علي عبود جعفر؛ **منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون**، مرجع سابق، ص ٨٣

[96] Konrad Zweigert and Hein Kötz; **An introduction to comparative law,** Oxford University Press, translated by Tony Weir, 1977, p.15.

يستخدم المنهج المقارن استخداماً واسعاً في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مجتمعات، أو مقارنتها في بعض المجالات الاقتصادية، والسياسية، والقانونية.

ويتيح استخدام المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة، والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانباً واحداً من جوانب القانون الدستوري، مثلاً: الرقابة على دستورية القوانين مقارنة بين فرنسا ولبنان .

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وعملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فتطور علم السياسة، مثلا، مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، حيث استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالاً لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة. وقد قام "أرسطو" بمقارنة ١٥٨ دستوراً من دساتير هذه المدن، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة[٩٧]. كما استخدم كل من "أرسطو" و"أفلاطون" المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، بقصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش[٩٨].

أما على الصعيد القانوني، فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي, سنلاحظ على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، لكنه توصل إلى هذا القانون استناداً إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه، بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل حمورابي إلى القانون المذكور.

---

[٩٧] حسن ملحم؛ **التفكير العلمي والمنهجية**، مطبعة دحلب، الجزائر، ١٩٩٣، ص٢٨٤.

[٩٨] خالد حامد؛ **منهج البحث العلمي**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٦١.

ولقد عرف القانون المقارن تطوراً معتبراً خلال القرن التاسع عشر، وذلك بتأسيس "جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة ١٨٦٩، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة ١٩٠٠. وقد رأى ريموند ساليليس (Raymond Saleilles) وغيره في القانون المقارن أداة لتحسين القانون الوطني والعقيدة التشريعية، وطريقة لتجديد أو عصرنة المقاربة المتحجرة للمدرسة السائدة في القانون المدني وتفسيره.[٩٩]. وفي نهاية القرن العشرين اعتبر عدة فقهاء قانون اوروبيين أن القانون المقارن أداة ضرورية لتأمين الانسجام بين القوانين في الاتحاد الاوروبي، رغم تعدد الأهداف والأسباب لمقارنة الأنظمة القانونية.

وبشكل عام فان "باتريك جلن" (Patrick Glenn)[١٠٠] عالج هذا الموضوع تحت عنوان: أهداف القانون المقارن، واعتبر أن القانون المقارن هو أداة تعلم ومعرفة، وأداة تطوير وتصنيف لأنواع القوانين، وأداة لتفسير الدساتير، وتأمين الانسجام بين القوانين، وخلص، في دراسته، إلى أنه لا يمكن تأمين الانسجام بين قوانين الاتحاد الاوروبي بدون مقارنات خارجية[١٠١].

وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة، من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها، مما يمكّن الباحث من أن يضع أمام المشّرع أفضل الحلول، ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدّل القوانين القائمة، أو يضع قوانين جديدة.

---

[٩٩] Raymond Saleilles; **Droit civil et drot compare**,1911, Reviece inter. Ensignement 1981, p:22.

[١٠٠] **H. Patrick Glenn** was the Peter M. Laing Professor at the Faculty of Law at McGill University. He specialized in comparative law, private international law, and civil procedure. -*Legal Traditions of the World: Sustainable Diversity in Law*, 4th ed., 2010, Oxford University Press, ISBN 0-19-958080-4 1940- 2014

[١٠١] H.patrick Glenn; **The aims of comparative law**, In: J.M. Elgar Encyclopedia of comparative law, Cheltenham. E.Dward Elger, Smits ed. 2006, p: 57 – 65.

واحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة أيضاً، في مجال الدراسات القانونية. وبناءً على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعاً من موضوعات الدراسات القانونية، ومرتبطاً باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون[١٠٢].

ويمكن للباحث أن يعتمد منهج المقارنة الأفقية الذي يقوم على بحث المسألة في كل قانون على حدة، بحيث لا يعرض لموقف القانون الآخر حتى ينتهي من بحث المسألة في القانون الأول.

كما يمكنه اعتماد منهج المقارنة العامودية، حيث يتناول كل جزئية من جزئيات البحث في كل القوانين التي يقارن بينها في آن واحد. ويمكن القول إن منهج المقارنة العامودي أفضل من الأفقي لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث، إضافة إلى أنه يؤدي إلى حسن وسهولة إدراك أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها.

وحالياً، فإن أهمية منهجية القانون المقارن ليست محل نقاش، وما تزال تشهد السنوات المعاصرة نقاشاً حياً ومكثفا حول التوجهات المستجدة بالقانون المقارن. وقد ألهمت هذه النقاشات حتى من يعارضها من رجال القانون، فكل المحامين هم مقارنون تلقائياً عندما يجرون تمييزاً أو يحاولون الحصول على استنتاجات في قضية ما. فهم يقارنون بين أحكام المحاكم ويجرون تقاطعاً بينها من خلال إيجاد نقاط التشابه والاختلاف والنظر، أو المقارنة بين الأحكام والنصوص القانونية والاجتهادات السابقة. لذا، يمكن القول: إن القانون المقارن يشكل ما هو امتداد للطبيعة البشرية.

وأفضل تعبير عن أهمية المنهجية المقارنة ما قاله "رودولف فون جوهرنغ" (Rudolf

---

[١٠٢] حسن ملحم؛ **التفكير العلمي والمنهجية**، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

Von Jhering)[١٠٣] : "إن التفكير بدون مقارنة هو ليس بتفكير..... بغياب المقارنة يغيب كذلك التفكير العلمي والبحث العلمي". وعن مجالات المقارنة يتابع: "أنا أملك الخاصة أو الميزة غير المحظوظة التي تجعلني أقارن كل شيء يأتي أمامي، الأجنبي مع الوطني، أو الماضي مع الحاضر"[(١٠٤)].

المطلب الثاني: المنهج التاريخي

عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة، منها تعريف عام بأنه: "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل"[(١٠٥)].

ومنها تعريف أدق، وهو: "وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية"[(١٠٦)].

ومن أهم تعريفات المنهج التاريخي نذكر محاولة "لويس كوهين" (Louis Kohen) الذي عرّفه بأنه "عملية منظمة وموضوعية لاكتشاف الأدلة وتحديدها وتفنيدها والربط بينها من أجل إثبات خصائص حقائق معيّنة، والخروج منها باستنتاجات تتعلق بأحداث جرت في الماضي. إنه عمل يتم بروح التقصي الناقد لإعادة البناء، وصُمّم ليحقق غرضاً صادقاً أمينا لعصر معيّن"[١٠٧].

---

103 Rudolf von Jhering ; **The struggle for law**, 1915, republished by ReInk Books,Delhi, India, 2017.

(١٠٤) http://goliah.ecnext.com-- publication of Global Jurist Frontiers Date: 02-sep- 2004.

(١٠٥) سيد الهواري: : **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه**، الطبعة الاولى، مكتبة عين شمس، القاهرة،١٩٧٥، ص ٤٦٩.

(١٠٦) تعريف Hillway Tyrus الذي ورد في مرجع الدكتور أحمد بدر السابق: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ص ٢٣٥ بالهامش.

١٠٧ لويس كوهين ولورنس ماينون؛ **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية**، الطبعة الاولى، ترجمة كوثر حسين كوجلا ووليم تاو ضروس عبيد، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٧٠.

ونلفت النظر إلى أن هناك رابطة وثيقة بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، إذ لا يمكن فهم النظم السائدة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم قانونية، بدون المقارنة مع الماضي، للتمكن من تبيان العلاقات المنطقية بينها ومن بين الفقهاء الذين طالبوا حديثاً باعتماد الأسلوب التاريخي المقارن كان عالم الاجتماع الاميركي الشهير رايت ميل (C.Wright Mills) في كتابه "التخيل السوسيولوجي" (The Sociological Imagination) عام ١٩٥٩.

ويمكننا القول: إن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية الموثّقة، وإعطاء تفسيرات علمية عامة على شكل نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبياً.

ويعتمد هذا المنهج البحثي على دراسة المسألة محل البحث في القوانين القديمة من أجل فهم حقيقتها في القانون المعاصر. فاعتماد هذا المنهج يساعد الباحث على فهم الحاضر من خلال دراسة وملاحظة الماضي؛ فعندما يتناول الباحث القانوني موضوع الوكالة مثلاً كأحد أنواع العقود، يبدأ بحثه بدراسة التطور التاريخي لفكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة وصولاً إلى التنظيم القانوني الحالي، كما أن القضاء قد يلجأ إلى المنهج التاريخي للوقوف على حقيقة النص القانوني – في حال غموض النص– الواجب التطبيق على النزاع المعروض.

فالمنهج التاريخي يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، مثل الطبيب الذي يدرس تاريخ المريض للتوصل الى منع تفاقم المرض والمعالجة، وكذلك رجل القانون يحتاج الى معرفة التطور التاريخي لموضوع البحث ومشكلته، للتمكن من وضع الحلول المناسبة.

الفقرة الاولى: مراحل المنهج التاريخي:

يستلزم منهج البحث التاريخي عدة خطوات أساسية للتمكن من حصر كافة المصادر المتعلقة بالموضوع، ومن ثم إخضاعها للنقد والتقويم، وأبرز هذه المراحل هي:

١) تحديد المشكلة أو الإشكالية، واختبار موضوع البحث.

٢) حصر الوثائق التاريخية المرتبطة بموضوع البحث للتمكن من جمع الحقائق منها.

٣) تحليل ونقد وتقييم الوقائع المستخلصة.

٤) القيام بعملية التفسير التاريخي والتركيب بصياغة الفرضيات والقوانين الموضحة للحقيقة التاريخية.[١٠٨]

وهناك مصادر أولية ومصادر ثانوية كما قلنا سابقاً: ومن المصادر الأولية نذكر الوثائق التاريخية، مثل سجلّات المحاكم والقوانين والتشريعات، ومحاضر الاجتماعات، والتقارير الإدارية، وتقارير اللجان، نذكر، مثلاً، محاضر مجلس النواب اللبناني...

أما المصادر الثانوية فنلجأ إليها عند عدم توفر المصادر الأساسية، ومنها التقارير الصحفية، تقارير شهود العيان، المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات والتراجم، والدراسات والكتابات التاريخية.

الفقرة الثانية: تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية :

يبدأ معظم الباحثين دراستهم بالاطلاع على تاريخ الموضوع المدروس، لمعرفة ما كان عليه هذا الموضوع، وكيف تتطور، وكيف أصبح في الوقت الحاضر، مثلاً: دراسة نظام الأسرة، وسلطة الأب، والزواج، والبنين، ونهاية العلاقة الزوجية، والمواريث، أو فكرة الإلتزام والعقود؛ كيف بدأت في القوانين القديمة، كالعراقي والمصري والفقه الاسلامي، وصولاً إلى القوانين

[١٠٨] عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، صفحة ٢٦١.

الحديثة. ومعظم كليات القانون تعطي حيّزاً هاماً لدراسة التاريخ العام للقانون، منذ حمورابي. ولا تقتصر البحوث والدراسات القانونية على استعمال المنهج التاريخي، إنما حتى الدراسات العملية، ومرافعات المحامين، وحتى القضاة يستعينون بالمنهج التاريخي.

كما يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية والقانونية التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداثاً وظواهر إنسانية في الأصل.

وبواسطة المنهج التاريخي أمكن التعّرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، والنظام القانوني الإداري الإسلامي، الجزائري، الصيني، الهندي، الخ...

ويعتبر البعض أن "ابن خلدون" كان من أوائل المؤرخين الذين نادوا بضرورة اتباع المنهج التاريخي في العلوم الاجتماعية عامة، وبشكل خاص في العلوم القانونية.

أما المفكر الذي وضع الأسس الاولى للمنهج التاريخي في القانون فهو "مونتسكيو" (Montesquieu) في كتابه "روح الشرائع". لكن أبرز من اعتمد المدرسة التاريخية في دراساته القانونية فهو الفقيه الألماني "سافيني١٧٩٩-١٨٦١" (Friedrich Carl von Savigny) والذي قامت مدرسته على نظرية مفادها: أن القانون ليس من خلق الحاكم وانما هو وليد الحاجات الاجتماعية، وهو يتغير بتغير ظروف الجماعة، لأن القانون ظاهرة اجتماعية لا تختلف عن باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى، كاللغة والثقافة والعادات، والتقاليد، والآداب والأخلاق، وبالتالي، فالقانون يتغير ويتفاعل وفقاً لرغبات الجماعة نفسها.[١٠٩]

[١٠٩] ادريس الفاخوري، **المدخل لدراسة القانون**، نظرية القانون والحق، مرجع سابق، ص ٥٣.

وعلى هذا الأساس يرى "سافيني" (*Friedrich Carl von* Savigny) أن القانون صورة لتطور المجتمع، وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان، رافضاً قول مدرسة القانون الطبيعي، التي تعتبر أن القواعد القانونية ثابتة لا تتغير.

وكذلك اعتبر الفقية الفرنسي "فرانسوا جينى" (F.Geny) أن الحقائق التاريخية تقوم بدور أساسي في خلق القواعد القانونية، وأن ظروف الحياة الإنسانية والاجتماعية، التي تكوّنت عبر الزمن، تركت نُظماً وتراثاً لا يمكن إهماله في خلق القواعد القانونية.

المطلب الثالث: المنهج الديالكتيكي أو الجدلي

تستقى كلمة الديالكتيك من كلمة ديالوج (dialogue) اليونانية الأصل وتعني المحادثة والمجادلة. ويقوم هذا المنهج على الحقيقة القائلة: "أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم، هي دائماً في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائماً في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة، والتغير، والتطور، والارتقاء والتقدم من شكل الى آخر، ومن حالة الى حالة، ومن صورة الى صورة جديدة أخرى... وهكذا، ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.[١١٠]

وقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديماً على يد الفيلسوف اليوناني هيراقليطس (Heraclitus) ٥٣٠/٤٧٠ ق.م.، واستعمله هو والفلاسفة اليونان مثل "زينون" و"سقراط" و"افلاطون" كمنهج عقلي للحصول على الحقائق من خلال التناقض الذي يصطدم به الخصم مع الحقيقة المبهمة والقضاء عليها والوصول الى حقيقة جديدة.

[١١٠] عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، ص ١٦.

فهيراقليطس هو الذي صاغ نظرية الديالكيتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري. ودلّل على قوله بمثال من الطبيعة قائلاً بأنه عندما تدخل رجلك ثانية في النهر ولو في نفس الموضع الأول، فإنك ستلمس ماءً جديداً ومغايراً لما تلمسه في المرة السابقة، لأن التيار جرَف وأبعدَ الماء الذي لمسته في المرة الأولى.

أما الذي طور المنهج حديثاً فهو الفيلسوف "هيجل" (Hegel) الذي بلور وجسّد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي، لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر. وقد أكد "هيجل" أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن الديالكتيك الذي يُعَد قانون تفسير التطور هو المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء[١١١].

ويتميز منهج الديالكتيك عند "هيجل" بأنه ديالكتيك مثالي معنوي، حيث استخدمه في عدة مجالات فكرية ومعرفية، لتحليل ودراسة وإثبات الأشياء والظواهر، والحقائق العلمية، والواقعية، الجارية والمتغيرة في كافة مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقصادية والسياسية...

لكن الفيلسوف الألماني "فيورباخ ١٨٠٤ –١٨٧٢" (Feuerbach) انتقد االنزعة المثالية عند هيغل[١١٢]، ونادى بضرورة اتصاف الديالكتيك بالنزعة المادية حتى يصبح منهجاً موضوعياً وواقعياً وعملياً في دراسة الأشياء والظواهر وتحليلها، لكنه ذهب في انتقاده الى حد إنكار ورفض المنهج الديالكيتي برمته.

---

[١١١] يرى هيجل أن نظرة الدولة القديمة كانت نتيجة جدلية لتصارع القوى الاجتماعية والفكرية الحية لدى الأفراد والجماعات الصغيرة والذي استمر في تطور مستمر إلى أن وصل الحد النهائي المطلق وهو الدولة القوية ككل مطلق ونهائي.

[١١٢] جعل هيجل المثالية المطلقة قانوناً يحدد مسيرة الفكر والواقع عبر تفاعلات النفي المتتالية للطرح these والنقيض antithese وصل اشكاليات المتناقضات القائمة من خلال الارتقاء إلى الحل Synthese والتي سرعان ما يتم تجاوزها هي الأخرى، ومن نفس المنطلق. Thesis ← antithesis ←synthesis.

فقام ماركس (Marx) وهو من أنصار الديالكيتك الهيجلي، بإعادة صياغة النظرية صياغة مادية علمية على ضوء نقد "فورباخ"، لكن مع الاحتفاظ بالأسس والفرضيات والقوانين التي تقوم عليها نظرية هيجل بعد تجريدها من النزعة المثالية البحتة، وليخلص ماركس الى جعل الديالكتيك منهجياً علمياً عاماً في تركيب وتأليف وبناء خصائص الأشياء والظواهر والعمليات المختلفة وصياغتها باسلوب علمي ومادي.

الفقرة الأولى: قواعد المنهج الديالكتيكي:

أدت مساهمات هؤلأ الفلاسفة الذين ذكرناهم وغيرهم، مثل "كانت" (Kant) إلى اعتبار الديالكتيك حالياً منهجاً علمياً موضوعياً للبحث والتحليل والتركيب والتفسير والمعرفة، اذ يقوم على قوانين ومفاهيم علمية، كما يعتبر منهجاً عاماً وشاملاً وكاملاً في كشف ومعرفة وتحليل كافة حقائق الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار العملية النظرية، والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية السياسية.[١١٣] ومن أهم القوانين والقواعد التي يقوم عليها هذا المذهب نذكر القواعد التالية:

١- **قاعدة تحول التغيرات والتبدلات الكمية الى متغيرات نوعية:** لا تستقر أي ظاهرة على حالها بل تتعرض لتغيرات كمية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بل يصل التغيير الكمي إلى حد تتغير فيه الظاهرة نوعياً، لتنشأ بعدها ظاهرة جديدة، مثلاً: تغير درجة حرارة الماء التي تنتهي عند المئة لتبصح بخارا أو نزولاً عند الصفر لتصبح جليداً.

[١١٣] عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

٢- **قاعدة وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات :** تحتوي الظاهرة على عناصر أو أجزاء متناقضة، لكن رغم تناقضها فإنها تفرض أجزاءها بعضها على البعض الآخر، بسبب الترابط العضوي والوحدة التي تمنع انفصالها، وهي وحدة الأضداد.[١١٤]

٣- **قاعدة نفي النفي**، والتي تقوم بعكس وتفسير العلاقة والرابطة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك،[١١٥]حيث ينفي الجديد القديم، لكن دون أن يقضي عليه كلياً، بل تظهر الخصائص الإيجابية للقديم، وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة. وقاعدة نفي النفي هي "شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، وعليه، يسمى قانون التطور والتقدم للظواهر والعمليات والأشياء والحقائق والحياة"[١١٦].

الفقرة الثانية: تطبيق المنهج الديالكتيكي في مجال العلوم القانونية:

يعتبر المنهج الديالكتيكي أو الجدلي من أكثر مناهج البحث العلمي قدرة على اكتشاف وتفسير الحقائق والنظريات والقوانين العلمية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية والتنبؤ بها، إذ يلعب دوراً أساسياً في اكتشاف القوانين والنظريات العلمية.

لقد قام هذا المنهج بدور كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها، مثل تفسير أصل ونهاية الدولة، ونشأة وتطور القانون، وأصل ونهاية القانون في المجتمع، وفكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون، ومبدأ الشرعية القانونية، وتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع.

---

[١١٤] برتراند رسل؛ **حكمة الغرب**، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٦٤، ص ١٧٨.
[١١٥] محمد عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، ص ٢٣٥.
[١١٦] عصمت عبدالمجيد بكر؛ **أصول البحث القانوني**، الطبعة الاولى، مطبعة الزمان، بغداد، ١٩٩٩، ص١١٩.

ويؤدي المنهج الجدلي دوراً كبيراً في تفسير وتطبيق القانون في الواقع، بحيث يمكن للباحث والقاضي والمشّرع أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية، والخروج بنتائج وحلول عملية للمسائل والإشكالات القانونية المطروحة[١١٧].

لهذا، يعتبر أن المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية، من أكثر مناهج البحث العلمي صلاحية وملاءمة للدراسات القانونية المعقدة والمتشابكة، والمترابطة والمتحركة، والمتطورة باستمرار.

المبحث الثالث: المناهج الحديثة

شهد العالم بشكل عام، والعالم الغربي بشكل خاص، تطوراً متسارعاً في كافة المجالات، ومنها مجال البحث العلمي، حيث يلاحظ الباحث ذلك التطور الذي راح يركّز على التفكير العلمي والعملي، ويبتعد نوعاً ما عن التفكير الفلسفي والنظري، متأثراً بالتطور العلمي الذي أخذ بالتسارع بعد الثورة الصناعية، ولكن دون أن ينفصل كليا عن الجانب الفلسفي والنظري.

فظهرت مناهج علمية حديثة تركز على ما هو موجود وقائم، أكثر من تركيزها على ما يجب أن يكون. وسنكتفي بالحديث عن أبرز المناهج الحديثة التي يمكن تطبيقها في مجال القانون، وهم المنهج الوصفي والمنهج البراغماتيكي والمنهج التجريبي.

المطلب الأول:المنهج الوصفي

يعرّف المنهج الوصفي (Descriptive Method) بأنه " أسلوب من أساليب التحليل المركّز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك

[١١٧] عصمت عبدالمجيد بكر؛ **أصول مبادئ البحث القانوني**، منشورات زين الحقوقية، بيروت ، ٢٠١٥، ص ١١٩.

من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية الظاهرة"[١١٨].

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة. بمعنى آخر هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها.

نشأ منهج البحث الوصفي عند الغرب في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وقد ارتبطت نشأته بعمليات المسح الاجتماعي وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا، وكذلك بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة، وتطور في القرن التاسع عشر، من خلال الدراسات الاجتماعية التي قام بها " فريدريك لوبلاي" ١٨٠٦-١٨٨٢م (F. Play) بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا. ولكن التطور الهام في المنهج الوصفي كان في القرن العشرين.

ويعتبر "فرديناند دي سوسور" (Ferdinand de Saussure) المؤسس الحقيقي للمنهج الوصفي، بعد جهوده التي كانت علامة بارزة في تحويل البحث اللغوي من المناهج السابقة عليه[١١٩] وبخاصة المنهج التاريخي , الذي كان يدرس المادة اللغوية في فترات تاريخية متعاقبة للبحث عن أصلها وصورها، حتى وصلت إلى ما هي عليه.

---

(١١٨) عبد الرحمن بدوي؛ **مناهج البحث العلمي**، مرجع سابق، ص٥.

١١٩ *Course in General Linguistics* (كتبه بـاللغة الفرنسية ونُشر عام ١٩١٦، بعد وفاته) وقد نُقل إلى الـعربية بترجمات متعددة ومتباينة.

Cours de linguistique générale, ed. C. Bally and A. Sechehaye, with the collaboration of A. Riedlinger, Lausanne and Paris: Payot; trans. W. Baskin, *Course in General Linguistics*, Glasgow: Fontana/Collins, 1977.

كما يعتبر العالم الاجتماعي "دوركهايم" (Durkheim) هو المؤثر الحقيقي في أعمال "دي سوسور" وفي تخليه عن المنهج التاريخي لصالح المنهج الوصفي، لأنه الأساس الصحيح لبحث اللغة على أساس علمي.

ويستطيع المتتبع لتطور العلوم أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، نظراً لملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، ووصفها وصفاً موضوعيا من خلال البيانات المتوفرة، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

ويعد المنهج الوصفي من أكثر وأهم مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة لدراسة الواقع الاجتماعي، وهو يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ يمكّننا من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، فنصف ونتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته.

لذلك يشتمل المنهج الوصفي على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة, كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية[١٢٠].

الفقرة الاولى: مراحل المنهج الوصفي

تهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام. وقد اتخذت البحوث عدة اتجاهات، منها: المجال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. ويمكن استعمالها في المجال القانوني، مثلاً: تأثير عقوبة الإعدام على نسبة الجرائم في مجتمع ما.

حيث يمر الباحث بعدة مراحل أثناء تطبيقه المنهج الوصفي وهي: ١- تحديد المشكلة، ٢- صياغة فرضية معيّنة لها، ٣-اختيار عينة مناسبة، ٤- تحديد طرائق جمع البيانات، ٥-

[١٢٠] محمد علي محمد:**علم الاجتماع المنهج العلمي**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية: ١٩٨٦، ص ١٨١.

تصنيف البيانات للمقارنة، ٦- اختيار أدوات البحث (كالاستبيان، أو المقابلة أو الملاحظة)، ٧- تحديد النتائج.

وبما أننا شرحنا هذه العناوين أثناء حديثنا عن المنهج الكمي والنوعي، فسنكتفي هنا بتعدادها كونها مراحل لا بد من اعتمادها في المنهج الوصفي.

الفقرة الثانية: أنواع أو أنماط المنهج الوصفي:

يهدف المنهج الوصفي الى جمع الحقائق والبيانات لظاهرة ما، ويقوم بتفسيرها بشكل كاف معتمداً عدة أنماط لتحقيق هذه الغاية.

أولاً: المنهج المسحي او المسح الاجتماعي: يعني هذا المنهج القيام بدراسة تفصيلية تتضمن تحليل وتفسير الحالة الراهنة لظاهرة اجتماعية معيّنة في بيئة ما، وذلك للتمكن من الحصول على معلومات وبيانات يمكن تصنيفها والاستفادة منها علمياً. ومن الملاحظ أن الدراسة المسحية الاجتماعية تستهدف دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معيّنة، في منطقة معيّنة، من أجل الوصول إلى حلول بشأن الظاهرة المدروسة. ومثالاً على ذلك، دراسة ظاهرة الجريمة في مجتمع معيّن، أو ظاهرة الثأر، أو ظاهرة استهلاك المخدرات و ترويجها...إلخ.

هنا يقوم الباحث بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، ودراسة آراء أفراد المجتمع ودوافعهم السلوكية، والجوانب المرتبطة بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية.[١٢١]

[١٢١] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٢٤.

ثانياً: منهج دراسة الحالة: ويسمى كذلك "المنهج المونوجرافي La Methode Monografique" . ويهدف إلى وصف مشكلة ما أو ظاهرة محددة، يقوم الباحث بالتعمق في دراستها وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي (السطحي)، وتحديد مختلف العوامل المؤثرة في هذا الموضوع، والكشف عن العلاقات السببية بين مختلف أجزائه.[١٢٢]

والغاية من كل ذلك، هي التوصل الى معرفة الحلول أو العمل الذي يمكن القيام به لمعالجة الموضوع أو الظاهرة المدروسة.

ثالثاً: الدراسة التتبعية: هناك نوع من المنهج الوصفي الذي يطبق على مدى طويل، ويعني مراقبة ودراسة العوامل والظروف المختلفة التي تؤثر في ظاهرة ما، خلال مدة طويلة من الزمن، مثل تتبع مراحل النمو عند الأطفال في مجتمع معّن لتحديد أسباب الانحراف مثلاً.

وبالتالي، فإن المنهج الوصفي، بشكل عام، هو نوع من مناهج البحث العلمي التي تعمد الى تحليل المفاهيم والقيم المختلفة المتعلقة بالموضوع، أو الآراء الظاهرة، وبحث العلاقة بين تلك المفاهيم والقيم، للوصول إلى حلول نموذجية من خلال استخدام الطرق المنطقية لحل المشكلة المطروحة، ومنها المشاكل القانونية.

الفقرة الثالثة: استعمال المنهج الوصفي في الدراسات القانونية :

يُعتمد هذا المنهج في الحقل القانوني إجمالاً لتحليل السياسة القضائية، أو موقف القضاء أثناء تطبيقه للنصوص القانونية، حيث يقوم الباحث باستعراض النص القانوني ومدى توافق الاجتهاد القضائي مع النص، وكيف فسّر القاضي هذا النص، بالإضافة إلى موقف الفقهاء من هذا التفسير. ويظهر ذلك بصفة خاصة في مجال العلم الجنائي، فمثلاً: من أجل دراسة الدوافع

[١٢٢] ليلى عبد الوهاب؛ **مناهج وطرق البحث الاجتماعي، أصول ومقدمات**، مرجع سابق، ص ١٤٢.

الإجرامية في مجتمع ما، فإنه يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الإجرامي، خاصة مع التطور المذهل للظواهر الإجرامية، وظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق. وهذا يتطلب دراسات قانونية متخصصة ومعمقة، من أجل مساعدة المشّرع للوصول إلى وضع قوانين لمواجهة هذه الظواهر المستجدة.

الفقرة الرابعة: تقويم المنهج الوصفي:

بالرغم من أن المنهج الوصفي قد يساعد على التنبؤ المستقبلي للظاهرة المدروسة، ولو إلى حد معقول، وبالرغم من أن عملية الوصف هي الخطوة الأولى أو المدخل الذي لا بد من ولوجه للوصول إلى العلم، ورغم كثرة استخدامه في العلوم الإنسانية، لما يقدمه من معلومات أولية وحقائق وتفسيرات، وبالرغم من كل هذا، فقد وجهت له عدة انتقادات أبرزها:

١- إمكانية تحيّز الباحث عند جمعه للبيانات، مما يؤدي الى الحصول على نتائج غير دقيقة، وبالتالي غير موضوعية.

٢- سطحية النتائج وعدم تعمقها، لأن غزارة البيانات ومدى الدراسة يؤثران على عمق الدراسة ومصداقيتها.

٣- خطر الاعتماد على معلومات خاطئة، خاصة إذا كانت الدراسة الوصفية تدرس ظواهر اجتماعية سريعة التغير.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإننا ننصح بعدم اعتماده كمنهج وحيد في البحوث القانونية، بل اعتماده بالإضافة إلى مناهج إخرى، حيث يمكن البدء به أولاً، ثم الانتقال إلى مناهج أكثر عمقاً تعالج عيوب المذهب الوصفي.

المطلب الثاني:المنهج البراغماتي

نشأ هذا المذهب في الولايات المتحدة الاميركية أواخر العام ١٨٧٨ على يد "تشارلز ساندرس بيرس" (Charles Sanders Peirce) الذي كان أول من استخدم كلمة البراغماتية في الفلسفة المعاصرة. وهذه الكلمة هي كلمة انكليزية (pragmatism) مشتقة من كلمة يوناينة (pragma) ومعناها العمل[١٢٣]. لهذا يسميه البعض بالمذهب العملي أو فلسفة الذرائع أو العملانية، وكلها تعني مذهب فلسفي سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة. ويعتبر " وليام جيمس" (William James)(١٨٤٢ –١٩١٠) من أشهر فلاسفة البراغماتية (pragmatism) الذي رإى ان المنفعة العملية هي المقياس لكل شيء.[١٢٤]

وقد عرّف قاموس (Webster) العالمي، البراغماتية، بأنها تيار فلسفي يدعو الى حقيقة ترى أن كل المفاهيم لا تثبت إلا بالتجربة العملية. كماعرفها المعجم الفلسفي بانها مذهب يرى أن معيار صدق الآراء والأفكار يكمن في قيمة عواقبها عملاً. وأن المعرفة أداة لخدمة مطالب الحياة، وأن صدق قضية ما هو في كونها مفيدة. والبراغماتي بوجه عام: وصف لكل من يهدف الى النجاح، أو الى منفعة خاصة.[١٢٥]

وجاء هذا الفكر ليعبّر تعبيراً عقلياً عن مبادئ الحياة الجديدة في المجتمع الأميركي عاكساً الروح العلمية السائدة، فكان "وسيلة ملائمة لخدمة المصالح الاجتماعية التي أوجدتها الثورة الصناعية والمضاربات التجارية".[١٢٦]

---

[١٢٣] تقوم **البراغماتية** على أن الأثر العملي هو المُحدِّد الأساسي في صدق المعرفة وصحة الاعتقاد بالحياة الاجتماعية للناس، لان القيمة والحقيقة لا تتحددان إلا في علاقتهما بالممارسة العملية.

[١٢٤] Susan Haack; Robert Eswin Lane**; pragmatism, old and new; selected writings,** Prometheus Books, 2006 p: 18-67.

[١٢٥] المعجم الفلسفي- مجمع اللغة العربية صفحة ٣٢.

[١٢٦] سعيد الصادق؛ **المنهج القانوني في الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية مصر العربية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، صفحة ٤١.

كما جاء هذا المنهج العلمي كبديل لمنهج التأمل اللاهوتي الغامض والجامد.[١٢٧]وليعبّر تعبيراً صادقاً عن روح العصر، وعن مبادئ حياة الغالبية العظمى من أبناء الولايات المتحدة الأمركية.

الفقرة الأولى: مبادئ المنهج البراغماتي:

يتميز منهج الفكر الأميركي القانوني باعتماده على نظام السابقة القضائية، واستخدامه لنظام المحلفين، وأخذه بمفهوم خاص لسيادة القانون، حيث قام المنهج البراغماتي كمنهج للتفكير والتحليل العلمي على عدد من المبادئ ومن أهمها:

١- محدودية الزمان: حيت يقول أنصار هذا المذهب أن لا شيء أبدي.

٢- النسبية: استبعاد الحقائق المطلقة نظراً للتحول الاجتماعي.

٣- التأكيد على التجريبية التعددية: حيث يقوم المذهب على التحليل التدريجي لكافة القضايا الفيزيائية أو البيولوجية أو الاجتماعية، ويرفض الأخذ بالحقيقة الواحدة المطلقة والشاملة.

٤- الاحتمالية والقابلية للخطأ: ويتعّين الاعتراف باحتمالية كل من المعرفة التجريبية وقابليتها للخطأ.[١٢٨]

الفقرة الثانية: تطبيق المنهج البراجماتي في القانون:

ظهرت البرجمانية القانونية على يد واحد من أعضم رجال القانون في العصر الحديث بصفة عامة، والأنظمة القانونية الأنكلوساكسونية بصفة خاصة، وهو "أوليفر هولمز" ١٨٤١-

---

[١٢٧] Philip P. Wienr; **Evolution and founders of Pragmation**, Harvard university press, combridge, 1949, p: 517.

[١٢٨] سعيد الصادق؛ **المنهج القانوني في الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية مصر العربية، مرجع سابق**، صفحة ٤٦.

١٩٣٥" (Oliver Wendell Holmes) الذي كان أحد أعضاء المحكمة العليا الأميركية ثم أصبح رئيساً لها. ويلخص قوله الشهير المذهب البرجماتي القانوني: " أن حياة القانون ليست منطقاً ولكن تجربة". حيث اعتبر أن القانون هو "التنبؤ بما سوف تفعله المحكمة" وأن القانون يجب أن يعكس قصة تطور الأمة عبر القرون، وأن التطبيق السليم للقاعدة القانونية، مهما كانت درجة وضوح صياغتها، يجب أن يواكب الحاجات الضرورية الخاصة والنظريات الأخلاقية والسياسية السائدة، والسياسة العامة المعلنة، أو غير المعلنة، ليخلص إلى أن كل حكم لا يعيره (يعيبه) أن يكون نتيجة منطقية للأحكام السابقة.

وقد تم تطوير آراء "هولمز" على يد بعض رجال الفكر البراغماتيكي وأبرزهم (باوند) (Nathan Roscoe Pound 1870 – 1964) الذي تولى عمادة كلية الحقوق في جامعة "هارفرد" من (١٩١٦ الى ١٩٣٦) واعتُبر من أحد أبرز فقهاء القانون في القرن العشرين، والذي كان له مساهمة ممّيزة في حقل العدالة الاجتماعية، حيث أكد على أهمية العلاقات الاجتماعية في تطوير القانون وبالعكس. وأهم نظرياته كانت في تصوره القانون كمهندس اجتماعي، وأن من يضع القانون هو مهندس اجتماعي يحاول حل المشاكل الاجتماعية من خلال القانون.

ليصبح المنهج القانوني البراغماتي قائماً على الاعتماد على الملاحظة العملية للسلوك الاجتماعي وعلاقته بالقانون باعتباره سلوكاً نسبياً واقعاً مع التركيز على "عوامل الاطراد والثبات في الأحكام القضائية أو على التناقض فيها، لأن المنهج الاجتماعي القانوني يرفض التجريد والمفهوم الثابت والجامد للقانون، فالقانون بنطره ليس الا أداة بشرية لضبط الرغبات المتنازعة في الكفاح من أجل البقاء، وليس منصفاً اعطاء قانوناً ما طابعاً أبدياً".[١٢٩]

[١٢٩] زين بدر فراج؛ **اصول البحث العلمي**، مرجع سابق، ص ٣١.

واعتماد المنهج البراغماتي يسمح للباحث القانوني بإدخال جميع المتغيرات ودراستها وتحليلها من خلال الواقع الاجتماعي، وأن تطبيق القاعدة القانونية مهما كانت درجة وضوحها يجب أن يتم تكييفها وتفسيرها بما يتلاءم مع الظروف والوقائع الاجتماعية، وأنها خاضعة للتأويل والتعديل. ووفقاً لهذا المنهج، فان المحامي الناجح ليس من يكون على اطلاع على مجموعة القوانين والأحكام النظرية، التي يقال انها ملزمة للمحاكم، بل ذلك المحامي الذي يفسر كل العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على صنع القرار القضائي، وأن المهم ليس ما تقوله المحكمة بل ما تفعله، عملاً بقول هولمز الشهير الوارد أعلاه "إن حياة القانون ليست منطقاً بل هي تجربة".[١٣٠]

المطلب الثالث: المنهج التجريبي

نعني بالبحث التجريبي ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة، لاختبار فرضية معّينة، لكشف أو تحديد العلاقة بين متغيرين أو عاملين يتعلقان بالظاهرة المدروسة.

ويعتبر المنهج التجريبي من المناهج العلمية الحديثة، رغم قدم التجربة الإنسانية، كون تطبيقه جاء بعد نشوء الطريقة العلمية في دراسة الظواهر الطبيعية، والتي وضعت حجر الأساس للثورة العلمية.

فبعد الانتقادات التي وجهت للمنهج الاستدلالي وللنزعة الفلسفية التأملية بشكل عام، ظهرت نزعة تجريبانية مقابل النزعة العقلانية، التي أسسها المنهج الاستدلالي. وقد ظهر تطبيق المنهج التجريبي على يد العالم الإنكليزي "فرانسيس باكون" (Francis Bacon,1581-1626)

[١٣٠] دينيس لويد؛ **فكرة القانون**، ترجمة سليم الصويص، مجلة عالم المعرفة، العدد ٤٧، صفحة ٢٥٥.

الذي أرسى قواعد هذا المنهج القائم على الملاحظة المنظمة ثم وضع الفروض والقيام باختيار النتائج.

وكان للنتائج التي تحققت بتطبيق هذا المنهج في ميادين الطب والهندسة والفيزياء والكيمياء، بوابة التطور التكنولوجي الذي وصل إلى ثورة الاتصالات الحالية.

وكان لهذه النتائج تأثيرها على بعض المفكرين الذين عمدوا إلى محاولة تطبيق هذا المنهج في العلوم الانسانية مثل "أوغست كونت" (Auguste Conte, 1788–1857) و"أميل دوركهايم" (Emile Durkhein 1858–1917).

ثم بدأت المحاولات لتوسيع مجال المنهج التجريبي في الدراسات القانونية مع بدايات القرن العشرين على أيدي الفقهاء الفرنسيين أمثال "موريس هوريو" (Maurice Hauriou, 1856–1929) و" ليون دوغيه" (Leon Duguit–1859 –1928) وتلميذه (Ronald MyDorkin–1931–2013).

والبحث التجريبي الذي يقوم أساساً على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات التي تتفاعل مع القوى المؤثرة في الموقف التجريبي، ويتميز عن سائر المناهج ببعض المميزات وأبرزها:

١- هو الأقرب إلى الطريقة العلمية لأن العلم الذي لا يقبل التجريب ليس بعلم.

٢- يتميز عن المذاهب الفلسفية والعقلية بأنه منهج علمي خارجي كونه يعتمد على التجربة الخارجية التي لا تهتم بالعقل، بل تأتي من الخارج وتفرض نتائجها على العقل، على عكس المنهج الاستدلالي الذي يعتمد على أدوات عقلية داخلية.

٣- كما أنه مذهب موضوعي لا يأخذ بعين الاعتبار رغبة أو ميول الباحث النفسية.

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم القانونية، تطبّق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات بعد أن بدأت العقلية العلمية تسود على حساب النزعة العقلية والفلسفية.

الفقر ة الأولى: تطبيق المنهج التجريبي:

يتم تطبيق المنهج التجريبي في حال كان البحث يهدف الى دراسة النتائج الممكنة لتغييرات إصلاحية للظاهرة المدروسة، سواء أكانت هذه التغييراتً وقائية أم علاجية. ولتطبيق هذا المنهج هناك عدة طرق وضعها "جون ستوارت مل" (**John Stuart Mill**) في مؤلفه: "نسق المنطق" (**A System of Logic**) وهي ثلاثة طرق لتجربة أحد المتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما:

الطريقة الأولى: تحديد أسباب الظاهرة: وهي تعرف بطريقة الاتفاق، وتنحصر في المقارنة بين عدد من العوامل التي تكون سببا للظاهرة الأولى، على قاعدة: وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة.

الطريقة الثانية: المقارنة بين الأسباب : فهي طريقة الاختلاف، على عكس الطريقة الأولى، إذ أنها تنحصر في المقارنة بين حالتين متشابهتين في جميع الحالات، ما عدا سبب أو ظرف واحد بحيث توجد الظاهرة في إحداهما ولا توجد في الأخرى، وتعتمد هذه الطريقة على قاعدة: غياب السبب يؤدي إلى غياب النتيجة .

الطريقة الثالثة : التغير النسبي: عند تغير الظاهرة على نحو ما بتغير ظاهرة أخرى، فهي تعد سببا أو نتيجة لها أو مرتبطة بعلاقة سببية، أي أن النقص أو الزيادة في العلة يرتبط بالنقص أو الزيادة في المعلول، وهنا يهدف البحث إلى قياس العلاقة الكمية بين المتغيرين.

وتختلف خطوات تطبيق المنهج التجريبي باختلاف تصميمه ، ويمكن تصميم البحث عبر عدة خطوات تتشابه بمعظمها مع سائر خطوات المناهج العلمية، لذا سنوردها باختصار:

١- التعرف على المشكلة و تحديدها بالضبط.

٢- صياغة الفروض المناسبة.

٣- تحديد مجتمع البحث، ومن ثم اختيار عينة منه بشكل عشوائي تتفق مع المتغيرات الخارجية المراد ضبطها.

٤- وضع التصميم المناسب للتجربة.

٥- تقسيم عيّنة البحث المختارة تقسيماً عشوائياً إلى مجموعتين، بحيث تكون المجموعة الأولى هي الضابطة والأخرى المجموعة التجريبية.

٦- تطبيق المتغير المستقل على المجموعة التجريبية وحجبه عن المجموعة الضابطة

٧- اختبار عينة البحث في تجربة أولى.

٨- إجراء الاختبار الثاني لعيّنة البحث.

٩- تحليل المعلومات والبيانات الناتجة وتنظيمها.

١٠- مقارنة نتائج الاختبارين الأول والثاني، واستخراج النتائج، وتفسير المعلومات في ضوء أسئلة البحث أو فروضه.

١١- شرح وتفسير النتائج وعرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

١٢- الاقتراحات والتوصيات.

ويتم، عادة، تنفيذ هذه الخطوات ضمن ثلاثة مراحل أساسية، تقوم على جملة من الأسس والمقوّمات وهي: الملاحظة أو المشاهدة، والفرضيات، والاختبار.

أولاً: الملاحظة أو المشاهدة العلمية: تعتبر الملاحظة الخطوة الأولى في البحث العلمي بشكل عام، ومن أهم عناصر المنهج التجريبي بشكل خاص، لأنه بدونها لا يمكن القيام بباقي مراحل التجربة.

وتعني الملاحظة أو المشاهدة بشكل عام الانتباه إلى واقعة أو ظاهرة ما دون قصد أو تخطيط مسبق، أما الملاحظة العلمية فتعني المشاهدة الحسية المقصودة والمخططة والمنظمة للظاهرة، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها عن طريق التدقيق في الحوادث والأشياء، لمعرفتها وتوصيفها وتصنيفها وتحديد الثوابت والمتغيرات المؤثرة في هذه الظاهرة.

ولكي تعتبر الملاحظة علمية يجب مراعاة بعض الشروط، أهمها:

١- اكتمال الملاحظة: يجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع المرتبطة بالظاهرة ، وعدم تجاهل أي عنصر على صلة بالظاهرة المدروسة.

٢- الموضوعية: يجب أن تقوم الملاحظة على النزاهة والموضوعية والتجرد بعيداً عن الأفكار المسبقة.

٣- الدقة: يجب أن تكون الملاحظة مدروسة ومنظمة ودقيقة، وذلك باستخدام وسائل القياس والتسجيل التكنولوجية بدقة وترتيب.

٤- التخصص: يجب أن يكون الملاحظ صاحب اختصاص، ويكون مؤهلاً وقادراً في مجال تخصصه.

ثانياً: الفرضيات العلمية: تعني عبارة الفرضية لغة، افتراض ذكي أو تخمين او استنتاج في إمكانية صحة تحقق واقعة معيّنة أو عدم تحققها، أو بمعنى آخر هي نتائج أو اقتراحات تحتاج إلى فحص واختبار (تجريب) للتأكد من صحتها أو عدم صحتها.

أما المصطلح السائد فيعني التفسير أو الجواب المؤقت لوقائع أو ظواهر معيّنة، تحتاج الى اختبار أو امتحان، لتأكيدها أو نفيها. وبعد الامتحان تصبح قوانين تفسر الظاهرة المدروسة. تقوم الفرضيات بدور هام وحيوي في مجال استخراج النظريات والتعليلات والتفسيرات العلمية للظواهر الاجتماعية كما لغيرها، وهي تحتاج إلى بُعد نظر وعقل خلاق وخيال مبدع.

لذلك فهي بحاجة للتواصل والاستمرار والتكرار. ومن شروط صحة الفرضيات أن تبنى على ملاحظات علمية أولاً، وأن تكون قابلة للتجربة والاختبار، وأن تكون خالية من التناقض، وأن تكون شاملة ومترابطة، مع مراعاة التعدد والتنوع في كل ظاهرة من الظواهر.

ثالثاً: التجريب أو الاختبار:

تأتي عملية التجريب أو اختبار الفرضية للتأكد من مدى صحتها. وعملية التأكد هذه تتطلب عدة قواعد، منها: قاعدة تنويع التجربة، وقاعدة إطالة التجربة، وقاعدة نقل التجربة، كما وضعها "فرانسيس بيكون" (Francis Bacon).

واذا تم التأكد من صحة الفرضيات تتحول الى قواعد ثابتة وعامة، وإلى نظريات تعلمية قادرة على كشف وتفسير الظواهر والتحكم بها.

الفقرة الثانية: تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية

بدأ تطبيق المنهج التجريبي كأحد مناهج البحث العلمي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية، وخاصة في الدراسات القانونية التي تناولت علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وعلاقة القانون بالبيئة الاجتماعية، وعلاقة الدولة والسلطة بالقانون. هذا

بالاضافة الى البحوث المتعلقة بالجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، وصولاً الى الدراسات والبحوث حول إصلاح السياسات التشريعية والقضائية.

فقد استخدم " إميل دوركايم " المنهج التجريبي في اكتشاف و دراسة وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون و الروابط أو العلاقات الاجتماعية، وعملية التأثير المتبادل بينهما، وذلك في كتابه المعروف " تفسير العمل الاجتماعي " المنشور عام ١٨٣٩ و في مقالة بعنوان" " قانون التطور الجنائي المنشور بحولية علم الاجتماع.

واستنتج "دوركهايم" من هذه الدراسة أن الجماعة والمجتمعات البشرية تحتاج في بداية نشأتها إلى القانون الجنائي الرادع والجزائي الصارم أكثر من حاجتها إلى القانون المدني، وأن قواعد قانون العقوبات تكون شديدة وصارمة في جزء منها كلما كان المجتمع بدائياً، ثم تبدأ الصرامة والشدة تخف كلما تقدم المجتمع اجتماعياً وثقافياً وحضارياً وسياسياً واقتصادياً[١٣١].

كما استخدم "مونتيسكيو" المنهج التجريبي في بحوثه ودراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه " روح القوانين " الصادر عام ١٧٤٨، عندما انطلق من مقولته المشهورة " نحن نقول هنا ما هو كائن لا ما يجب أن يكون"

"On dit ici ce qui est m et non pas ce qui doit etre"

وبعد "مونتسكيو" طبق "ماكس فيبر" (Max Weber) المنهج التجريبي في دراسة وبحث العلاقة بين المجتمع الصناعي والنمط البيروقراطي والقانون، واستنتج العديد من النتائج العلمية، منها: أنه كلما اتجه المجتمع نحو اعتماد الصناعة كلما كان بحاجة إلى استخدام النموذج الديمقراطي واتجه إلى استخدام الأنماط والأساليب والإجراءات البيروقراطية الرسمية في مجال

[١٣١] عبدالرحمن بدوي ؛ **مناهج البحث العلمي**، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت ،**١٩٧٧**، ص١٢٨.

القانون والعدالة والتقاضي، وتسود العقلية القانونية البيروقراطية الصارمة والمتشددة في التمسك بالإجراءات والشكليات القانونية الرسمية ونبذ واستبعاد روح وعواطف العادات والتقاليد الاجتماعية.

بالأضافة إلى كبار الفقهاء، طبقتت مدارس العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة، من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها، وذلك في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني وعلم الطبي النفسي والطب العيادي وعلم الوراثة، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، هي الدراسات والبحوث العلمية التي قامت بها بولندا عام ١٩٦٠ لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات، والدراسة التي قام بها الأستاذ "مور بيروجو" (Jack Morpurgo) حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام ١٩٥٣ – ١٩٥٤.

الفقرة الثالثة: تقدير قيمة تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية و الإدارية.

سبق وأشرنا إلى أن المنهج العلمي التجريبي من أقرب مناهج البحث العلمي إلى الطريقة العلمية الصحيحة في الدراسات والبحوث العلمية من أجل التعرف على الحقائق العلمية وتفسيرها و التحكم فيها. وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، والعلوم القانونية بصفة خاصة، نظراً لسرعة تطورها نتيجة تطور العوامل السياقية

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونظراً لشدة تعقيدات هذه العوامل وسرعة تبدلها، أحياناً، فهي تحتاج الى استعمال أو تطبيق المنهج التجريبي بكافة مراحله وعناصره لاكتشاف الحقيقة العلمية القانونية بصورة تقنية نسبيا.

نقول هذا بالرغم من صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنها العلوم القانونية، وذلك بالمقارنة مع تطبيقه في ميدان العلوم الطبيعية .

وكما قلنا في الفقرة أعلاه فإن حالات تطبيق هذا المنهج في ميدان العلوم القانونية كثيرة، فعن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية، ووضع الفرضيات و البدائل بشأنها، ثم القيام بالتجريب عن طريق التحليل والتركيب لهذه الفرضيات والبدائل المطروحة. ويمكن استخراج واستنباط الحقائق العلمية الموضوعية والأسلم حول الظواهر والأمور والمعطيات القانونية، عن طريق استخدام المنهج التجريبي ولو جمعناه مع المنهج التحليلي والتركيبي.

الخلاصة:

لقد تم استعراض هذه المناهج لكي يكون أمامنا ميزان أو سلّم متدرج (sliding scale) من المناهج، وأفضلها هو المنهج الذي يتم تكييفه مع غايات البحث الخاصة والقدرات الذاتية للباحث، ومدى استعداده للتضحية. ويجب التمييز بين خصائص كل منهج ومعرفة الظروف والمتغيرات لكل بحث، للتمكن من اختيار المنهج الأفضل.

ولا يمكن القول إن هناك منهجاً أفضل من الآخر حتى نرى ما هي هذه المتغيرات. فالعلوم القانونية، خاصةً، غنّية بمادتها واحتمالاتها، وإنه لمن أسوأ أنواع التفكير أن نحلل الأمر

من وجهة نظر واحدة، مصّرين على منهج مقاربة وتحليل أحادي المعيار، وتطبيقه على كافة القضايا، بل إن التكامل في استخدام المناهج الواردة أعلاه هو الذي يفضي إلى نتائج جديدة وصحيحة في آن معاً.

فهذه المناهج تستعمل في البحوث والدراسات القانونية كاستراتيجية لمعالجة مواضيع وتساؤلات قانونية. لكن التساؤل البديهي الذي يطرح نفسه والذي يدور في ذهن كل طالب، هو كيف نطبق هذه الاستراتيجية؟ وما هو التكتيك الذي نعتمده؟ أو بالأحرى ما هي الطرق والأساليب والمنهجية العملية التي يمكن لطالب القانون اعتمادها في أبحاثه القانونية؟ هذا ما سيتم الإجابة عليه في الباب الثاني من هذا الباب تحت عنوان: منهجية البحث القانوني.

الباب الثاني: آليات تطبيق منهجية ومناهج البحث العلمي القانوني

التعمق في دراسة القانون يعني أن نفهم كل تعبير من تعابيره وكل صيغة من صيغه فهماً دقيقاً، وهذا ما يحصل فعلاً في تفتيشنا وسعينا الدائب لتفسير وفهم قاعدة قانونية ما من خلال البحث القانوني.

فالبحث القانوني هو مجموعة طرق أو آليات لتحديد وجمع المعلومات الضرورية لمساعدة عملية صنع القرار القانوني. وبمعناه الأوسع يشمل كل خطوة أو عمل يبدأ مع تحليل حقائق أو وقائع مسألة ما، وصولاً إلى الاستنتاج مروراً بالتطبيق والتواصل بين نتائج البحث. ويعرفه "جان بيار غريدال" (Jean Pierre Gridel) بأنه " يشكل أساس العرض المتناسق والاستنتاجي لمختلف المعطيات الوضعية، وعلم القانون الذي يستند إليه الموضوع المعالج"[١٣٢].

[١٣٢] نقلاً عن: عكاشة عبدالعال وسامي منصور: **المنهجية القانونية**، ، منشوارت الحلبي الحقوقية، طبعة أولى، بيروت ٢٠٠٥، ص٢٢٠.

وهذا العرض المتناسق والاستنتاجي، الذي يشكّل جوهر البحث القانوني، يجعله يلتقي مع البحث العلمي، ويمكّننا من استعمال المناهج العلمية في معالجتنا لدراسة الإشكاليات والتساؤلات التي تطرح حول كيفية تطبيق القواعد القانونية.

فمن المعروف أن القاعدة القانونية تصاغ بشكل مقتضب جداً، وبعبارات عامة ومجردة، مما يطرح الكثير من الإشكاليات والتساؤلات حول كيفية تطبيقها، ويترك مجالاً واسعاً لوضع الدراسات حولها. وهناك عدة أنواع من هذه الدراسات التي تتخذ أشكالاً متعددة، فتظهر ضمن مقالة أو رسالة أو أطروحة، أو في موسوعة، كما تظهر في استشارة قانونية أو تعليق على نص قانوني أو تعليق على قرار قضائي.

لكن رغم التركيز على مصادر المعلومات القانونية والتشريعية، إنما لا يمكن استبعادها ولا يمكن فصلها عن السياق السياسي والتاريخي والاجتماعي والاقتصادي، ففي أيامنا الحالية تشمل القرارات القانونية معلومات علمية، طبية، نفسية وتكنولوجية... لذلك فعملية الأبحاث القانونية تحتاج إلى عدة أنواع من المعلومات لدعم عملية صنع القرار القضائي.

فالبحث القانوني يجسد نوعاً من الجهد الفكري المنظم لدراسة موضوع قانوني معّين عن طريق التفتيش عن العناصر أو المواد الأولية التي يتألف منها من أجل تجميعها وتنظيمها ضمن أجزاء أو أقسام، تقسم بدورها إلى عدد قليل جداً من الفروع المتجانسة، وهو بهذه الصفة يلتقي مع كافة أنواع العلوم: الطب، والفلسفة، أو الدين، والتاريخ، والأدب[١٣٣]، وعلم السياسة، وخاصة في مجال الاستعانة بمنهجية البحث العلمي.

فمهما كان نوع هذه الدراسة ، وسواء أعالجت قاعدة واحدة أم عدة قواعد قانونية، وسواء أكانت استشارة أم رسالة أم تعليق أم مرافعة، فهناك منهجية علمية لا بد من اتباعها، لأنها

---

[١٣٣] حلمي الحجار: **المنهجية في القانون من النظرية الى التطبيق**، مرج سابق، ص٣٢٥.

بالنتيجة –أي الدراسة– هي تجميع للمعلومات وتنظيمها وتحليلها في أجزاء أو أقسام متجانسة.

وللتمكن من تجميع وتنظيم المعلومات ودراستها ومناقشها وصياغتها بشكل متناسق ومتناغم، يؤدي إلى الغرض المطلوب، فهناك طرق ووسائل منهجية لا بد من اعتمادها من قبل الباحث القانوني للتمكن من إنجاز أي بحث أو دراسة قانونية. وهذه الطرق والوسائل المنهجية هي التي سنشرحها في هذا الباب وفي ثلاثة فصول.

ففي الفصل الأول سيتم استعراض ماهية البحث القانوني وخصائصه وكيفية مقاربة الباحث لموضوعه وصولاً إلى تقسيمه، ثم نستعرض في الفصل الثاني منهجية الخطة التمهيدية للبحث وما تتضمنه؛ من مقدمة بإطاريها النظري والعملاني، ومن آلية لوضع تصميم البحث وكيفية إعداد قائمة المصادر والمراجع. أما الفصل الثالث فسنُكرسه للحديث عن كيفية كتابة وصياغة البحث القانوني، محاولين تحديد قواعد ومعايير علمية، بالاعتماد على تسلسل المراحل التي يجتازها الباحث في عمله.

الفصل الأول: ماهية البحث القانوني

تطبق مبادئ وقواعد البحث العلمي في جميع أنواع الأبحاث ومنها الابحاث القانونية، لكن، وإن كان هناك قواعد ومبادئ مشتركة، فإن لكل نوع من البحوث مناهجه وقواعده الخاصة، فالطرق أو المنهجيات تتغير بين كل اختصاص وآخر، وحتى ضمن كل اختصاص، وذلك وفقاً لطبيعة المسألة المطروحة، ووفقاً لخبرة كل باحث ومهاراته التي قد تكون فناً يتقنه بقدر ما هي علم يكتسبه. وتبرز هذه الخبرات، أول ما تبرز، في كيفية مقاربة الباحث لبحثه حيث هناك العديد من المقاربات، وليس هناك مقاربة واحدة هي الأفضل لإنجاز بحث قانوني.

وإذا كانت هذه المقاربات تفرضها مهارات الباحث، يمكن كذلك أن تفرضها وفرة مواد البحث. وكثيرا ما لا يتمكن الباحث من الوصول إلى كافة المستندات أو المراجع المختصة بالموضوع، فالمقدرة على حل المسائل القانونية بشكل أسرع وأدق، تتم إذا ما قاربناها بمنهجية منظمة ومتماسكة[١٣٤].

وبغض النظر عن مدى ضلوع الباحث في حقل معّين من القانون، فإنه يواجه مسائل تتضمن مواضيع غير مألوفة لديه. وفي هذه الحال تصبح الآلية التي يتعلمها هي التقنية الفنية لاختصاصي متمرن، ونحن سنشرح التقنية (المقاربة العامة) للبحث القانوني التي يمكن أن توسع وتطبق في معظم المسائل، ويمكن اعتمادها في معظم الكتابات القانونية.

وبالنتيجة، فإن على كل طالب أن يطور منهجية الكتابة والبحث الأكثر فعالية لحاجاته. ولكن قبل الحديث عن هذه المقاربة (تقنية البحث) لا بد لنا من تناول الخصائص العامة للأبحاث القانونية التي يواجهها الطالب في حياته الأكاديمية.

المبحث الأول: الخصائص العامة للأبحاث القانونية

يواجه طالب الحقوق في حياته الأكاديمية عدة أنواع من الأبحاث تتميز عن باقي البحوث الإنسانية والعلمية بخصائص معّينة. لهذا، فمن الضروري البدء بالتعرف إلى أنواع هذه الأبحاث التي يواجهها الطالب، وما هي الخصائص والمواصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث في هذه الأنواع، إضافة إلى خصائص البحث القانوني.

(134) Roy M.Mersky and Donald J.Dunn**; Legal Research** – Illustrated, 8 edition, Foundation Press, New York, 2002, p: 14 and after.

المطلب الأول: أنواع البحوث القانونية

من المتعارف عليه في جميع الدراسات الأكاديمية أن البحوث ثلاثة أنواع، هي: المقالة والرسالة والأطروحة. ومن الضروري معرفة هذه الأنواع قبل التحدث عن آليات البحث القانوني.

الفقرة الأولى: المقالة

تهدف المقالة (article, term, paper) إلى استفادة الطالب من المحاضرات ومن المعلومات التي تلقاها خلال دراسته، ثم إلى تدريبه على تنظيم أفكاره، وترتيبها ترتيباً منطقياً وعرضها بصورة منهجية سليمة، مسترشداً بفن استخدام المكتبة ومصادرها، والتمرن على الإخلاص والأمانة العلمية، والدقة في النقل والفهم والنقد، وتحمل المسؤولية في إنجاز البحث. وتتراوح المقالة بين العشرة والعشرين صفحة تقريباً.

من جهة أخرى تهدف المقالة إلى تقييم عمل الطالب، ومعرفة مقدرته على الاختيار والتحديد والترتيب والربط والتفكير القويم، ومدى قدرته الفكرية وصبره على البحث.

وبالمختصر المفيد، فإن المقالة هي التي يقوم الطالب بإعدادها خلال الدراسة الجامعية، بناءً على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وخاصة في الأعمال التطبيقية. بينما الأبحاث الطويلة تستعمل خلال مرحلة الدراسات العليا. ولا تأتي المقالة إجمالاً بجديد مع أنها قد تفتح المجال امام بحوث جديدة تسعى إلى اكتشاف أفكار جديدة[١٣٥].

---

[١٣٥] يعتمد في بعض الكليات ما يسمى بمشروع التخرج أو مشروع البحث: ويسمى في بعض الدول العربية عادة " مذكرة التخرج ", وهو يطلب في الغالب كأحد شروط التخرج والحصول على الإجازة، وهو من البحوث القصيرة، إلا أنه أكثر تعمقا من المقالة، ويتطلب من الباحث مستوى فكريا أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد. وهنا يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب الطالب على اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية التي سيعالجها، ووضع الاقتراحات اللازمة لها، واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، والاستزادة من مناهل العلم، فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة. بل تنمية قدرات الطالب في التحكم بالمعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر.

الفقرة الثانية: الرسالة: (mémoire)

هي عمل أو بحث علمي، يتوجه به الطالب إلى هيئة أو لجنة أكاديمية أو إدارية أو مجمع علمي – عادة ما تكون لنيل شهادة دراسات عليا (Master) – وهي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية. والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجربة في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة، تمرنه على اكتساب منهجية معالجة موضوع معّين، وتؤهله للانتقال إلى مرحلة عليا في دراساته.

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات، وتعالج إشكالية يختارها الطالب بموافقة أستاذه ثم يحددها، ويضع افتراضاتها, ويسعى إلى معالجتها والإجابة عليها، والتوصل الى نتائج جديدة لم تعرف من قبل. ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، قد تكون عاما أو أكثر.

وبالإجمال، فإن الرسالة هي بحث متوسط، وعدد صفحاته مائة صفحة تقريبا، وأثناء تقييمها ومناقشتها يتم التركيز على مدى تقيد الطالب بقواعد المنهجية، أكثر من التركيز على المعلومات التي تتضمنها أو ما جاءت به من أمور جديدة.

الفقرة الثالثة: الأطروحة: (Thèse)

هي بحث موسع يتوجه به الطالب إلى لجنة أكاديمية أو مجمع علمي لنيل درجة دكتوراه، ويتراوح عدد صفحاته بين ٢٠٠ و ٥٠٠، وهي بالإجمال أعلى درجات البحث قيمة وعلماً ومنهجاً، لأنها تجمع بين المعلومات كما في المقالة، والمنهجية كما في الرسالة، بالإضافة إلى سعيها لاكتشاف رؤى جديدة ومضامين فريدة كانت خافية سابقاً.

وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أكثر وأوسع، وتقتضي براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، بحيث تعكس انطباعاً ملموساً على أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث، دون حاجة إلى من يشرف عليه ويوجهه.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى. وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من الحد الأدنى المعروف بثلاث سنوات.

وبغض النظر عن أنواع البحوث وحجمها، فإن هناك خصائص وميزات يجب احترامها، وطرق وقواعد يستحسن التقيد بها. لذلك سنحاول، وبإيجاز، الاطلاع على بعض الخصائص والميزات المتعلقة أصلاً بالأبحاث العلمية بشكل عام، والتي تنطبق على البحث القانوني بشكل خاص.

المطلب الثاني: مواصفات البحث القانوني

يتكون البحث من معلومات، ومفاهيم ومصطلحات ومبادىء أساسية تتوفر عند الباحث القانوني، الذي يقوم باستعمال هذه المعلومات بعد غربلتها، وتحديد الضروري منها ثم عرض تلك المعلومات ضمن أفكار أو مقاطع متجانسة ومتوازنة إلى حد ما، ليتمكن من إتقان بحثه وجعله دراسة وافية حول الموضوع المطلوب.

والباحث بشكل عام، والقانوني بشكل خاص، يجب أن يعرف بحثه بدقة. لذلك هو مسؤول عن جمع أكبر كمية من المعلومات التي تغطي جميع عناصر البحث للاستفادة منها في مجال بحثه، سواء المصادر الأصلية أم الأبحاث والرسائل والأطروحات، بعد التأكد من صحتها.

وهذا يتطلب منه أن يتحلى بالصبر والمعرفة والثقافة الواسعة، وأن تكون لديه الروح العلمية والشك العلمي.

وهناك بعض الخصائص الأخرى التي يجب أن يتصف بها البحث القانوني، يشترك فيها مع كافة الأبحاث العلمية، ومن هذه الميزات والصفات:

١- **الترابط:** نعني بالترابط، الربط الجّيد بين المعلومات المهمة، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وجديدة، بحيث يقتنع الباحث بسلامة النتائج، ويستطيع، بالتالي، أن يُقنِع الآخرين بصحة ما توصل إليه من قناعة.

٢- **الموضوعية:** أن تكون خطة البحث وإجراءاتها التنفيذية موضوعية وخالية من التحّيز والتحزب، وتركِّز على الوقائع والحقائق والنصوص الموثقة والواضحة.

٣- **وضوح الموضوع:** أن يقوم البحث على موضوع محدد وواضح بشكل يسمح للآخرين بالتعرف اليه .

٤- **الجدوى من البحث:** أن يكون البحث مفيداً بالنسبة للمؤسسة التي ينتمي إليها الباحث.

٥- **الحصر والتركيز:** أن يحصر الباحث الأفكار ويركزها ليأتي البحث واضحاً وممتعاً للقراءة.

المطلب الثالث: مواصفات الباحث القانوني

يواجه الطالب في حياته الأكاديمية نوعين من الأبحاث: نوعاً يختاره أو نوعاً لا يشارك في اختياره، بل يعرض عليه من الكلية أو من قبل الأستاذ المشرف، وخاصة المقالات. ونوع آخر يشارك في اختياره الطالب بالتنسيق مع الأستاذ المشرف، كما في الرسائل والأطروحات.

وفي جميع الأحوال، فإن هناك بعض الميزات والمواصفات الذاتية والخصائص الموضوعية التي يجب أن يتحلى بها الباحث، لكي يستحق لقب باحث، وإلا يأتي عمله مجرد نقل لمعلومات أو عملية تنظير، ومن هذه الميزات:

الفقرة الأولى: المواصفات الذاتية

يوجد عدد من الصفات الذاتية التي يجب أن يتحلى بها الباحث الجيد، والتي يجمع عليها معظم الفقهاء، سنوردها بإيجاز، لتشكّل دليلاً للباحث يسترشد بها في رحلته البحثية الطويلة.

١. **الرغبة**: لا يمكن للباحث أن ينجح في بحثه إذا كان لا يرغب بإتمامه، فأول شروط النجاح في أي عمل هي محبته أو الرغبة فيه.

٢. **الصبر والاستمرارية**: قد يواجه الباحث صعوبات جمة في بحثه، إما بالتفتيش عن مصادر المعلومات والمراجع، أو صعوبات في حياته المهنية والعائلية تؤثر على نشاطه، فعليه ألّا ييأس ويبقى مستمراً في بحثه مهما واجه من صعاب.

٣. **المعرفة والثقافة**: لا يمكن للباحث أن ينجح في بحثه إذا لم يكن لديه المعرفة الشاملة بالموضوع المعالج، لذا عليه أن يوسع قراءاته حول الموضوع ليستخلص منها أفكاراً تساعده في إعداد بحثه، وبما أن معظم المراجع والاجتهادات الحديثة في مجال القانون هي أجنبية، فعلى الطالب أن يدعم ثقافته باللغات الأجنبية، وإلا تعّذر عليه الإتيان بجديد.

٤. **التجرد**: وتعني عدم الانطلاق من خلفيات تعصبية (دينية، مذهبية، سياسية، عرقية،...) واحترام آراء الآخرين، وإن لم تكن متطابقة مع آراء الباحث.

٥. **الموضوعية**: تتكامل مع التجرد، وتعني القيام بتحليل علمي ومنطقي للأمور بعيداً عن الذاتية والتعصب والأفكار المسبقة.

٦. **الأمانة:** وتعني نقل آراء الآخرين كما هي دون تشويه، إضافة إلى أنه في حال الاستعانة بآرائهم يجب الإشارة إلى ذلك في الهامش، أو أن ينسب الرأي إلى صاحبه.

٧. **المواجهة:** عدم التراجع أمام الصعوبات أو التهرب من معالجتها بل يجب التصدي لها.

٨. **الوضوح:** المحافظة على عنصر الوضوح في الأفكار، وحصرها وتركيزها في تسلسل منطقي، ليكون البحث واضحاً وممتعاً للقراءة.

٩. **التجديد:** الابتعاد عن التقليد، والسعي إلى تقديم معلومات جديدة تهم القارئ.

١٠. **عدم المبالغة:** الابتعاد عن استعمال الأسلوب الإنشائي المتكلف، وتجنب الحشو والاستطراد الذي لا يجوز في البحث القانوني خاصة.

الفقرة الثانية:المواصفات الموضوعية:

مثلما هناك مواصفات ذاتية، هناك أيضاً مواصفات موضوعية، يجب على الباحث مراعاتها، ومن أبرزها:

١. الحذر من الخروج عن موضوع العنوان الأساسي المحدد، أو العناوين الفرعية التابعة له.

٢. ألّا يبدي الباحث آراءه الشخصية دون تعزيزها بآراء ذات قيمة.

٣. عدم اعتبار أن هناك حقيقة أو رأياً من الآراء مسلّم بها، لأنه صدر عن أكثرية أوعن لجنة، أو أجمع عليه الفقهاء و الباحثون، وأنه لا يقبل الجدل أو المناقشة.

٤. عدم اعتبار القياس أو المشابهة حقيقة لا تقبل المناقشة.

٥. الابتعاد عن حذف أي دليل أو حجة أو نظرية لا تتفق ورأي أو مذهب الباحث.

٦. عدم اعتبار السكوت عن بعض النتائج حقيقة قائمة.

٧. عدم الاعتماد على المصادر، أو الاقتباسات، أو النتائج، أو التواريخ، غير الواضحة أو غير الدقيقة.

٨. الحذر من الخطأ في شرح بعض المدلولات.

المبحث الثاني: مقاربة عامة للبحث القانوني

تبدأ آلية أي بحث قانوني بتركيب جملة من الوقائع القانونية البارزة. وهو أمر صعب، عادة، على المبتدئين المطلوب منهم تحديد وتحليل الوقائع البارزة، وتحديد النقاط القانونية التي ستبحث. ورغم صعوبة تقديم مقاربة عامة واحدة لأي بحث قانوني، فإننا سنحاول تقديم بعض النصائح العامة التي يمكن استعمالها في المقاربة الأولية لشتى أنواع البحوث القانونية، ابتداءاً من اختيار موضوع البحث وعنوانه، ثم اختيار المشرف والإشراف بشكل عام، وصولاً إلى التعرف الى أقسام البحث الرئيسية .

المطلب الأول: اختيار موضوع وعنوان البحث

يشكل اختيار البحث في الحقيقة صعوبة لدى معظم، إن لم يكن كافة الطلاب المبتدئين، لهذا نجد الطلاب يلجأون إلى أساتذتهم أو زملاءهم السابقين لاختيار مواضيع لأبحاثهم، خاصة في ظل عدم تآليل كافة الأبحاث السابقة، كما في الدول الحديثة، إلا في بعض الجامعات الخاصة. وفي معظم الأحيان يكون الرأي المعطى لهم منسجماً مع ميول الزملاء أو الأساتذة أكثر من انسجامه مع ميول الطالب وقدراته. لذلك إذا كان الاختيار يعود إلى الطالب فهو يبقى المسؤول عن اختيار موضوع بحثه. وسنقوم هنا بسرد بعض النصائح العامة التي تساعد في عملية اختيار مادة وموضوع عنوان البحث.

الفقرة الأولى: اختيار مادة البحث

يتسائل طالب الدراسات العليا، منذ بداية دراسته لمقررات الدبلوم الذي يتابعه، حول أي من المقررات التي سيقوم باجراء بحث الدبلوم بها، هل في المادة التي يفهمها بشكل أفضل؟ أو

بالمادة الأسهل؟ او بالمادة التي يتوفر فيها من يشرف على بحثه؟ إلى آخر ما هناك من تساؤلات تتعلق بتوفر المراجع أو حسب حاجة الكلية والمجتمع ...

وبالرغم من تعذر وضع نصائح تتعلق بكل طالب، فإننا ننصح باعتماد استراتيجية البحث التالية، مع تكييفها أثناء التطبيق وفقاً لأسلوب كل باحث، وبما يتلائم مع الوقائع المحيطة بالموضوع المطروح في أي بحث قانوني[١٣٦]:

أولاً: حدّد الموضوع: تحديد أو معرفة الموضوع المطلوب إجراء البحث حوله.

أ – ما هو الموضوع وما هي الأقسام التي يتألف منها بالضبط؟

ب – إذا كان هناك مسألة معروضة، أجب على الأسئلة التالية: من، ماذا، أين، متى، وكيف ولماذا؟

ثانياً: صنّف المسألة: في أي قانون تريد أن تبحث أو تحت ظل أي قانون هو الموضوع المطروح : جزائي، مدني، دستوري، إداري، دولي...؟

١. كن على اطلاع على تنظيم الجهاز القضائي، لمعرفة من هي المحكمة المعنية بالموضوع، درجة أولى – (منفرد)–استئناف–تمييز، إداري، عسكري...

٢. إبدأ بالتفتيش عن المراجع في أقرب مكتبة لديك، كمكتبة الجامعة التي تدرس فيها لمعرفة مدى توفر المعلومات اللازمة.

ثالثاً: حدد أماكن البحث الممكنة:

أ– القواميس القانونية قد تساعد في تحديد المصطلحات الناقصة لديك.

ب– الموسوعات القانونية تعطيك لمحة عن الموضوع.

---

١٣٦ Christina Kunz and others; **The process of Legal Research: Successful Strategies**, Little Brown and Company, 3rd ed. USA, 1992. P. 14 and after.

رابعاً:استعمل الفهارس لتحديد الصفحات والمراجع، لإيجاد المعلومات حول الموضوع المطروح.

خامساً: استعمل المصادر الأساسية، وبالتسلسل: نص دستوري، قوانين، أحكام، قرارات.

سادساً:استعمل المصادر الثانوية: معاهدات – مجلات قانونية.

سابعاً: ابحث عن أحدث المعلومات: (الطبعات الجديدة– الإصدارات الجديدة).

ثامناً: راجع القرارات القضائية المعنية: (الاجتهادات).

هذه مجرد مقاربة عامة تساعد الطالب على اختيار مادة البحث القانوني، تسمح له بتشكيل فكرة أولية عن المواد التي يمكنه اختيار موضوعه عنها، لكن كيف يتم اختيار موضوع البحث فعلياً؟ هذا ما سنحاول توجيه بعض النصائح التي نعتقد بانها مفيدة في الفقرة التالية.

الفقرة الثانية: اختيار موضوع البحث:

تشكّل عملية اختيار البحث مهمة ليست سهلة، وحاجزاً أساسياً أمام طالب الدراسات العليا، لأن هذا الاختيار الذي سيحدد مسار البحث ومجال التخصص الذي سيسلكه الباحث، سيكون محور نشاطه الفكري لمدة طويلة من الزمن، قد ترافقه طوال حياته الأكاديمية. لذلك يعتبر اختيار الموضوع من أصعب المراحل التي يمر بها الباحث. يقول دارون (Darwen) في هذا الخصوص: "ان تحديد المشكلة البحثية أصعب من ايجاد الحلول لها"[١٣٧].

ويؤيده في هذا الكلام "روبرت مورتون" (Robert Morton Duncan) عندما يتعجب من الوقت الذي قضاه في البحث عن المشاكل التي تحتاج الى بحث وتفسير قائلاً: "... حينما أعود بذاكرتي إلى الوراء، وبعد أن اتممت أبحاثي بنجاح، أرى أن تحديد المشكلة البحثية كان

[١٣٧] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، صفحة ٧٧.

أصعب بكثير من الحلول لها..." [١٣٨] لهذا فإننا ننصح بشكل عام، وبشكل خاص، المبتدئين في الأبحاث العلمية، أن ياخذوا بخلاصة تجارب من سبقهم، ومراعاة القواعد التالية:

١) **مراعاة ميول الباحث:** تشكل محبة العمل أهم قواعد النجاح، وكذلك البحث، فهو نوع من العمل الذي كلما كان موضوعه محط اهتمام الباحث، كلما كانت معالجته أكثر دقة وموضوعية، وبالتالي نجاحاً.

٢) **اختيار البحث من قبل الباحث:** على الباحث أن يختار موضوعاً يرغب بالتعمق بدراسته، لأن الطالب أدرى بميوله ورغباته من غيره، وأن يكون في مجال تخصصه . لهذا ننصح بأن يختار الطالب موضوع بحثه بنفسه، وإذا اقترح عليه أستاذه أو زملاؤه موضوعاً ما، فعليه ألا يتسرع في القبول، إلا بعد التمحيص والاقتناع الشخصي .[١٣٩]

٣) **حداثة وأصالة البحث:** لا تعني الأصالة أن يكون البحث جديداً، بل تعني الأصالة في أشكال المعالجة والمنهج والأهداف، بحيث إذا لم تكن المشكلة جديدة، فبامكان الباحث معالجتها بأسلوب جديد، وصياغة علمية جديدة، ورؤية جديدة، وصور مبتكرة حيث يبدأ الباحث من حيث انتهى إليه الاخرون[١٤٠].

٤) **وجود المشرف المختص والمتفرغ:** لا يمكن للطالب اختيار موضوع بدون وجود مشرف متخصص بالمادة موضوع البحث، ولديه الوقت الكافي للإشراف وتوفر إمكانية مقابلته دورياً.

٥) **حداثة الموضوع:** البحث ما أمكن عن مواضيع غير مبحوثة سابقاً، وإذا كانت مبحوثة، فيجب على الطالب أن يأتي برؤى جديدة أو إعادة ترتيب المعلومات بمنهجية جديدة، على الأقل، مع إضافة النكهة الشخصية إليها. وينصح بمواكبة التطورات التشريعية والقضائية

---

١٣٨ Robert. C. Morton; **Notes on problem finding in sociology today**, NewYork, 1959, p:40.

١٣٩ مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٩٤.

١٤٠ عمار الحسيني؛ **أصول إعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ٧٨.

والفقهية للتمكن من اختيار بحث يتسم بالجدة والحداثة، بالإضافة إلى مراجعة فهارس الرسائل الجامعية والبيبلوغرافيات، وسؤال الزملاء والأساتذة والموظفين للتأكد من عدم وجود دراسة متطابقة مع الموضوع ذاته. ويراعى هذا الشرط أكثر في الدراسات العليا، كالماجستير والدكتوراه، وليس على الأبحات التي يطلبها الأساتذة خلال سنوات دراسة الإجازة.

٦) **أهمية الموضوع:** أي مدى فائدته للطالب نفسه، أو للكلية، أو للطلاب اللاحقين أو التي يحتاجها المجتمع والدولة، وأن يكون للبحث أهمية وقيمة علمية من الناحية النظرية والتطبيقية.

٧) **حصر الموضوع:** وذلك ضمن الإطار الذي يسمح للطالب معالجته بعمق، وبشكل وافٍ، وضمن القدرات أو الإمكانيات والمهارات التي يتقنها، وأن لا يكون كبيراً ومتشعباً. لذلك ينصح بالابتعاد عن المواضيع العامة التي تصلح لكتاب أو لموسوعة ولا تصلح لبحث علمي مطلوب التعمق فيه، وتكثيف الدراسة حوله، وكأننا نختار نقطة من بحر المعرفة ونريد الوصول إلى القاع.[١٤١] فكلما كان الموضوع محدداً وضيّقاً كلما كان الباحث أقدر على المعالجة العميقة والإلمام بأطراف البحث، ويسمح له بالتركيز على نقاطه الأساسية والابتعاد عن السطحية والتسرع، بحيث يسمح له بتقديم إضافة نوعية تظهر شخصية الطالب وكفاءته العلمية.

٨) **توفر المصادر والمراجع:** إن الباحث إجمالاً، وطلاب الحقوق خاصة، ليسوا مثل "جان جاك روسو" ولا "مونتيسكو" ليكتبوا من ذواتهم، بل هم مضطرون للاستعانة بمصادر ومراجع ليجمعوا منها المعلومات، لهذا عليهم التأكد قبل اختيار موضوع ما، من أن هناك مراجعاً في اللغة التي يجيدونها لتساعدهم على إتمام البحث، فعملية البحث ترتبط بوجود المراجع

---

[١٤١] سيد الهواري؛ **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراة**، مرجع سابق، صفحة ٢٦.

والمصادر العلمية والوثائق، لأن موضوعاً بلا مراجع او مراجعه قليلة، يعتبر برأي البعض غير صالح للبحث العلمي، لأن إمكانية استكماله ضعيفة جداً، وقد تكون مستحيلة.[١٤٢]

٩) **إمكانية التوسع اللاحق:** إذا كان الموضوع رسالة ماجستير، يقترح مراعاة إمكانية أن يكون قابلاً لدراسة أوسع وأعمق في بحث الدكتوراه[(١٤٣)]، لكن مع شرط مراعاة ما سيرد في الفقرة التالية.

١٠) **ملاءمة الموضوع لقدرات وظروف الباحث:** يجب أن يتم اختيار موضوع يتناسب مع كفاءة الطالب ومستواه الثقافي والعلمي، واللغة الأجنبية التي يتقنها، فإذا كان طالب القانون العام لا يتقن الفرنسية، فلا ينصح باختيار موضوع في القانون الإداري الذي معظم مراجعه المتوفرة باللغة الفرنسية، بل ينصح باختيار موضوع في القانون الدولي العام إذا كان يتقن الانكليزية مثلاً. كما يجب مراعاة الوقت أو المدة المحددة، فإذا كانت المدة سنة فيجب التأكد من إمكانية معالجة الموضوع ضمن هذه الفترة.

الفقرة الثالثة: اختيار عنوان البحث

يعتبر اختيار عنوان البحث أحد شروط البحث العلمي، أي أن اختياره يخضع لقواعد ومعايير علمية يجب مراعاتها أثناء الاختيار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الاختيار ليس مقدساً، بل يمكن أن يخضع لبعض التغيير عند الضرورة.

وتتوقف كيفية اختيار العنوان على مستوى أو نوع البحث المطلوب، فقد نختاره من خلال المحاضرات في الجامعة أو خارجها، أو من خلال أبحاث سابقة، أو من قراءاتنا في المكتبة أو خارجها، أو من الأنترنت، أو من ما يقترحه علينا المشرف أو الزملاء، أو من ما يلفت نظرنا في المؤتمرات أو وسائل الإعلام....الخ

---

[١٤٢] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٧٦.

[(١٤٣)] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص١٩٩.

وفي جميع الحالات، يجب أخذ موافقة الكلية على الموضوع من خلال الأستاذ المشرف، الذي يجب على الطالب أن يبقى على اتصال معه طيلة المراحل، ابتداءً من اختيار العنوان ومروراً باقتراح المخطط التمهيدي وخلال بدء نشاطاته البحثية وصولاً إلى المناقشة، ليتمكن من الاستفادة من خبرة وتوجيه المشرف في كافة هذه المراحل.

وبالإجمال هناك عدد من المبادئ العامة والاعتبارات الموضوعية والشكلية التي يجب مراعاتها في اختيار العنوان.

أولاً: المبادئ العامة

قبل البدء بأي شيء علينا أن نحلل العنوان المطلوب لنحدد بالضبط ما هو المطلوب منا، وهذا يمكن معرفته من المشرف بالتنسيق معه لتجنب التعميم والتعبير الخاطئ للعنوان. ويشير العنوان إلى موضوع البحث ومجاله. ويراعي في العنوان عادة المبادئ التالية:

١. أن يكتب بعبارة مختصرة ولغة سهلة وواضحة (أن يكون موجزاً).

٢. أن يبدأ بكلمات محورية مثل: – دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات–. أو : المشاكل التي يثيرها تفسير المادة ٤٩ من الدستور اللبناني.

٣. أن يعبر عن جميع التغييرات المستقلة والتابعة.

٤. يفضل أن لا تزيد كلمات العنوان عن ١٥ كلمة أو لا تتجاوز السطر الواحد[١٤٤].

٥. الحد من العناوين البرّاقة: لان العناوين الكبيرة قد تدخل الباحث في متاهات لا يعرف الخروج منها، مثل اختيار موضوع العدالة الدستورية؛ فماذا سيبحث وعلى ماذا سيجيب؟ وما هو الجديد الذي سيصل إليه؟ فالأفصل تحديد الموضوع، مثلاً، اختيار موضوع العدالة الدستورية في لبنان، فهنا تم حصر الموضوع من حيث

---

[١٤٤] جودت عزت عطوي؛ **أساليب البحث العلمي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠، ص 66 .

المكان، أو العدالة الدستورية في لبنان قبل الطائف، فيتم حصر الموضوع بالمكان والزمان.

ثانياً: الاعتبارات الخاصة

بالإضافة الى المبادئ العامة المعتمدة في اختيار العنوان، فهناك اعتبارات خاصة تخضع لها عملية صياغة العنوان من ناحية المضمون ومن ناحية الشكل، بحيث يجب مراعاتها ما أمكن ليأتي العنوان منسجماً مع أصول وقواعد البحث العلمي.

أ: الاعتبارات الموضوعية: (لناحية المضمون)

١. تعبير العنوان عن مضمون البحث ومحتواه (دون زيادة أو نقصان) وبكل دقة ووضوح وإيجاز بشكل يبرز طبيعة الدراسة ومجالها[١٤٥].
٢. يجب أن يغطي العنوان كافة أجزاء البحث المنوي إعداده[١٤٦].
٣. يفضل أن يظهر العنوان نوع المنهج ما أمكن. (دراسة مقارنة – تاريخية – تحليل).
٤. أن يكون دقيقاً ومحدداً وغير فضفاض(لناحية الزمان والمكان والاثنين إذا أمكن).
٥. أن لا يخرج عن إطار البحث القانوني(مثلاً: تأثير قانون الإعدام على الانتماء العشائري).
٦. أن تكون تعابير العنوان منسجمة مع أهمية الموضوع.
٧. أن لا يتضمن عبارات زائدة ولا يكون ضيقاً جداً (كعنوان المقالة).
٨. أن لا يكون على شكل سؤال(مثل: من له الحق بتحريك الدعوى الدستورية)[١٤٧].

---

[١٤٥] ادريس الفاخوري ؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٧١.
[١٤٦] عمار عوايدي؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، مرجع سابق، ص ١١٧.
[١٤٧] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص: ٩٧.

٩. أن يعكس بشكل مكثف جداً إشكالية البحث.

ب:الاعتبارات الشكلية: (التركيب اللغوي)

١. أن تكون الكلمات محددة، مركزة وبعيدة عن أشكال التعميم أو التطويل.

٢. أن تكون واضحة وخالية من الغموض والالتباس وبسيطة وغير مركبة، أي واضحة وحاسمة.

٣. أن تكون مباشرة تسهّل فهم الفكرة ولا تخدع القارئ. (المكتوب يقرأ من عنوانه)[١٤٨].

٤. أن تكون العبارات مستساغة وجذابة تدغدغ ذهن القارئ، وتحرك خياله وعقله، وتشجعه على القراءة.

٥. الابتعاد عن العبارات الدعائية التي تبدو كإعلان تجاري.[١٤٩]

المطلب الثاني: الإشراف على البحث

يقوم بالإشراف على البحوث في معظم الجامعات أساتذة يقومون بدور إرشاد وتوجيه الطالب، للقيام ببحث علمي مكتمل الشروط والأهداف، من خلال علاقة أو صلة تربوية أكاديمية وأبوية تفرض على كل منهما نوع من الواجبات والالتزامات التي سنقوم بالتعرف الى أبرزها بعد أن نلفت النظر إلى أنه ينبغي التمييز بين ثلاث حالات يواجهها الطالب، والتي على أساسها يحدد مجال اختيار المشرف:

---

(148)http://www.lawskool.com.au.

و محمد عثمان الخشت؛ **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1997 ، ص36 .

١٤٩ عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ٩٥.

أ- **الحالة الأولى:** خلال السنوات الدراسية في الجامعة هناك أبحاث يطلبها الأساتذة وتكون عادة بحجم المقالة، وهنا لا مجال أمام الطالب في الاختيار فهو ملزم بإعداد بحثه بإشراف أستاذ المادة.

ب- الحالة الثانية: في مرحلة الدراسات العليا يكون أمام الطالب عدة مجالات وفقاً لعدد المواد التي تابع دراستها، حيث يرتبط الاختيار بعاملي الموضوع والاختصاص: دستوري، إداري، دولي، مالي ،...، بالإضافة إلى أستاذ المادة الذي يمكن له، عادة، فرصة الإشراف على عدد معّين من الطلاب. لكن لا يشترط أن يكون المشرف هو أستاذ المادة نفسه. ويتم التنسيق مع إدارة الكلية، حيث يتم الحصول على موافقة أولية من عمادة الكلية على عنوان البحث واسم المشرف.

ج- الحالة الثالثة: وهي مرحلة اختيار الأطروحة حيث المجال أوسع أمام الطلاب في اختيار المشرف لكن ضمن الاختصاص الذي تابع فيه الطالب دراسته بالماستر، قانون عام أو خاص أو إدارة أعمال، علاقات دولية، ...، كشرط أول، والشرط الثاني هو أن يكون المشرف متخصصاً في ميدان البحث أو في ميدان له صلة وثيقة به، أو كتَب بحثاً قريب منه. ويتم التنسيق لنيل موافقة معهد الدكتوراه الذي أنشئ حديثاً.

وفي جميع الحالات يبقى اختيار المشرف على البحث خطوة أساسية قد يتوقف عليها نجاح العمل أو فشله. وفي حال الفشل فإن الطالب هو من يتحمل نتائجه في أكثر الأحيان[١٥٠].

وكما في اختيار البحث كذلك في اختيار المشرف، هناك حالات تسمح للطالب بالاختيار، بينما هناك حالات أخرى يضيق فيها هامش الاختيار أمام الطالب، كما أن هناك واجبات متبادلة بين الطالب والمشرف لا بد من التعرف إليها.

---

(١٥٠) جان – بيار فرانبير: **كيف تنجح في كتابة بحثك**، الطبعة الأولى، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨، ص٥٩.

الفقرة الأولى: واجبات المشرف: يقوم المشرف بدور التوجيه والرقابة على الباحث، والتوجيه يبدأ مع بداية اختيار الموضوع ويستمر حتى مناقشة الرسالة أو الأطروحة. أما الرقابة فهي تبدأ مسبقة وباكرة قبيل اختيار الموضوع، وتستمر خلال إعداد البحث وتصبح رقابة مؤخرة واستدراكية قبل المناقشة.

ويأخذ دور الأستاذ المشرف بعداً عملياً يتمثل بوضع خبرته أمام الطالب لمساعدته في المنهجية وفي مجال الاختصاص. إضافة الى البعد العملي العلمي، هناك البعد الأخلاقي أيضاً الذي يفرض على الاستاذ أن يقوم بدور الأب الصالح الراعي لتلميذه، والذي يظهر في دور يشبه سلوكيات الأب الصالح الذي يقوم بواجبه بعيداً عن أي مؤثرات غير موضوعية وشخصانية.[١٥١]

وبالإجمال هناك واجبات مشتركة على المشرف ومتعارف عليها في الأوساط الأكاديمية، بغض النظر عن نوع البحث وفي أي اختصاص، من أبرزها:

١. التأكد من أن الطالب قد تفهم بشكل صحيح، موضوع البحث، وعرف الأهداف، وحدّد البحث.
٢. تقديم المساعدة للطالب في إعداد الخطة الزمنية والخطة التمهيدية.
٣. مناقشة الطالب في المادة العلمية وإعطاء الملاحظات تباعاً.
٤. مراجعة النتائج التي توصل إليها الباحث، وتقدير مدى مطابقتها مع موضوع البحث.
٥. تحديد نقاط الضعف والقوة في البحث لمناقشة الباحث وتلافي نقاط الضعف.
٦. دراسة البحث بصفة عامة بعد استكماله لتقديم تقرير يتضمن رأيه في البحث وتقييمه.
٧. على المشرف أن يترك للطالب المجال لإخراج بحثه بأسلوبه وقدراته العلمية الخاصة.

[١٥١] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٩٦ – ١٠٧.

٨. عدم توجيه النقد اللاذع أو الوقوف موقفاً عدائياً من الطالب أو التبرم منه أو السخرية، مهما كان عمل الطالب ضعيفاً أو ناقصاً.[١٥٢]

٩. عدم فرض الآراء الشخصية على الطالب مهما كانت درجة قناعة المشرف بهذه الأراء.

١٠. العمل على كسب ثقة الطالب واحترامه، من خلال التنزه عن الأهواء والتجرد عن الغايات الشخصية، والحرص على بناء علاقة طيّبة، وعقد اجتماعات منظمة للنقاش وتبادل الآراء، ووضع التصحيحات اللازمة.

الفقرة الثانية:علاقة المشرف بالطالب: يوجد بعض الخصائص والميزات التي يتحلى بها المشرف إجمالاً، ومن أبرزها:

١. علاقة أبوية، كما اوردنا أعلاه، تتضمن الإرشاد والتوجيه إلى المصادر والمراجع، والنصائح حول الأساليب الواجب اتباعها.

٢. الابتعاد عن فرض الآراء الشخصية مهما كانت صائبة، لأن الطالب، أولاً وأخيراً، هو المسؤول عن بحثه.

٣. تحديد مواعيد للطالب تتناسب مع سرعة إنتاجيته ومدى تقدمه في بحثه.

٤. تصحيح الأخطاء التي يرتكبها الطالب من الناحية المنهجية أو من ناحية المعلومات الواردة في البحث.

٥. السماح للطالب بطباعة بحثه وتقديمه للمناقشة، عندما يصبح منجزاً ومقبولاً.

[١٥٢] ثريا عبد الفتاح ملحس؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٥.

الفقرة الثالثة: واجبات الطالب نحو المشرف: تحدثنا أعلاه عن واجبات المشرف تجاه الطالب، لكن مقابل هذه الواجبات، هناك التزامات ومسؤوليات على الطالب القيام بها، فإذا كان المشرف هو المدرب والموجه والمرشد، فإن الطالب هو السائق الذي سيتحمل مسؤولية عمله، مما يحتم عليه بذل الجهد اللازم، ووضع خطة عمله بمساعدة المشرف، وعدم الخوف من قلة المعلومات وضعف المنهجية، لأن المعرفة تزداد وتنمو تدريجياً بالصبر والمثابرة[١٥٣]، واضعاً في الحسبان بأن المعلومات قد تُنسى، لكن منهجية التفكير السليم والمنطق يبقيان في العقل. لهذا على الطالب التركيز على مساعدة أستاذه في حقل المنهجية، والحرص على المحافظة على الواجبات التالية تجاه المشرف:

١. أن يدرك الطالب أن احترام المشرف هو كاحترامه لأبيه أو لأخيه الأكبر، وعليه الامتثال لنصائحه واطلاعه على ما يعترضه من مشاكل.
٢. الابتعاد عن الغرور أو الثقة الزائدة في النفس، حتى لو كان أعرف بموضوعه من الأستاذ المشرف، لأنه يبقى دون معلمه من جهة الخبرة في الأبحاث، والنضج والمعرفة والثقافة العامة.
٣. تقبل النقد بصدر رحب حتى ولو كان غير ملزم بالتقيد بكافة آراء معلمه، وخاصة تلك التي لا تنسجم مع قناعته، عندها عليه الاستعداد للدفاع عن وجهة نظره دون مكابرة أو عناد.
٤. يمكن تقديم المسودة الأولى للبحث إلى المشرف، إما فصلاً فصلاً أو مسودة كاملة للبحث، وحسب توجيهات المشرف، وبناءاً على اتفاق سابق بين الطرفين.

[١٥٣] ثريا عبد الفتاح ملحس؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، المرجع السابق، ص ٦٦.

٥. على الطالب الالتزام بالمواعيد التي يحددها المشرف للتمكن من متابعة بحثه. وإذا لم ينجز المطلوب في الوقت المحدد، فعليه الاتصال مسبقاً للاعتذار وطلب تحديد موعد آخر، مع شرح الأسباب التي حالت دون القيام بما هو متوقع منه.

٦. الكتابة بخط مقروء، والأفضل أن يكون مطبوعاً وبحجم واضح (١٤ أو ١٦) وبأسطر متباعدة (١,٥ أو ٢)، وترك حاشية في جوانب الصفحة لتمكين المشرف من وضع الملاحظات والتصحيحات اللازمة على الورقة.[١٥٤].

المطلب الثالث: أقســـام البحـــــــث

لا ينسجم تقسيم البحث المنفذ مع مراحل إعداده، أو بالأحرى لا ينسجم تسلسل خطوات المرحلة التحضيرية مع تلك المتبعة في المرحلة التنفيذية. فلو ألقينا نظرة أولية على أي بحث أو كتاب لرأيناه يتألف من الغلاف (العنوان)، المقدمة، كلمة الشكر والإهداء، فصول البحث، الخاتمة، الملاحق،المراجع والمصادر، الفهارس.

وهذا هو التسلسل المنطقي لأي كتاب أو بحث، لكن عملية الإعداد تختلف، وربما تبدأ بالشكل المعاكس تماماً، باستثناء العنوان الذي يبقى في المرحلة الأولى. فعملياً بعد نيل موافقة اللجنة العلمية نبدأ بكتابة البحث أي متن البحث والخاتمة، وأخيراً نضع المقدمة حتى لو كنا قد أعددنا أجزاءاً كثيرة في الخطة التمهيدية قبل بدء التنفيذ. لكن منهجية العمل تفرض علينا البدء بدراسة المقدمة، التي على ضوئها، وضعنا خطة البحث والتصميم للمعالجة، تاركين ما لم يتم شرحه عن المقدمة إلى المخطط التمهيدي، لذلك سنراعي في المطلب التالي معالجة أجزاء البحث وفقاً لورودها العملي، تاركين صلب الموضوع والصياغة القانونية للفصل الثاني.

[١٥٤] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

الفقرة الأولى: مقدمة البحث: المقدمة هي الباب الرئيسي الذي نطل منه على صلب الموضوع، فهي التي تحفز همة القارئ أو تحبطه، لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن نوايا الكاتب وعن غايته من معالجة الموضوع المطروح، من خلال إظهار الأسباب الرئيسية التي دفعته لاختيار البحث. ونظراً لأهمية المقدمة، فإن الكثير من الباحثين يعتبرونها بمثابة الفصل الأول في كتبهم المكونة من عدة فصول[١٥٥].

فالمقدمة هي دراسة مستقلة وهامة، كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث، وتطرح خطة البحث، وتبرز الأساس الذي بني عليه البحث. وهي، عادة، تخصص للتعريف بالموضوع المعالج ونطاقه وأهميته والفائدة القانونية منه(أهمية الموضوع وانعكاساته على تطوير القواعد القانونية).

فهي ذلك القسم الذي يحتوي على المعلومات التي تأتي تحت العناوين التي يضعها الباحث في المخطط، أو تعرض في الأقسام والفصول والمطالب والمباحث وجميع الأفكار والآراء والنظريات والتحاليل والانتقادات والتعليقات إلى أخره.

كما انها الجزء الأساسي الذي يظهر فيه كل ما بذله الباحث من جهد أدبي وتعابيره واساليبه ولغته، وكيفية استفادته من المراجع والمصادر. وفي المقدمة كذلك تكشف ابداعات الباحث وابتكاراته وشخصيته وأمانته العلمية، وغيرها من مواصفات[١٥٦]. ولن نتحدث عنه كثيراً هنا لان إعدادها وكتابتها، سيتم تناولها في المبحث الاول من الفصل الثاني من هذا الباب تحت عنوان (المخطط التمهيدي للبحث).

---

[١٥٥]عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص٩٢.

[١٥٦] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص:١٢٧.

لكن بالرغم من أننا سنتناول المقدمة بالتفصيل كمرحلة أولى في إعداد المخطط التمهيدي، فإننا سنقوم هنا بالإضاءة على بعض الشروط والقواعد التي يجب مراعاتها في إعداد المقدمة، سواء في المخطط التمهيدي أم في مقدمة البحث النهائية.

أولاً: متى تكتب المقدمة: تعتبر المقدمة وصفاً للبحث، ولا يمكن وضع الوصف بدقة، إلا بعد الانتهاء من العمل، حيث لا يتبلور كلياً إلا بعد اختتام البحث، حيث يصبح بالإمكان عندها معرفة موضوع البحث وشكله وأهميته ومنهجيته بدقة. كما أن الاسلوب القانوني للباحث يتطور بتطور البحث وتقدمه.

وبالرغم من كتابة المقدمة في المخطط الأولي، فان لغة الكتابة في النهاية تتقدم وتتطور، ويصبح بإمكان الباحث أن يستخدم مفردات ولغة قانونية بعد مرور سنوات، كما يحصل أثناء إعداد الأطروحة، حيث تصقل موهبة الباحث وتتطور أساليبه. والكثير من الباحثين يغيرون مسار بحثهم في منتصف الرحلة أو أواخرها وقد يوسعون نطاق الدراسة أو يضيقوه، أو يضطروا للاستعانة بمناهج اخرى.[١٥٧] لهذا فإن كتابة المقدمة يجب أن تتم بعد نهاية البحث، فتكون آخر ما يكتب وأول ما يقرئ.

ثانياً: أهداف المقدمة: تهدف المقدمة إلى إيجاد إطار عمل للباحث، بشكل يمكّن القارئ، أن يفهم علاقتها البحث، لهذا يجب أن تتضمن تحديداً واضحاً للأهداف والمنهجية المعتمدة، مع مجال الدراسة والحدود. ولأنها الممر الأساسي في أي دراسة أو بحث، فيجب أن يعطى انتباه خاص لكتابتها، ولسؤ الحظ لا يقوم الكثير من الباحثين بإعداد المقدمة بوضوح تاركين للقارئ نفسه أن يعرف أهمية الإشكالية التي تدور حولها الدراسة. أبعد من ذلك فكثيراً ما تختلط الإشكالية بأسئلة البحث التي يسعى الباحث للإجابة عليها لتوضيح المسألة المطروحة.

---

[١٥٧] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٧٥.

فإشكالية البحث يمكن أن تأتي أو تنتج من كل مصدر، فيمكن ان تأتي من خبرة الباحث التي عايشها في حياته الشخصية، أو في أماكن عمله، أو أن تأتي نتيجة نقاش مكثف ظهر منذ سنوات أو تطور من خلال النقاشات السياسية بين رجال الحكومة أو البرلمانين.

إضافة إلى هذا، هناك حاجة لتشجيع القارئ أن يعرف ويرى أهمية البحث. فالمقدمة تحتاج أن تظهر مصلحة للقارئ في العنوان المطروح وفي الأسئلة المصاغة، وتضع الدراسة ضمن السياق الأكبر لاهتمامات القارئ. لهذا كله تعتبر المقدمة عنصر تحد هام أمام الباحث.

ثالثاً: عناصر المقدمة: تحتوي المقدمة على عناصر عدة، سنقوم بإيرادها بالتفصيل في الفصل التالي أثناء الحديث عن مقدمة المخطط التمهيدي، وللباحث أن يزيد أو ينقص منها حسب أهمية كل عنصر، وحسب نوع البحث واتجاهه. إنما هناك نقاط أساسية لابد أن تتضمنها مقدمة أي بحث، مثل أهمية الموضوع، والإشكالية، (التساؤلات التي سيتم الإجابة عليها)، والمنهجية المتبعة، والتصميم الأولي. سنقوم بايراد هذه النقاط هنا، ولو تكررت أثناء شرحها في المخطط التمهيدي، مكتفيين بإبراز أهم وظائفها نظراً لأهميتها مع تعديل ما يجب تعديله في نهاية البحث:

١. مدخل تمهيدي يبرز أهمية موضوع البحث.
٢. شرح طبيعة المشكلة العلمية البحثية التي يتناولها البحث بالدراسة، ومدى أهميتها، وذلك بصورة موجزة ومركزة.
٣. دراسة تاريخية للمشكلة (إذا كان ذلك ضرورياً)، حيث يتم استعراض تاريخ المشكلة بالمقدمة، وذلك في حالتين: الأولى إذا لم يكن موضوع البحث ذاته عرضاً تاريخياً، والحالة الثانية: إذا لم يتضمن البحث فصلاً أو مبحثاً مخصصاً للتطور التاريخي.
٤. عرض الدراسات السابقة إذا كان الموضوع قد تناوله باحثون آخرون، مع تناول دراستهم بالمراجعة السريعة، وعرض نتائجها، والإشارة إلى الجوانب التي سيتناولها في دراسته

وأغفلته الدراسات السابقة، وإثبات أن عمله سيضيف شيئاً جديداً إلى ما توصل إليه الآخرون.

٥. شرح الهدف من إجراء البحث، وأسباب اهتمام الباحث بدراسة هذه المشكلة.

٦. الإشارة إلى مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة، وملاحظات الباحث بشأنها، ومدى إيفائها بالغرض المطلوب.

٧. نوع الدراسة والمنهج المستخدم: طريقة البحث أو المنهجية المتبعة، وما إذا كانت قد اقتصرت على الطرق الوصفية التحليلية أو الاستقرائية، أو أية وسيلة أخرى. مثال: تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية استعان فيها الباحث بمنهج أساسي هو المنهج الوصفي الذي يسعى الى وصف وتشخيص موضوع البحث من مختلف جوانبه وكافة أبعاده... أو المنهج المقارن إذا ما إراد مقارنة النظام القانوني المحلي بأنظمة قانونية أخرى، أو مقارنة أحكام قضائية وآراء فقهية أجنبية مع الوطنية[١٥٨].

٨. مدى الحاجة لهذا البحث بالنسبة للكلية وبالنسبة للطلاب، ومدى حاجة المكتبة القانونية إليه.

٩. الطريقة الرئيسية التي اعتمد عليها الباحث (وثائق – قرارات _ مقالات – مقابلات – انترنت. .....) الخ.

١٠.أدوات الدراسة: في حال استعان الباحث بعدد من الأدوات: كتب أكاديمية متخصصة بعض الدراسات – مقابلات شخصية مع بعض المتخصصين في موضوع البحث، استمارات، مقابلات، الخ....

١١.نبذة عن المصادر الأصلية التي لم يسبق نشرها أو تداولها، وتوصل إليها الباحث من

[١٥٨] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٢٦.

خلال بحثه، ومدى تأثيرها وفائدتها.

١٢.الصعوبات التي واجهها الباحث أثناء تحضيره وإعداده للدراسة من حيث النقص في المراجع مثلاً، أو صعوبة تحديد العّينة، أو اختيار البحث. وهذه أمور لا تظهر إلا بعد نهاية البحث، لذلك نرى بأن بند الصعوبات يدرج في مقدمة البحث النهائية، وليس في مقدمة المخطط التمهيدي.

١٣.التصميم أو التقسيم الداخلي للبحث، أي مشتملات البحث أو المخطط: ذكر عناوين الفصول وأسباب هذا التقسيم. (مخطط البحث). وهنا يمكننا إدراج التصميم الذي أوردناه في المخطط مع التعديلات التي آجريناها على البحث .

١٤.كلمة الشكر والتقدير إذا لم يخصص لها صفحة مستقلة[١٥٩].

وفي جميع الاحوال، يمكننا استعمال المقدمة التي نكون قد أوردناها في المخطط التمهيدي مع الاخذ بعين الاعتبار بما ورد أعلاه، ومع مراعاة القواعد التالية:

أ-: يجب الانتباه إلى ناحية جوهرية، وهي أن لا نعالج في المقدمة أسئلة مطروحة، ولا نضع استنتاجات أو خلاصة قد يكون من الواجب وضعها في الخاتمة.

ب-: تدخل المقدمة ضمن الصفحات الأولية، و تأخذ أوراقها ترقيماً بالأحرف الأبجدية.

ج-: هي أول ما يقرأه المشرف أو المناقش أو القارئ، ولكنها آخر ما يكتبه الباحث.

د- أهمية الموضوع هي مقدمة المقدمة، وتصاغ في فقرة أو فقرتين للفت نظر القارئ إلى أهمية البحث وسبب اختياره.

الفقرة الثانية: متن البحث: ويسمى أيضا صلب الموضوع، أو العرض، أو تقرير البحث، أو الجذع

---

[١٥٩] المرجع موقع جامعة المنصورة على الانترنت: **الخطوات المنهجية لإعداد البحوث**.
.http://www.mans.edu.eg

الرئيسي للبحث، حيث يعتبره البعض الجسد الملموس للبحث.[١٦٠]

فاذا كانت المقدمة بمثابة الرأس، فان المتن هو الجسم بما فيه من اطراف وأجزاء وأجهزة، فهو القسم الرئيسي والأكبر منه، الذي يتضمن الأبواب والفصول والمباحث والمطالب، التي تحتوي على المعلومات التي جمعت والأفكار الرئيسية والفرعية التي استخلصت، ومناقشة تلك الأفكار وتبنيها أو نقدها وعرضها باسلوب كتابي، يراعى فيه قواعد الصياغة وقواعد النحو والصرف وقواعد التوثيق والترقيم والتنظيم. وهذه أمور سيتم التطرق اليها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الباب.

الفقرة الثالثة: الخاتمة: إذا كانت المقدمة هي آخر ما يكتب في البحث رغم كتابتها الأولى في الخطة التمهيدية، فمن الأحرى أن تكتب الخاتمة في نهاية البحث، لأن المقدمة تبدأ حيث انتهى الآخرون، والخاتمة تحدد إلى أين وصل الباحث ومن أين سيبدأ الاخرون.

فخاتمة البحث من حيث الشكل، هي آخر ما يتضمنه البحث، وتشكل ملخصاً نهائياً له. وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار والأجوبة، التي توصل إليها، على ضوء تحليلاته المتضمنة في صياغة الموضوع.

لهذا يجب أن لا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث. كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الإشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما. بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث وملخص عن النتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل إليها الباحث. أو بالأحرى هي: "إجابة مختصرة ومركزة ومفيدة عن السؤال الذي طرح في المقدمة....."[١٦١]. فإذا كانت المقدمة تطرح المشكلة، فإن الخاتمة تعرض حلها ببضع صفحات تشكل مختصراً مفيداً للجواب على إشكالية البحث.

---

[١٦٠] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٧٧.
[١٦١] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٢٨.

لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الخاتمة مجرد ملخص لما تضمنه الموضوع من تحليلات، إنما يجب أن تعبّر عن الإجابة التي يقدمها الباحث للإشكالية المطروحة. تلك الإجابة التي توصل إليها الباحث من خلال التحليلات التي تضمنها الموضوع[١٦٢]، يضاف إليها ما يستخلصه من اقتراحات وتوصيات مناسبة.

لهذا يقترح معظم الفقهاء أن تتصف الخاتمة بمميزات معّينة، وتقسم إلى فقرات تتضمن أقساماً أو تغطي نقاطاً محددة. وتسهيلاً للتطبيق، وكي لا يضيع الطالب، نلخص أهم المميزات والأقسام التي يجب أن تتصف بها الخاتمة.

أولاً: مميزات الخاتمة:

١. تتميز بأنها حصيلة البحث بأكملها ولا تشكل جزءاً منفصلاً عنه أو ذائباً فيه.
٢. تجسد النتائج النهائية التي توصل إليها الباحث، من خلال استقصاءاته ودرسه للموضوع.
٣. ترتبط – إلى حد ما – بالمقدمة لأنها تجيب على بعض الفرضيات أو التساؤلات التي تطرح في المقدمة.
٤. تستخدم عادة لإبراز أهم النتائج التي استخلصها الطالب في بحثه.
٥. لا تشكل ترداداً ولا تكراراً لما جاء في المتن، إنما تستعمل لربط عناصر الموضوع بعضها ببعض واستخلاص النتائج من البحث.

ثانياً: أقسام الخاتمة:

تسهيلاً لصياغة فقرات الخاتمة يقترح التقسيم المتسلسل التالي:

---

[١٦٢] د.هاني دويدار، **منهج الدراسات التطبيقية في مجال علم القانون**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٦.

أ: **استعراض ماهية الدراسة**، دون الدخول في التفاصيل، أو وضع وثائق تؤكد أو تبرهن أمراً ما. بل مجرد تلخيص لما هو أساسي في بحثه أو دراسته يؤمّن الربط ما بين المقدمة وباقي أقسام الخاتمة.

ب: **الاستنتاجات والنتائج** والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث.

ينتهي كل بحث بمجموعة من الاستنتاجات التي لا بد من عرضها في الخاتمة كونها أفكاراً مركزة توصل إليها الباحث بشكل دقيق، مثلاً: موقف القانون المقارن في القضية المبحوثة، أو موقف القضاء المقارن من هذا الموضوع، وذلك لتبيان أوجه القصور في التشريع الوطني مثلاً، أو تحديد موقف القضاء الوطني من الموضوع المطروح، وهي أفكار تحدد وجهة نظر الباحث من هذه النقاط.

فإذا كان البحث في العدالة الدستورية فعلى الطالب أن يحدد القصور في التشريع الوطني مثلاً، بعد ان يكون قد حدد موقف التشريع المقارن وكيفية تطبقيه من قبل القضاء ليعطى في الخلاصة وجهة نظر حول هذا القصور.

ج: **المقترحات أو التوصيات** التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل فيها.

تبنى المقترحات على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، ولا بد له من تقديم اقتراحات أو توصيات يراها مناسبة لسد الخلل الذي كشفه مراعياً في ذلك النقاط التالية:

- أن يكون الاقتراح غير وارد في التشريع الوطني
- أن يكون حديثاً ومتناسباً مع التطور الذي وصلت إليه العدالة الدستورية مثلاً في مجال حماية الحقوق والحريات.
- أن يكون الاقتراح منطقياً ومقبولاً وغير منطلق من خلفيات شخصية أو طائفية بل من منطلقات وطنية وعلميه... ومبني على أدلة وشواهد قانونية واقعية سهلة

الفهم والاستيعاب.[١٦٣]

د: **طرح تساؤلات** تشكل مواضيع دراسة في المستقبل (فالموضوع المعالج لا يقفل)، إما للباحث نفسه أو للغير. لأن أهمية البحث لا تتوقف فقط على تقديم الحلول، بل كذلك على الأسئلة التي تثيرها وتؤمّن من خلالها مواصلة التفاعل مع الموضوع وتفتح فيها آفاقاً جديدة لبحوث قادمة.

ثالثاً: الفرق بين الخاتمة والخلاصة:

يعتقد البعض أن الخاتمة والخلاصة تشكلان مفهوماً واحداً لآخر أجزاء البحث، لكن هناك فرق بينهما من حيث الشكل أو من حيث المضمون.

فالخلاصة هي تلخيص حرفي للدراسة وتستعمل لأغراض أخرى غير أغراض الخاتمة، فهي تطلب عادة في المجلات ومراكز جمع الرسائل العلمية، والأبحاث الفكرية التي تقوم بتخصيص صفحات محددة، للتعريف بالمقالات أو الرسائل التي تتجمع لديها، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة موجزة عن فحوى الدراسة والجوانب التي تعالجها الدراسة أو البحث[١٦٤].

بينما تشكل الخاتمة المرحلة النهائية من البحث وإحدى أقسامه الرئيسية، والتي بدونها يكون البحث مشوهاً وفاقداً للإجابة التي يبحث عنها القارئ.

وهكذا، بعد أن اطلعنا على الأقسام الرئيسية التي يتألف منها البحث وأصبح لدينا إلمام بأقسام البحث، أصبح بالإمكان معرفة ما نحتاجه من مراجع للحصول على المعلومات المناسبة والضرورية للقيام بالبحث المطلوب. فكيف يمكن الاستفادة من هذه المراجع للتمكن من تحضير المعلومات؟ وما هي طرق جمعها؟ وكيف يتم حفظها وتدوينها استعداداً لإنجاز البحث؟

---

[١٦٣] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٨٤.

[١٦٤] عمار أبو حوش؛ **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، مرجع سابق، ص:٩١.

المبحث الثالث: تحضير المعلومات لمعالجة البحث

بغض النظر عن نوعية البحث القانوني، تحليلاً كان أم تعليقاً على قرار أو بحث حول نقطة قانونية أو حلّ لمسألة، يتعيّن على الباحث الحصول على معلومات بحثه من خلال المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات التقليدية أو الافتراضية. وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا، وتعتبر من أهم الخطوات التي لا بد من القيام بها في أي بحث. وهناك عدّة قواعد ترشد الباحث إلى تجميع المعلومات الأساسية والضرورية، للتمكن من فهم ومناقشة وإعطاء رأي حول أي موضوع قانوني. كما أن هناك عدة أنواع من المصادر والمراجع القانونية التي يعود إليها الطالب للحصول على المعلومات التي يحتاجها لإنجاز بحثه.

المطلب الأول: مصادر ومراجع المعلومات القانونية

تعتبر النصوص القانونية الوطنية والمقارنة المصدر الأساسي الذي لا يستغنى عنه مهما كان نوع البحث، فعلى الباحث العودة بشكل رئيسي إليها، فهي الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، والتي يجوز أن نطلق عليها إصطلاح " المصادر". ومن أبرز أنواع الوثائق الأولية والأصلية العلمية في العلوم القانونية نذكر:

١. النصوص القانونية الوطنية والدولية.
٢. التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
٣. محاضر ومقررات وتوصيات المؤسسة التشريعية والتنفيذية.(محاضر جلسات مجلس النواب).
٤. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة والمصادق عليها رسمياً.

أما المرجع الأساسي في لبنان لنشر القوانين فهو الجريدة الرسمية، استناداً إلى المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٩ تاريخ ١٢ ت٢ سنة ١٩٣٩ والتي تنصّ على ما يلي: "إن القوانين والمراسيم تصبح من الآن فصاعداً مرعية الإجراء في جميع أنحاء الجمهورية اللبنانية في اليوم الثامن الذي يلي نشرها في الجريدة الرسمية، ما لم يكن هناك نصّ مخالف...".

ويمكن الاستعانة أيضاً بمجموعات القوانين الموجودة في المكتبات، ولو لم تكن من مصدر رسمي أو تحت إشراف رسمي. ومن هذه المجموعات نذكر: مجموعة القوانين اللبنانية أو مجموعة صادر ومجموعة التشريع اللبناني، أو مجموعة أبي نادر، والمشتمل في التشريع اللبناني[١٦٥].

لكن المبدأ هو العودة إلى النصّ الأصلي، سواء صدر باللغة العربية أو الفرنسية، لأن النصوص القانونية اللبنانية قد وضعت أصلاً باللغة الفرنسية وتم ترجمتها، وأحياناً جاءت الترجمة في غير محلها.

الفقرة الأولى: مراجع التطبيق والتفسير: بعد تحديد النصّ أو النصوص المعنية بالموضوع، يبدأ البحث في مراجع تطبيق وتفسير تلك القواعد والنصوص، وفقاً للتسلسل التالي:

أ- المراجع القضائية التي تهتم بنشر قرارات المحاكم .

ب- المراجع الفقهية، بما فيها من دراسات أو مؤلفات عامّة ، أو متخصصة.

ج – الدراسات العامّة أو المتخصصة

أولاً : المصادر القضائية

[١٦٥] ماري الحلو رزق؛ **في منهجية العلوم القانونية**، دار نعمان للثقافة، جونية، ٢٠٠١، ص٨٦.

تعتبر المجموعات والموسوعات القضائية التي تحتوي الإحكام القضائية من المصادر الهامة التي يحتاجها الباحث القانوني[١٦٦]، فهناك مراجع قضائية رسمية، كالنشرة القضائية اللبنانية التي تصدر عن وزارة العدل منذ أول العام ١٩٤٥، ومراجع شبه رسمية مثل مجلة العدل التي تصدر عن نقابة المحامين في بيروت منذ العام ١٩٦٧ وهي مجلة فصلية، وهناك مجلات قانونية وخاصة، وبعضها يختص بنوع من الاجتهادات لا مجال لذكرها الآن.[١٦٧]

إنما نلفت النظر إلى أن الأفكار القضائية لا تنشر وفقا لأهميتها، بل يتم ذلك بمبادرات فردية، ومعظم القرارات التي تنشر هي في العاصمة أو المحافظات القريبة، كما أن معظم المجلات القضائية ليست متخصصة بل شاملة (جزائي- إداري- مدني....)، وأبرزها مجلة القضاء الإداري، وهي مجلة سنوية تصدر عن مجلس شورى الدولة في وزارة العدل منذ العام ١٩٨٤. والكتاب السنوي الذي يصدر عن المجلس الدستوري.

لذلك ينصح بما يلي :

١. يجب قراءة القرار المنشور قراءة معمّقة ولا يكفي التلخيص، لأنه لا يعّبر عن جوهر القرار، ولأنه لا يتناول المسألة الأساسية والمركزية التي عالجها القرار.
٢. يجب، وضروري جداً، العودة إلى القرارات الحديثة، فقد يكون فيها موقف جديد أو معدل للموقف السابق.
٣. ضرورة العودة، أساساً، إلى قرارات المحكمة العليا (محكمة التمييز أو مجلس شورى الدولةأو المجلس الدستوري)، لأنها تقول القانون، وموقفها هو الاجتهاد، حتى ولو كان وحيداً.

---

[١٦٦] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية** ؛ مرجع سابق، ص ١٣٣.
[١٦٧] عكاشة عبد العال وسامي منصور؛ **المنهجية القانونية**، مرجع سابق، ص٢٢.

٤. ضرورة العودة إلى سجلات الأحكام لدى المحاكم (سجلات قرارات المحاكم العليا)، لأن هناك قرارات مهمة، وفيها اجتهاد جديد، وقد تكون غير منشورة.

ثانياً: المصادر والمراجع الفقهية:

نعني بالمصادر والمراجع الفقهية كل مرجع تناول موضوع البحث، رغم اختلاف درجة أهميتها، وتتخذ أشكالاً متعددة وأعدادها لا تحصى ، ابتداءاً بمصادر النظريات القانونية والوثائق والأعمال التحضيرية، ومن المقالة وصولاً إلى الموسوعة:

١- مصادر النظريات القانونية:

هناك العديد من الكتب التي تحمل نظريات معروفة في القانون كان لها دورا أساسيا في الفكر القانوني، ابتداءاً من "توماس هوبز" (Thomas Hobs) و"جان لوك" (Jean Lock) و"جان جاك روسو" (Jean Jacques Rousseau)، ونظريات العقد الاجتماعي وبيكاريا (Cesare, Marquis of Beccaria) وأطروحته حول الجرائم والعقوبات، ومونتسكيو (Montesquieu) ومبدأ فصل السلطات الخ.....

٢- الوثائق والأعمال التحضيرية: يحتاج الباحث عند التعمق في دراسته إلى العودة لوثائق قانونية أصلية، مثل نصوص المعاهدات، أو بعض الرسائل الرسمية التي كان لها آثارا قانونية معيّنة، وأحيانا يحتاج إلى العودة إلى الأعمال التحضيرية من مناقشات ومداولات تتعلق بتشريع ما. أضف إلى ذلك الأسباب الموجبة التي تبّين أسباب صدور تلك التشريعات، وكلها أمور تساعد على فهم التشريع وفلسفته[١٦٨].

٣-الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس: الموسوعات والمطولات، وفي شتى ميادين القانون، مثل موسوعات "داللوز" (Dalloz): "الدليل العملي". وكل منها يتناول مختلف فروع القانون، إما

[١٦٨] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٣٤.

على أساس الأحرف الأبجدية (موسوعة داللوز)، وإما على أساس المواد القانونية، وبعضها بدأ يتم ترجمتها إلى العربية، مثل مجلة القانون العام وعلم السياسة (Droit Public De La Science Politique) – تصدر كل شهرين عن (L.G.D.J) – ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، وتوزعها دار مجد المؤسسة اللبنانية للدراسات والنشر والتوزيع، ولكنها مع الاسف، توقفت عن ترجمتها.

٤-**الوسيط:** وهي أقل من موسوعة وأكثر من كتاب، مثل الوسيط في شرح القانون المدني للسنهوري . – الوجيز في القانون الدولي لـ أدمون نعيم– القانون الدولي الخاص لـ تيان.

٥-**الكتب المتخصصة:** وتتناول موضوعاً يعطيه المؤلف كل اهتمامه مثل (الوسيط في القانون الدستوري) د. زهير شكر أو د. إدمون رباط. او كتاب العدالة الدستورية للدكتور شكر وما شابه.

٦-**الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية:** العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية، القانون الإداري، الدستوري، العلوم السياسية، القانون المدني، التجاري، إلخ.... .

٧-**المراجع الالكترونية:** تعتبر شبكة الوب العالمية، حالياً، من أهم وأغزر مصادر المعلومات حيث يوجد العديد من المواقع الالكترونية المتخصصة بالمجال القانوني، ومنها مجّاني ومنها مقابل مبالغ مالية، وبجميع الحالات يتوجب على الباحث التدقيق فيها، والتحقق من مصدرها ورصانتها وقيمتها العلمية.

ثالثاً: الدراسات العامّة أو المتخصصة: ونعني بها كل الدراسات التي تتناول الموضوع الذي ندرسه من بحوث و ملاحظات وتعليقات .

١- **الأطروحات والرسائل القانونية الأكاديمية المتخصصة:** وهي مجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية. والعديد منها غير منشور، وتعتبر من المراجع التي يمكن العودة إليها في البحوث القانونية.

٢- **الدراسات:** تكون إما بشكل مقالات فقهية قانونية (Chronique)، وإما بشكل تعليق أو ملاحظات على قرارات المحاكم. ينطلق فيها الباحث من حيثيات القرار والوقائع إلى بناء رأي فقهي من خلال تقييمه للقرار المعالج، وبيان أبعاده، مثل ما يصدر حول قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تصدر بكتيبات بالإنكليزية، ويمكن مراجعتها بواسطة الإنترنت على موقع المحكمة. وهناك المقالات العلمية المتخصصة، وأحكام القضاء والنصوص القانونية، مثل نشرة وزارة العدل والدوريات المتخصصة.

٣- هناك شروحات للنصوص القانونية وفقاً لترتيب المواد (١- ٢- ٣ -...) مثل: "الياس أبو عيد" وشرح أصول المحاكمات الجزائية أو المدنية الذين يصدران حالياً، أو "شارل فابيا" و"بيار صفا" في شرح قانون التجارة اللبناني.

ملاحظة: المراجع بالعربية لا تكفي، ولا يمكن للطالب أن يجتاز مرحلة الدراسات العليا، إن لم يتقن إحدى اللغات الأجنبية.

الفقرة الثانية: حصر المراجع:

أمام كثرة المصادر والمراجع، وخوفاً من الضياع والإحباط لا بد من منهجية عمل تتمثل بحصر المراجع أولاً، وينصح بمراعاة التسلسل التالي:

١. نبدأ بالمراجع العامة ثم الخاصة، أي نبدأ بالموسوعات ثم نعود إلى الوسيط ثم الكتب ثم الأطروحات أو الرسائل ثم المقالات والتعليقات. فبالدراسة العامة نشكل فكرة واضحة وشاملة عن الموضوع الذي نعالج، ثم تأتي الدراسات المتخصصة لنتعمق في الموضوع بالمدى وبالعمق (أفقياً وعامودياً).

٢. نبدأ بالمراجع الحديثة والطبعة الأحدث، دون تجاهل القديمة عند الضرورة.

٣. المعلوماتية القانونية: والتي أصبحت علماً قائماً بذاته، ويفتح آفاقاً لا حدود لها، حيث يمكن الحصول على المعلومات المطلوبة بأسهل الطرق.

٤. تصنيف المراجع حسب أهميتها، وحسب أهمية المكانة العلمية للمؤلفين.

٥. تحديد الضروري: عند تعدد الكتب أو الدراسات وضيق الوقت يمكن قلب الموضوع رأساً على عقب، بالذهاب مباشرة إلى الخاص أو المراجع المتخصصة بالموضوع (مثل دراسة أو مقال أو تعليق)، ومن ثم نحدد ما هو ضروري للتعمق فيه[١٦٩].

الفقرة الثالثة: قواعد استعمال المراجع

يواجه الباحث المبتدئ حالة من الإرباك والضياع في كيفية الاستفادة من المراجع وكيفية التعامل مع المراجع غير الموثوقة، وفي حال كانت موثوقة، فكيف يتعامل مع الآراء المختلفة والمتناقضة أحيانا، والموجودة في مصادر متعددة، مما يفرض على الباحث أن يحلل مصادره بدقة وبعين ناقدة. هناك بعض الاقتراحات والنصائح التي نعتقد أنها تساعد الباحث المبتدئ على الاستفادة من المراجع.

أولا: تحديد المراجع المناسبة: لنتمكن من تحديد أي مرجع مناسب أو مدى إمكانية الاستفادة منه، فإن المدخل المباشر إليه هو الفهرس. وتحتوي المراجع إجمالاً على نوعين أو ثلاثة من الفهارس: الأولى هو فهرس تحليل للمواد ويسمى فهرس الموضوعات، وهو عبارة عن تصميم موسع يحتوي الأقسام الرئيسية والفرعية، يقابلها رقم الصفحة لكل عنوان وارد في هذا الفهرس، حيث يتمكن الطالب من خلال هذا الفهرس من معرفة الصفحات التي يمكنه الاستفادة من المعلومات التي تحملها، وهذا النوع من الفهارس هو المتوفر عادة في المراجع العربية.

[١٦٩] فايز محمد حسين وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص٧٦.

أما النوع الثاني فهو فهرس هجائي يحتوي على كافة المصطلحات أو المفاهيم التي جرى بحثها في المرجع، مع رقم المقطع أو الفقرة التي عالجتها، أو الصفحة التي وجدت فيها، وهو عادة، موجود في المراجع الأجنبية.

كما هناك فهرس الأعلام وهو فهرس بأسماء كافة الأشخاص الذين وردت اسماؤهم في المرجع ورقم الصفحة، أو الصفحات لكل منها، وهذه طريقة تعتمد في الكتب الأجنبية ونادراً ما تعتمد في الكتب العربية.

ثانياً: طريقة التفتيش في المراجع الالكترونية:

أوجدت التكنولوجية الحديثة حلاً نموذجياً للتفتيش عن المعلومات، من خلال ما يسمى بالمعلوماتية القانونية، والتي تضم مختلف أنواع المعلومات القانونية، من تشريع واجتهاد وفقه وبحوث ورسائل،.... يتم إدخالها بواسطة شبكات متخصصة، إما في أقراص او أسطونات أو بواسطة شبكة الانترنت، وهي تمكن الطالب من استرجاع بعض المعلومات والاستعانة بها في بحوثه عن طريق عدة مداخل، مثل اسم المؤلف، أو عنوان الكتاب، أو الموضوع، أو الكلمات المفتاحية، وهناك تحول كبير من الفهرسة التقليدية نحو الفهرسة الالكترونية لأسباب عديدة، أبرزها: الكم الهائل من المعلومات المخزنة، والسرعة العالية في استرجاع المعلومات والتحديث الفوري للبيانات، وإمكانية الترتيب والفرز المتعددة، بالإضافة إلى ما توفره من جهد ووقت ومال.

ويتم بداية البحث عن المعلومات بالعودة إلى فهارس الكتب حيث هناك أنواع مختلفة من الفهارس التي تستخدم في المراجع ومراكز المعلومات، والتي تعتبر كل منها مفتاحاً لمعرفة مدى توفر معلومة معيّنة من مرجع معين، ومكان وجودها، وأبرزها فهرس المؤلفين.

ثالثاً:القراءة النقدية وتقييم المراجع:

يجب اختصار المراجع إلى الأكثر قيمة للمسألة المطروحة، مما يفرض على الباحث أن يقوم بتصفح الكثير من الكتب والمقالات ليحدد أي منها الأفضل لموضوعه. ومن الطبيعي أن التسرع يؤدي الى ارتكاب أخطاء، فالأفضل التروي في التصفح للتوصل الى تحديد عدة مصادر تستحق التمعن.

بعد تحديد المصدر الذي يبدو لنا حاسماً، على الباحث أن يقرأه كله لكن بتمعن هذه المرة، وتجنب القراءة المتقطعة أو ما يسمى بالغارة أو النهب (Raiding)، فإذا ما اعتقد الباحث أن فكرة ما سيستعملها فعليه أن يقراء كل شيء حولها. وإذا رأى فكرة ما أخذها المرجع من مرجع آخر، فالأفضل العودة إلى المرجع الأساسي.

رابعاً- أخذ ملاحظات كاملة

يمكن أن يخسر الباحث بسهولة ما ربحه بالقراءة باهتمام إذا لم يدون ملاحظات تعكس نوعية أفكاره، لذا يقترح تدوين الملاحظات على البطاقة، أو على الحاسوب ضمن ملف خاص وفقا لما يلي:

١ – يدّون على رأس الصفحة من الجهة اليمنى اسم المؤلف وعنوان المرجع ورقم الصفحة.

٢- وعلى الجهة اليسرى العنوان الذي اعتمده في المخطط التمهيدي والذي تأتي المعلومات تحت إطاره.

٣- يضع التلخيص أو الاقتباس المباشر على جسم الصفحة مع ترك فسحة لفكرة أخرى، وإذا وضع ملاحظاته أو مقتطفات إخرى، فنقترح اعتماد لون آخر وإضافة ملاحظة للتذكير، مثل تعليق شخصي أو تعليق فلان.

٤- على الباحث أن يضع على الزاوية اليسرى أسفل البطاقة أو الصفحة: رقم هاتف المكتبة، أو اسم المكتبة، أو اسم صاحب الكتاب، بمعنى أين يجده إذا ما احتاجه.

خامساً: الحصول على معلومات بيبلوغرافية كاملة

ننصح بتسجيل كافة المعلومات البيبلوغرافية حول المرجع الذي سيستعمله الباحث، وعدم الاعتماد على الذاكرة التي قد تخذل أو تخدع. وإذا صّور الباحث مقطعاً من كتاب فيجب تصوير صفحة العنوان وتاريخ النشر على الجهة الأخرى ورقم هاتف المكتبة.

وإذا كان المرجع من الانترنت، فيجب تدوين اسم المصدر الالكتروني بالاضافة الى التاريخ، وأين ومتى حصل عليها.

سادساً: احترام حقوق النشر

عندما يأخذ الطالب ملاحظات، عليه أن يميز بين الاقتباس الحرفي وبين الاقتباس بتصرف (أي اعادة صياغة الفكرة بلغته)، وبين التلخيص... وإلا سيتهم بالغش، لذلك مهما كانت الطريقة التي سيتعتمدها للاستعانة بمعلومات من الغير، فعليه ان يذكر المرجع ورقم الصفحة، لهذا ينبغي أن لا ينسى الإشارة إلى رقم الصفحة كلما دون ملاحظة[١٧٠].

المطلب الثاني: حفظ المعلومات

[١٧٠] Wayne C. Booth, Gregory G. Colomb, Joseph M. Williams**; The Craft of Research**, the university of Chigaco press, USA., 1995, p: 73.

يواجه الطالب الذي ينظم بحوثه الأولى مشاكل عديدة، منها الفوضى في القراءة وتدوين الملاحظات عن المراجع المختلفة، دون الانتباه لأهمية التنظيم في هذا العمل الدقيق، فنجد الكثيرين يملّون من البحث ويفقدون الثقة بأنفسهم فيتخلون عن متابعة دراستهم.

وتتمثل المشاكل التي يواجهونها فيما يلي: سوء التنظيم وعدم القدرة على ترتيب الملاحظات المدونة، وعدم القدرة على ربط المعلومات ببعضها البعض، وفقدان المصدر الذي أخذت منه المعلومة. لهذا على الطالب الاعتماد على أسلوب منظم يسهل عليه تدوين وجمع هذه المعلومات؛ أي على الطالب أن يعرف أين سيضع المعلومات التي سيجمعها قبل البدء بتدوينها.

وهناك عدة طرق ووسائل لحفظ المعلومات أحدثها الحاسوب أو الكمبيوتر، لكن أكثر الأساليب استعمالاً يسمى أسلوب البطاقات، والتي يمكن اعتمادها في الكومبيوتر.

الفقرة الأولى: نظام البطاقات في تحضير البحث:

هناك عدة أشكال وأحجام من البطاقات التي يمكن للطالب استعمالها بغض النظر عن مستواه الأكاديمي، وهي تستعمل لتدوين أسماء المصادر أو المراجع التي يعتمدها في بحثه، وبعض هذه البطاقات مسطر على الوجهين أو على وجه واحد.

وأياً كانت أشكالها، فالمهم هو أسلوب استعمالها وطريقة تنظيمها، ويفضل الطلاب عادة حجماً مقبولاً من البطاقات (٧,٥-١٢,٥ سم أو ٦-١٤ سم) مع إيجاد وسيلة لحفظ هذه البطاقات كي لا تضيع (كرونو أو حقيبة، أو صندوقة)، وينصح الطالب بما يلي:

أولاً: نوع المعلومات

١. يجب أن تمثل كل بطاقة مصدراً أو مرجعاً واحداً فقط، وإذا ما استدعى الأمر تفرد أكثر من بطاقة لمصدر واحد في حال الاعتماد عليه أكثر من مرة.

٢. يدون على البطاقة اسم المؤلف وعنوان المصدر، إسم الناشر، الطبعة، تاريخ النشر،....

مكان النشر، ورقم الصفحة المقتبسة.

٣. في حال وجود أكثر من مؤلف لكتاب واحد يتبع نفس الأسلوب، إنما يكتفي بأول اسم وزملاءه.

٤. إذا كان المصدر أحد الدوريات فنتبع الأسلوب التالي: اسم المؤلف، عنوان الموضوع أو الدراسة ، اسم المجلة أو الدورية، المجلد، جزء المجلد، السنة – الشهر – اليوم والتاريخ، الصفحات المعنية. وإذا كان الأمر يتعلق بدراسة منشورة في تلك المجلة نذكر اسم الكاتب– عنوان الدراسة – المجلة التي وردت فيها، وتحت أي عنوان.

ثانياً: الملاحظات المدونة: على الوجه الثاني للبطاقة وتحت المعلومات الأولى تدون المعلومات شرحاً أو تلخيصاً، أو ....أو اقتباساً نضعه بين قوسين ليعرف القارئ أن الكلام للمصدر وليس للباحث.

ثالثاً: الأفكار الشخصية: الملاحظات التي يدونها الطالب من آراء شخصية وأفكار ترد إلى ذهنه أثناء البحث.

رابعاً: لون البطاقة: نستعمل البطاقات الملونة للتمييز بين المواضيع.

الفقرة الثانية : طريقة الملف أو الإضبارة: يقوم عندها الطالب بتخصيص ملف لكل قسم أو فصل في البحث، ويكتب عنوانه على غلاف الملف، ثم يقوم بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا القسم أو المطلب في الملف الخاص به، على أن يرتب هذه الملفات وفقاً للتصميم الذي وضعه.

ويمكنه الاستعانة بنظام التصوير (photocopy) بعد تحديد الصفحات التي يعتقد الطالب أنها تتعلق ببحثه ويقوم بتصويرها، ويكتب في أعلاها المعلومات اللازمة حول المرجع الذي صدر منه، إضافة إلى المطلب أو الفصل أو...، كما في الطريقة الأولى.

الفقرة الثالثة: التدوين عن طريق الكومبيوتر: أحدثت التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا تغييراً أساسياً في معظم النشاطات المتعلقة بالبحث العلمي، حيث أدخل الحاسوب في المكتبات، وبدأت الأجهزة الالكترونية تحل محل الورق، من مراجع وكتب، ومستندات ورقية، ولم تعد الطرق التقليدية أساسية في حفظ المعلومات، بل اصبحت اقراص اللايزر من أهم وأسهل وسائل حفظ وتدوين المعلومات، حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في القرص أو الكومبيوتر ويقوم بتنظيم ملفات في داخله، وفقاً لتقسيم بحثه.

وتسمى هذه الطريقة بطريقة الملف الالكتروني أو الطريقة الاكترونية باستخدام الحاسب الآلي وهي صور الكترونية من نظام الملف الورقي (Electronic Folder) أو نظام التجميع الالكتروني (Electronic Documentation).

يقوم الباحث بإنشاء حافظة لملفاته أو دوسية تسمى (Folder) ويقسم هذه الحافظة الى عدة ملفات (Files) ويسمى كل منها باسم فصل أو قسم وفقا لتصميم بحثه، حيث يقوم الباحث بتدوين المعلومات التي يأخذها من المراجع في مكانها المخصص، وفقاً لقواعد التدوين التي سترد في المطلب التالي.

ولكن رغم سهولة وبساطة هذه الطريقة، فهناك عدة أخطار، أبرزها: خطر ضياع المعلومات في حال حصول خطأ أو عطل أو الإصابة بفيروس معّين، إضافة إلى الخطر المعروف بالنسخ واللصق (Copy and paste)، حيث ينقل الطالب المعلومات كما هي ويلصقها ببحثه دون أن يقوم بتحليلها وتركيبها وصياغتها بلغته فيأتي عمله " توليف علمي" وليس تأليفاً علميا[١٧١]، ويخرج عن قواعد البحث العلمي، وهو أمر من السهل اكتشافه إما بالطرق الالكترونية أو من خلال تنوع أساليب الكتابة. لذلك فإننا نقترح العمل بالقواعد التالية:

[١٧١] فايز حسين، وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص: ٨٣

١- قراءة المعلومات المطلوبة في مراجعها او مصادرها لمقارنتها ثم صياغتها بأسلوب الباحث قبل تدوينها في ملفه مع الاشارة إلى المرجع المأخوذة منه.

٢- إذا رأى الباحث أنه سيستعين بجمل أو فقرات كما هي وبلغة المصدر، فيجب الإشارة إلى ذلك بالهامش بوضعها بين قوسين وفقاً لقواعد التدوين.

٣- الإشارة الى مصدر كل فكرة أو معلومة وفقاً لقواعد الاستعانة بالمراجع مباشرة، وعدم ترك ذلك لنهاية البحث لتحاشي النسيان وضياع المرجع، وخوفا من حصول خلل في ترتيب الهوامش الكترونياً، مما يخل بمبدأ الامانة العلمية.

٤- اعتماد مبدأ وجود أكثر من نسخة الكترونية على الكومبيوتر، وقرص مدمج (Flash memory) أو (CD) وتجديدها مباشرة (Update) بعد أي إضافة أو حذف أو تعديل.

المطلب الثالث: تدوين المعلومات

بعد تحديد المراجع المتعلقة بموضوع البحث، ينتقل الباحث إلى المرحلة الأساسية وهي قراءة هذه المراجع والمصادر قراءة نقدية تحليلية، ليتمكن من اختيار ما يناسب موضوعه حيث يبدأ بصياغة وتدوين المعلومات ذات العلاقة الوثيقة ببحثه في أبواب أو فصول، أو تحت العنوان الذي يناسبها، ويطلق البعض على هذه المرحلة اسم التقميش[١٧٢]، وهو إما يقوم بالاستعانة بالأفكار، باختصارها أو بنقل الفكرة عامة، أو بشرح ومناقشة المعلومات، وإما يقوم باقتباس المعلومات أو بنقدها.

[١٧٢] ثريا ملحس؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، مرجع سابق، ص ١٢٧.

الفقرة الأولى: التقميش: يتم التقميش أو التدوين من مصادر مختلفة، كالكتب أو البحوث الجامعية أو المقالات أو المقابلات أو الملاحظات، وغيرها، لكي يقوم بتدوينها في المكان المناسب، مستعيناً بالمخطط التمهيدي[١٧٣] الذي وضعه.

وتعد هذه المرحلة من أدق مراحل البحث حيث ترتبط مباشرة بمرحلة القراءة التي تزود الباحث بالأفكار والمعلومات، ويقوم هو بتدوينها وفقا لقواعد متعارف عليها، وليس هناك من قاعدة محددة لهذا التدوين، بل قواعد تتغير بتغير طبيعة البحث، وباختلاف الباحث. ومن أبرز الطرق المتعارف عليها في الاستعانة بأفكار الآخرين نذكر ما يلي:

أولاً: طريقة شرح المعلومات (Paraphrase- Note):

تعني أن يقوم الطالب بالتعبير عن أفكار الآخرين بلغته الخاصة وبمهارة. ويتم ذلك من خلال قراءة المعلومات وتلخيصها بأسلوب شخصي، ومناقشة بعض الأمور، والتعقيب عليها، وتوضيح بعض النقاط والأفكار، مع إضافة ما يمكن عليها من آراء.

ويمكننا اعتماد الاستراتيجية التالية:

١. عندما نكون في مرحلة جمع المعلومات، ورأينا موضوعاً يناسب بحثاً، لا نطبع أو نكتب كل الموضوع إلّا إذا أردنا الاقتباس منه حرفياً.
٢. إذا أردنا أن نستعين بمعلومات من مرجع ما، ندّون ملاحظة على بطاقة خاصة، مع الفكرة أو النقطة الأساسية التي سنحصل على المعلومات منها.
٣. نشرح المعلومات بكلماتنا الخاصة وليس بلغة المصدر، حتى لو التقت مع الفكرة الأساسية.
٤. نحول الأفكار من ملاحظاتنا إلى جمل مفيدة.

[١٧٣] خصصنا الفصل التالي والمستقل للمخطط التمهيدي نظراً لأهميته.

٥. علينا أن لا ننسى ذكر الصفحة التي أخذنا منها المعلومات والتي ستستعملها كمرجع لاحقاً.

٦. علينا العودة إلى المرجع للتأكد من أن معلوماتنا صحيحة، وأننا نقلنا الأفكار بكلماتنا[١٧٤].

وعندما يأتي دور الكتابة في البحث يصبح الأمر أسهل علينا من جهة الاستعانة بالمراجع، لأن المعلومات تصبح شبه جاهزة أمامنا ومصاغة بلغتنا.

ثانياً : طريقة تلخيص المعلومات :

التلخيص او اختصار المعلومات (Precis– Note): هو ذكر النقاط الأساسية لنص ما، ويختلف التلخيص عن شرح المعلومات (Paraphrase) نقطة نقطة، وهو أسهل من شرح المعلومات، إنما يحتاج إلى مهارة والتزام بالمحافظة على أهم الأفكار وعلى أسلوب المؤلف، كي لا تطمس المعلومات الرئيسية. والتلخيص عمل قانوني وفني يعني الاكتفاء بالنقاط الأكثر ضرورة (أهم الأفكار الأساسية) من عمل شخص آخر ، حيث نشرحها أو نلخصها بلغتنا، لكن يجب أن نشير إلى المرجع في الهامش.

والتلخيص وشرح المعلومات هما في العادة عمليتان متداخلتان في كتابة المقالات القانونية، وتسمحان لنا بالسيطرة أكثر على البحث أو المقالة من الاقتباس. فقد تكون الفكرة مناسبة للمقالة وليس الكلمات. لكن يجب أن نتذكر أنه علينا الاكتفاء بمعلومات متنوعة بما يكفي لدعم رأينا، وإعطاء المثل المناسب للأفكار التي تطور هذه الآراء، والأفكار المأخوذة من آخرين.

---

(١٧٤) http://www.utoronto.ca/writing/qotations.html.

فعند تلخيص مقطع ما، فنحن نحتاج إلى استشفاف معنى المقطع، ومن ثم نضع بعباراتنا الشخصية النقاط الأساسية الواردة في المقطع المستعمل. والتلخيص عادة أقصر من طريقة شرح المعلومات[١٧٥].

ثالثاً : طريقة إجمال المعلومات (Summary– Note):

إجمال الشيء معناه إلغاء تفصيلاته، مثل التلخيص، إنما نعني به تلخيص إجمالي للنص بلغة الطالب (Synopsis) وتعبيره وأسلوبه، حيث يدّون أهم المعلومات بدون تعليق أو تدخل أو نقد.

وسواء شرحنا المعلومات أم لخصناها أم أجملناها، وإن قمنا بتحليلها والتعليق عليها، فما دمنا قد استقينا المعلومات من الغير فتسمى تلك العملية **(الاقتباس مع تصرف)**[١٧٦]، أو الاقتباس غير الحرفي[١٧٧]، وتعني كلها اقتباس المعنى مع التصرف في اللفظ عن طريق الاختصار أو الشرح، بشرط أن لا نتجاوز قصد المؤلف، بحيث ننسب إليه غير ما قصده[١٧٨]، وهي تختلف عن طريقة اقتباس المعلومات.

الفقرة الثانية: اقتباس المعلومات (Quotation- Note): يقصد به النقل الحرفي للمعلومات من مؤلفات الغير واستخدامها في سياق البحث؛ أي أنه نقل حرفي للفكرة دون أي تعديل أو تغيير أو تصحيح، لأنه بمثابة نقل رسالة من المرجع إلى القارئ، مما يستوجب الدقة والانتباه وعدم الإسراف في الاقتباس كي لا يفقد الباحث شخصيته[١٧٩]. ويمكن أن يتم اقتباس المعلومات من مراجع عربية أو أجنبية، ولكل منها قواعده الخاصة.

---

(١٧٥) Written by Jerry Piotnick, Director, University College Writing Workshop, University of Toronto, 2005, at: http://www.utoronto.ca/writing/qotations.html.

١٧٦ فايز حسين وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٨٦.

١٧٧ ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٣٦.

١٧٨ علي ضوي؛ **منهجية البحث القانوني**، مطابع اديتار، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، ١٩٨٩، ص ٧٠.

١٧٩ يجب أن لا يزيد الاقتباس عن فقرة واحدة أو ستة اسطر في الصفحة الواحدة.

أولاً: الاقتباس من اللغة العربية: من المستحسن أن لا يتجاوز الاقتباس باللغة العربية بضعة أسطر مع مراعاة القواعد التالية:

١- وضع ما تم اقتباسه بين شولتين مزدوجتين: " ....." والإشارة إلى ذلك في الهامش أي في اسفل الصفحة.

٢- تجنب الأخطاء اللغوية والتقيد بحرفية النص المقتبس حتى بالفواصل والنقاط.

٣- إذا حذف كلام من الاقتباس يوضع بدلا منه ثلاث نقاط أفقية (...) لندل على وجود الحذف. واذا كان الاقتباس فقرة أو اكثر نضع بدلاً منه خطاً من النقط (.....)[١٨٠].

٤- إذا وقع الحذف في نهاية الجملة إو الفقرة فيجب وضع أربع نقاط (....) لندل على نهاية الاقتباس[١٨١].

٥- اذا أضاف الباحث إلى الاقتباس كلاماً ما، فيحب وضع كلامه بين قوسين لتمييزه عن الكلام المقتبس[١٨٢].

٦- أن يكون من مصادر أساسية ومتخصصة، وحديثة نسبياً.

٧- لا يجوز التركيز على مرجع واحد أو محدود.

٨- يجب أن يبرز الباحث رأيه أو موقفه من الآراء المقتبسة.

٩- لا يجوز أن لا يتجاوز الصفحة الواحدة.

ثانياً: الاقتباس من لغة اجنبية:

---

١٨٠ عبده غصوب؛ **المنهجية القانونية**، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
١٨١ ابراهيم براش؛ **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص٢٩٦.
١٨٢ ثريا ملحس؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، مرجع سابق، ص: ١٣٩.

تعتبر المصادر الأجنبية، فرنسية كانت أم انكليزية، أكثر من ضرورية في مجال الابحاث القانونية لأسباب عديدة، ويقوم العديد من الباحثين بالترجمة من مصادر أجنبية الى العربية مباشرة أو الاستعانة بكتب مترجمة، حيث يتم التعامل معها في الحالة الثانية مثل سائر المراجع العربية. لكن الوضع يختلف في حال الترجمة المباشرة، وهناك حالتان:

الحالة الأولى: هي حالة الترجمة غير الحرفية والتي يكتفي خلالها بأخذ المعنى وصياغته باللغة العربية، وهنا يكتفي بالإشارة إلى المصدر الذي أخذنا منه في هامش الصفحة، وتشبه هذه حالة الاقتباس بتصرف.

أما الحالة الثانية: فهي الحالة التي تستدعي النقل الحرفي، مثلا النصوص التشريعية أو الأحكام القضائية، فعندها على الباحث المبادرة الى الترجمة الكاملة والدقيقة والأمينة[١٨٣]. وفي هذه الحالة يعمد البعض إلى إيراد النص الأجنبي حرفياً، ويتم وضعه بين قوسين. وهنا يشترط أن يكون النص ذا أهمية خاصة، أو أن هناك شكاً في المعنى الدقيق والصحيح للفقرات أو الجمل المترجمة.

ولكن يُفضّل في هذه الحالة، عدم الاكثار من النصوص الأجنبية كي لا يتم تضخيم البحث أو الأطروحة دون جدوى، وكي لا تضيع شخصية الباحث بين آراء الآخرين حيث يفضّل الاكتفاء بالترجمة العربية إلّا في الحالات الضرورية، مثل نص قانوني أو حكم أو أقوال مأثورة.

وبالإجمال يجب أن يكون التركيز في الكتابة على فهم العنوان أو موضوع البحث، ولا يجوز استعمال الاقتباس كثيراً كي لا تضيع الأفكار الخاصة، لذلك يوصى باستعماله في الحالات التالية:

---

[١٨٣] علي ضوي؛ **منهجية البحث القانوني**، مرجع سابق، ص ٥٢.

١. إذا كان النص مهماً وذا دلالة بلاغية خاصة، أو يدل ويدعم رأياً خاصاً أو فكرة شخصية في الموضوع، ولا نجد ضرورة لإعادة صياغتها في صورة أفضل من الصورة التي وردت فيها.

٢. إذا أردنا أن نؤكد مصداقية رأي ما بدعم رأي الكاتب.

٣. إذا وجدنا أن قول المؤلف غير منطقي ونريد معارضته، فنورد النص الأصلي لقول الباحث ثم نعقبه برأينا الشخصي المعارض أو الناقد.

٤. إذا كان للفكرة المقتبسة القيمة لتحليل أو مناقشة رأي آخر في سياق الكتابة لاحقاً.

٥. اقتطاف النصوص القانونية التي يجب وضعها بين قوسين كذلك.

٦. إذا كانت لغة الفقرة المقتبسة بليغة أو صعبة لا يمكن تذكرها.

ونظراً لهذه الشروط، فإن معظم الكتابات العلمية تعتمد على التلخيص بدلاً من الاقتباس[١٨٤]. والشيء ذاته ينطبق على العلوم الاجتماعية ومنها القانون الذي يعتمد على دراسات وآراء فقهية يمكن تلخيصها أو إعادة صياغتها بلغتنا (شرح المعلومات).

الفقرة الثالثة: نقد المعلومات (Critical –Note)

النقد هو تحليل المعلومات وفحص وتقييم الحلول المعروضة، كما هو حل المشكلات، أو التحقق من الشيء وتقييمه بالاستناد إلى معايير متفق عليها مسبقاً، ولكي يأتي النقد لموضوع ما ذا قيمة فلا بد من اعتماده على معايير تعتبر ضرورية برأي الباحثين في مجال التفكير، ويمكن تلخيصها بما يلي:

١. التمييز بين الادعاءات والحقائق التي يمكن إثباتها بشكل صحيح وواضح وبعمق.

---

(١٨٤) http://www.utoronto.ca/writing/qotations.html.

٢. تحديد مصداقية مصدر المعلومات، ومستوى دقة العبارة (لا زيادة ولا نقصان).

٣. التعرف على الافتراضات غير المصرح بها، وتحديد قوة برهان المصرح بها.

٤. الربط: بين السؤال أو المداخلة وموضوع النقاش، وتنظيم الأفكار وتسلسلها بطريقة منطقية تؤدي إلى معنى واضح، أو نتيجة مرتبة على حجج مقبولة.

٥. تعزيز النقد ببعض آراء النقاد المشهورين وذوي الاختصاص.

٦. الاتساع (الإحاطة بجوانب الموضوع)، والتنبؤ بمترتبات القرار أو الحل.

لكن لا يكتفى عادة بطريقة واحدة من طرق تدوين المعلومات وجمعها، بل يجمع بين الاقتباس أولاً، ثم الاقتباس بتصرف ثانيا، حيث تعتمد طريقة الشرح بأسلوب ذاتي وبلباقة ودقة، ثم يتم اللجوء إلى نقد المعلومات ثالثاً ، ويتطلب عندها إبداء رأي أو موقف ودعمه بحجج وآراء علمية أو قانونية[١٨٥].

هذه أبرز الطرق لاختيار المراجع ولجمع المعلومات وحفظها، إنما منذ تعرف الطالب إلى المشرف وتحديد عنوان بحثه، وخلال فترة تحضيره للمصادر والمراجع وتجميعه للمعلومات يبدأ بالتفكير بخطوة أساسية لابد له من القيام بها، وهي وضع الخطة التمهيدية أو مشروع البحث الأولي الذي على أساسه يعطى الموافقة أو إشارة الانطلاق ببحثه، والتي أصبحت أمراً الزامياً يعده الطالب بإشراف ومساعدة المشرف الذي يتوجب عليه إعطاء تقرير موجز يعلن فيه موافقته على الإشراف على البحث. ويرفق هذا التقرير بمخطط البحث ليرسل الى اللجنة العلمية في عمادة الكلية للموافقة المبدئية على البدء في كتابة البحث. فما هي هذه الخطة؟ وكيف يتم إعدادها؟ وعلى ماذا تشتمل؟ وكيف يتم القيام بها؟ هذا ما سنتناوله في المبحث التالي.

---

[١٨٥] علي ابراهيم: **منهجية البحث القانوني**، مرجع سابق، ص: ١٩٤-٢٠٠.

الفصل الثاني: الخطة التمهيدية للبحث

بعد تحديد واختيار عنوان البحث بالاتفاق مع الأستاذ المشرف، وبعد نيل الموافقة المبدئية على هذا العنوان يتوجب على الطالب البدء بتحضير مخطط تمهيدي يعتبر بمثابة خارطة طريق أو إطار تصوري للبحث المنوي إجراؤه. وهذا المخطط هو عبارة عن برنامج عمل مسبق للباحث يشمل نوع المعلومات التي يحتاجها ووسائل جمعها، وطرق أو مناهج تحليلها وتفسيرها، وتسلسل عرض نتائجها؛ أي بمعنى آخر على الطالب وضع خطة تحدد مصدر وأنواع المعلومات المناسبة لمعالجة الإشكالية، من خلال استراتيجية توضح المقاربة التي ستسعمل لجمع وتحليل تلك المعلومات، وتتضمن الوقت اللازم والميزانية المالية اللازمة للقيام بالبحث.

ويعتبر هذا المخطط خطوة ضرورية لا بد منها، وقد أصبح أمراً إلزامياً لطالب الدراسات العليا في الحقوق، والذي عليه أن يعده ويرفعه إلى عمادة كلية الحقوق لينال موافقة اللجنة العلمية على أساسه، بعد أن كان يُكتفى بالسابق، بمجرد وضع عنوان البحث ونيل موافقة الأستاذ المشرف.

وهذا الإلزام يعّبر عن مواكبة كلية الحقوق لمعظم الجامعات الحديثة التي تتشدد في وضع أنظمة الرقابة والمتابعة والعمل على تحديد معايير واضحة للبحث، بالرغم من أنها قد تحد نسبياً من حرية الباحث والأستاذ المشرف.

لكن بالرغم من أن الطالب يشعر بصعوبة بالغة في تحضير مخطط بحث نموذجي لأول مرة، وخاصة من جهة توقعه وشعوره بكل الاحتمالات في بداية طريقه البحثية، لكن هذه الصعوبة تسهل عندما يجد المشرف الذي يأخذ بيده ويساعده في توقع بعض الحقائق والوقائع غير المتطورة.

فهذه الخطة تعتبر عنصراً أساسياً وضرورياً في دراسة أي موضوع قانوني، وتشكل ضماناً أكيداً لنجاح العمل المطلوب، وتتطلب دراسة متسلسلة لمحتويات البحث لمعالجة النقاط المطلوبة، ولاستبعاد المسائل الزائدة وغير الضرورية، وتمكّن الباحث من السيطرة على بحثه.

لذلك يعتبر البعض أن وضع الخطة التمهيدية أو مخطط البحث من أصعب المراحل التي يواجهها الباحث المبتدئ. وإكمال الخطة يعني إكمال نصف الطريق الصعب، لأن الخطة التمهيدية الجيدة هي الضمان الأكيد لنجاح العمل المطلوب، مما يفرض الاستعداد لها من خلال جمع المراجع المتعلقة بالموضوع للتمكن من الإلمام التام بالموضوع، وتكوين فكرة شاملة عنه، وللتمكن من استبعاد المسائل الزائدة وغير الضرورية، والتي لا ترتبط مباشرة بالموضوع، وهذا يتطلب دراسة متسلسلة لمحتويات البحث، لمعالجة النقاط المطلوبة.

وتعتبر الخطة عنصراً أساسياً وضرورياً في أي موضوع قانوني، فهي الإطار الذي سنحرر فيه الموضوع. لهذا يجب التحضير والاستعداد اللازم للتمكن من إعدادها، من خلال اتباع الخطوات التالية:

١. **جمع المراجع المتعلقة بالموضوع:** من بحوث سابقة وكتب ومقالات، ويأتي ذلك، حكماً بعد تحديد الإشكالية، لأنه من الطبيعي أن لا نبدأ في تحديد معالم الخطة أو عناصرها إلّا بعد تحديد الإشكالية، أي طرح التساؤلات، فالمخطط هو الشكل الذي سنجيب فيه عن الإشكالية التي طرحناها.
٢. **مراجعة المراجع:** القراءة المستفيضة والاطلاع على مراجع البحث، وكل ما يدور حول الموضوع الذي تم اختياره، من كتابات وأبحاث للتمكن من الإلمام التام وتكوين فكرة شاملة عن الموضوع، وهو أمر قد يحتاج الى عدة أسابيع أو أشهر للتمكن من ذلك.

فبالنسبة لباحث مبتدئ فالقراءة ومراجعة ما كُتب تؤكد له أهمية البحث، وتثير أمامه التساؤلات حول موضوعه، كما أن القراءة في الكتب المتخصصة بالموضوع تسمح له بالتعرف الى مدى عمق الموضوع وسعته، بالإضافة إلى إن المقالات تتضمن عادة لائحة بمصادر مفيدة في هذا المجال. وينصح أثناء القراءة الأولية اعتماد الأسلوب التالي:

- الاطلاع على محتوى المراجع من خلال الفهرس لتحديد ما يعنيه وما لا يعنيه.
- قراءة الأجزاء المختارة، وتدوين ملاحظات عنها في بطاقة خارجية تتضمن معلومات حول المؤلف واسم الكتابة والصفحات...
- يكفي في مرحلة إعداد الخطة، الاكتفاء بالقراءة العامودية أي مراجعة الموضوع في كافة المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.
- أن تبدأ قراءته في المراجع العامة أولاً ثم المراجع الخاصة، كالرسائل والمقالات وما شابه.
- مراجعة ما اكتسبه من خبرة ومعلومات في سنوات دراسته الجامعية، وما له علاقة بموضوع بحثه، مما يشكّل أرضية صلبة للوقوف عليها.

٣. **الفرز والتبويب:** بعد القراءة والمراجعة وتكوين صورة عامة عن موضوع البحث، نبدأ في عملية الفرز والتبويب، فنفرز المعلومات التي تجيب عن الإشكالية التي طرحناها عن تلك التي لا علاقة لها بالإشكالية، ثم نفرز المعلومات الهامة عن الثانوية. ونقوم بتدوين كافة العناون الفرعية المتعلقة بالموضوع استعدادا لتنصنيفها ضمن مجموعات وعناوين رئيسية تساعدنا في إعداد التصميم.

٤. الخطة التمهيدية هي مجرد مخطط مبدئي قابل للتعديل والتطور خلال إعداد البحث، لأنه بعد البدء بعملية البحث تظهر حقائق وأفكار جديدة لم تكن متوقعة أو محتملة، مما

يضطر الباحث للتغيير في المخطط الأساسي، لذلك هناك بعض النصائح التي تعطى للباحث المبتدئ:

- يجب على الباحث المبتدئ عدم التسرع في وضع المخطط قبل الوقوف على تفاصيل البحث، لكي تأتي الخطة شاملة لكل مشاكل البحث.
- يجب الانتباه الى انسجام الخطة مع العنوان، ومراعاة التسلسل المنطقي والترابط بين أقسام الخطة، دون أي تداخل او إخلال بالتوازن بين الاقسام والفصول.
- الوضوح والابتعاد عن التقسيمات المعقدة.
- شمولية الخطة لكل مشاكل البحث.
- اخيراً، وربما الأهم، مرونة الخطة لأن المرونة هي من الخصائص العامة لخطط البحث.

نقدم هذه النصائح مع التذكير بأنه، إذا كان من الصعوبة بمكان تحضير مخطط بحث نموذجي، فإن الأمر ليس بمستحيل، وأن المخطط يختلف باختلاف وتنوع البحوث، لأن لكل بحث طبيعته الخاصة وأهدافه، لكن رغم التنوع والتباين فهناك بعض العناصر أو النقاط الاساسية التي تشكل ركائز الإطار للبحث القانوني، والتي على أساسها تبنى الخطة.

ويمكن تقسيم هذه النقاط أو جمعها أو تصنيفها في أربعة أقسام ونسميها أربعة مراحل: المرحلة الأولى المقدمة، المرحلة الثانية هي المرحلة العملانية أو التنفيذية، المرحلة الثالثة هي التصميم، المرحلة الرابعة هي قائمة المصادر والمراجع. ونلفت النظر، هنا، إلى أن بعض المؤلفين وبعض الطلاب يرتكبون خطأً عند ايراد الخاتمة في مخطط البحث، وهذا يتنافى مع المنطق، لأننا إذا ما وصلنا الى الخاتمة فماذا يبقى من البحث؟

إننا نقترح هذا التقسيم الرباعي، حيث لم يجمع الفقهاء على تقسيم واحد، تاركين لكل طالب أن يعتمد التقسيم الذي يلائم بحثه، شرط أن يبرز النقاط الأساسية والضرورية في خطة بحثه، والتي سنوردها في المباحث التالية:

المبحث الأول: المقدمة

سبق وأشرنا في الفصل السابق إلى أن المقدمة تشكّل القسم الأول من البحث، وتعتبر من العناصر الأساسية في أي بحث أو اطروحة أو كتاب، فهي الرسالة الأولى التي يتلقاها القارئ، والكثير من الباحثين يعتبرونها بمثابة الفصل الأول نظراً لأهميتها.

فالمقدمة هي دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث، وفيه تطرح خطة البحث، وتبرز الأساس الذي بني عليه البحث، وفيها يتم التعريف بالموضوع المعالج ونطاقه وأهميته والفائدة القانونية منه.

فهي أول عناصر المخطط التمهيدي، كما هي أول عناصر البحث، وهي من أهم وأول ما يستعمل أثناء المناقشة أو الدفاع عن البحث، وإن كان مع بعض الفوارق في كل مرحلة من هذه المراحل.

فهي أول ما يكتب في مخطط البحث، ولكنها آخر ما يعاد كتابته في البحث، بالرغم من أنها في الحالتين أول ما يُقرأ، والسبب لأنها تتعرض للتعديل. فكلما سار الباحث يكون قد واجه مشاكل لم يتوقعها ويستعمل مراجع جديدة أو يلغي مراجع كان توقع استعمالها وأدرجها في المخطط التمهيدي أو ربما اضطر لتغيير منهجيته أو ... . وهذه كلها أمور يجب أن يشير إليها الباحث في مقدمته. لذلك فإن نسختها الأخيرة تكتب في آخر البحث ثم تدرج في أوله، لأنها وفي جميع الاحوال تصاغ فيها كافة مراحل كامل الدراسة بالإضافة إلى أنها جزء أساسي من البحث تزود القارئ بخلفية المعلومات الواردة في البحث عندما يتم إعادة صياغتها بعد الانتهاء من

البحث. وسواء أكانت مقدمة للمخطط التمهيدي أم كانت مقدمة البحث النهائية، فيجب أن يظهر فيها الاطاران النظري والتنفيذي للبحث، وتتوسطهما الإشكالية[١٨٦].

المطلب الأول: الإطار النظري (مقدمة المقدمة)

نعني بالإطار النظري المرجعية النظرية التي تظهر فيها أهمية الدراسة وأهدافها وإشكاليتها، فهي مقدمة المقدمة التي تعتبر المفتاح أو المدخل الإساسي لخطة البحث أو لأي عمل آخر، فهي المرحلة التي تحدد الفكرة الأساسية للبحث وأهميته وسبب اختياره وأهدافه وصولاً الى الإشكالية، أي أنها تتضمن عدة فروع داخلية يمكن للباحث أن يصنفها ويضع لها عناوين، أو يوردها دون عناوين، مع مراعاة التسلسل المنطقي. وإجمالا تتضن ما يلي:

أولاً: الخلفية العلمية لموضوع البحث: تبدأ المقدمة عادة بمجموعة من النقاط التي تعرف بالموضوع، وقد تكون لمحة تاريخية مرتبطة بالموضوع، أو عبارة أو مجموعة عبارات تعرف بالموضوع، وتظهر وكأنها تجيب ضمناً على سؤال القارئ: ما هو موضوع البحث[١٨٧]؟ بمعنى أن تبدأ المقدمة بمدخل تمهيدي يشكل توضيحاً عاماً لموضوع البحث. وتتألف، عادة، من فقرة أو فقرتين، تعّرف القارئ بموضوع البحث، أو ترجمة لما يقصده الباحث بعنوان البحث.

ثانياً: أهمية الموضوع: يجب ذكر فقرة على الأقل لإبراز أهمية الموضوع والفائدة العلمية منه في مجال الاختصاص، والتي قد تكون فائدة علمية خالصة تترك انعكاسات على الواقع الاجتماعي والاقتصادي أو الانساني، إضافة إلى الواقع القانوني الذي نبحثه سواء من الناحية النظرية أم من

[١٨٦] راجع الفقرة الاولى من المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الاول من هذا الباب.
[١٨٧] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٧١.

الناحية العملية[١٨٨]. كما قد يكون الموضوع حاجة بالنسبة للكلية وبالنسبة للطلاب، وللمكتبة القانونية بشكل عام.

ثالثاً: سبب اختيار الموضوع: يجمع البعض بين أهمية الموضوع وسبب اختياره، إذ قد تكون أهمية الموضوع هي السبب الأساسي وراء سبب اختياره للبحث، كما قد يكون هناك أسباب أخرى من الحري بالباحث سردها أو تحديدها ضمناً أو صراحة، حيث يعلن الباحث فيها عن الدوافع التي دفعته إلى اختيار الموضوع، وسبب تركيزه على بعض المسائل وإبرازها لمعالجتها.[١٨٩]

رابعاً: أهداف الدراسة: يجب شرح الهدف من إجراء البحث، وأسباب اهتمام الباحث بدراسة هذه المشكلة. وتختلف الأهداف عن أهمية البحث، فإذا كانت الأهمية هي ما يمكن أن تضيفه الدراسة إلى المعرفة، فإن الأهداف تجيب عن سؤال الباحث لنفسه، وبلورة هذا التساؤل يشكل أهدافاً قصيرةً يراعى فيها الارتباط بموضوع الدراسة، وقابليتها للتحقق، مع احترام قاعدة التواضع في هذه الأهداف.

وعادة يورد الباحث هدفاً رئيسياً تنبثق عنه أهداف فرعية ترتبط بأسئلة الدراسة بحيث تكون عبارة عن إعادة صياغة لها بعبارات جوابية، وبشكل واضح ومفهوم وبعيد عن الغموض. وتتمثل أهداف البحث في بعض العبارات مثل: وتتبع قيمته من ... وبوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء على ... وكشف ... ودراسة .... عرض ... واستعراض...

خامساً: دراسة تاريخية للمشكلة (إذا كان ذلك ضرورياً)، أما إذا كان الموضوع قد تناوله باحثون آخرون فيتم تناول دراستهم بالمراجعة السريعة، وعرض نتائجها فقط.

المطلب الثاني: الإشكالية

تشكل البنود الواردة أعلاه: المدخل أو التعريف وأهمية الموضوع وسبب اختياره وأهدافه،

---

[١٨٨] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٢١٤.
[١٨٩] عصمت بكر؛ **أصول مبادئ البحث القانوني**، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

المقدمة الضرورية التي توصل إلى الإشكالية التي تعتبر القضية المحورية للبحث.

فالإشكالية التي هي التساؤل أو مجموعة التساءلات التي ينبغي الإجابة عليها في البحث، يجب أن تصاغ بعبارات مختصرة وبليغة لأنها بمثابة الحالة المرضية التي يشخصها الباحث مثل الطبيب الذي يشخص المرض تمهيداً لمعالجتها، والتشخيص الخاطئ أو الغامض يؤدي إلى علاج خاطئ. وكذلك الإشكالية غير الواضحة أو التي لا تتضمن عناصر الإقناع لن تؤدي إلى جواب علمي قانوني. ومثل الطبيب الذي يعالج مريضا دون تشخيص المرض، كذلك البحث الذي لا يعالج مشكلة معروفة يعتبر بحثا عديم الفائدة والجدوى، لهذا يمكن القول إن الإشكالية هي جواب على سؤال تلخيصه هو: "ماذا يعالج هذا البحث"[١٩٠]

فالإشكالية هي نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث، وفيها تتضح معالم المشكلة، ومنها يعرف القارئ ماذا يأمل الباحث من بحثه[١٩١]. والبحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية، لأن نقطة الارتكاز الأساسية التي يدور حولها أي بحث علمي هي مشكلة أو تساؤل يتطلب حلاً أو جواباً. أما طرح الإشكالية على شكل سؤال فيعني أن جواب السؤال هو غاية البحث، لذلك تساعد الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي للبحث.

وتأخذ الإشكالية البحثية في الدراسات التطبيقية للقانون إجمالاً شكل موضوع قانوني يكلف الطالب أو الدارس بإعداد بحث حوله. بمعنى آخر أن العنوان بحد ذاته يتضمن الإشكالية العلمية التي تلزم الطالب بناء عمله البحثي حولها، حيث تكون محور التحليل والدراسة.

ومهما كان نوع البحث فعلى الطالب التأني في استعراض ألفاظ وعبارات الموضوع المطروح، من أجل حصر الإشكالية العلمية التي يتبلور حولها الموضوع، عدا عن أن تحديد

---

[١٩٠] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ١٧٢.
[١٩١] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص٢٠٠.

السؤال الرئيسي الذي يحتاج إلى إجابة، مهم جداً للباحث، فهو يحفظه من الضياع نتيجة ظهور آفاق جديدة.

وإجمالاً تظهر إشكالية أي بحث في مقدمته وفي آخر الإطار النظري، وتوضح عدداً من النقاط، من أبرزها أسئلة أو تساؤلات علينا أن نجيب عليها خلال البحث، وعلى أساس هذه التساؤلات نعمد إلى تقسيم بحثنا. لذلك على الباحث أن يراعي الاعتبارات المنهجية والعلمية التالية:

١- أن تظهر حدود المسألة التي ستبحث.

٢- أن تكون الإشكالية ضمن نطاق تخصص الباحث وضمن اهتماماته البحثية.

٣- أن تكون ذات قيمة عملية وعلمية للباحث وللمجتمع...

٤- أن تكون حديثة فتشكل معالجتها إضافة حقيقية للمعرفة.

٥- أن تكون واضحة ومحددة ولا تحتوي على كثير من المشاكل الفرعية.

٦- أن تتسم بالحداثة، أي لم يتناولها أحد من قبل أو لم يتطرق إليها من جوانب جديدة.

٧- أن تكون قابلة للبحث.

٨- ألّا تثير حساسيات أو تحديات للمجتمع (ما أمكن).

بعد أن ننتهي من طرح الإشكالية والمسائل التي سنجيب عليها، لا بد لنا من الانتقال الى الحديث عن الطرق التي سنعتمدها للإجابة على هذه التساؤلات، وهو ما أسميناه بالإطار التنفيذي للبحث.

المطلب الثالث: الإطار العملاني أو التنفيذي

بعد التعرف إلى موضوع البحث، ومدى أهميته، وسبب اختيارنا له، والأهداف التي نسعى الى تحقيقها، من خلال الإجابة على الإشكالية التي طرحناها، ننتقل إلى الإطار العملاني

أو التنفيذي الذي نشرح من خلاله الخطوات التنفيذية التي سنعتمدها للإجابة ولمعالجة الإشكالية المطروحة. وهي، مثل الاطار النظري، تتألف من عدة خطوات:

أولاً:الفرضيات: أو فروض الدراسة

يعرف الفرض (Hypothesis) بأنه جواب مقترح أو مفترض يظهر بشكل جملة علمية أو إجابة ذكية محتملة لأسئلة الدراسة، لذلك يرى البعض أنها يجب أن تأتي بعد عرض أسئلة الدراسة، بينما يرى البعض الآخر أنه يجب وضع الفرضيات بعد عرض الدراسات السابقة والتعليق عليها كي لا يختل التسلسل المنطقي. نحن نميل الى عرضها بعد أسئلة الدراسة لأنها اجابات محتملة لهذه الدراسة، وإذا ما رأينا أنه يجب استبعاد البعض منها بعد استعراض الدراسات السابقة، فلا نقطع التسلسل المنطقي إذا ما أشرنا الى ذلك.

ونلفت الانتباه هنا الى أن الفرضيات هي جزء إلزامي في الدراسات الكمية، وليست الزامية في الدراسات النوعية التي تنتمي إليها معظم الدراسات القانونية، فإذا ما وجدت فيجب ان تلحق مباشرة بالإشكالية، لأنها تأتي كإيضاح لمضمون أو محتوى الإشكالية، وقبل الحديث عن المناهج.[١٩٢]

وتهدف الفرضية إجمالاً الى قياس الفروق أو اختيار العلاقة بين المتغيرات، فإذا لم يكن هناك متغيرات (variables) في الدراسة كحال سائر الدراسات النوعية والاستكشافية، فيتم الاكتفاء بأسئلة الدراسة. وإذا ما كان هناك متغيرات، كما في حال الدراسات الكمية، فيجب أن يقابل كل سؤال فرضية على الأقل على أن يكون هناك تناسق بين عنوان الدراسة وأسئلتها

[١٩٢] سعيد البستاني: **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٢١٧.

وفرضياتها ومتغيراتها، بالإضافة الى الأساليب الاحصائية المستخدمة في اختيارها مع الأخذ بعين الاعتبار أن تأتي هذه الفرضيات مختصرة ومحددة وقابلة للاختبار.

وتظهر أهمية الفرضيات في البحوث القانونية التي تعتمد على الدراسات الميدانية أو الإحصائية، مثل الجدوى من عقوبة الإعدام، أو دور قوانين السير في الحد من الحوادث، أو تأثير الطلاق على انحراف الأولاد.

ففي هكذا بحوث تظهر أهمية الفرضيات من خلال تحديدها لأبعاد البحث، وتوضيحها لمشكلة البحث في ذهن الباحث، حيث تعتبر الدليل الأساسي لاختيار المنهج الذي سيتعمل للإجابة عل التساؤلات ومدى صحة الفرضيات.

وتصاغ الفرضيات اجمالاً، إما بطريقة مباشرة مثل: تنخفض معدّلات الجريمة بتطبيق الإعدام، أو بطريقة غير مباشرة مثل: يوجد فرق بمعدلات الجريمة عند تطبيق الإعدام، أو بطريقة صفرية (Directional null) مثل القول: لا يوجد علاقة بين تطبيق الإعدام وارتفاع معدلات الجريمة.[١٩٣]

ثانياً:الدراسات السابقة: يشير الباحث إلى الجوانب التي سيتناولها في دراسته مما أغفلته الدراسات السابقة، لأن البحث العلمي يمثل حلقة في سلسلة علمية تؤمّن الاتصال بما قبلها، وتمهد لما بعدها، وما دام البحث يجب ان يبدأ من حيث وصل إليه الآخرون، فمن الضروري تحديد أو الاشارة الى ما وصلوا اليه ولو بإيجاز.

من هنا ضرورة تعرف الباحث إلى ما سبق بحثه أو دراسته من بحوث ودراسات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع دراسته.

[١٩٣] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص: ١٠٢-١٠٧.

لذا يتوجب على الطالب الاطلاع على هذه الدراسات السابقة للكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، وما هي وجوه التشابه أو الاختلاف بينها وبين دراسته الحالية، وما هو مدى استفادته منها، ليتمكن من إبراز الإضافة العلمية التي ستضيفها دراسته إلى ما سبقها، وهذا ما تفرضه قواعد البحث العلمي اضافة الى قواعد المنطق والأخلاق.[١٩٤]

فمراجعة الدراسات السابقة ليست مجرد تكرار لما كتبه الآخرون، بل هي إشارة إلى خلاصة ما وصل إليه الآخرون، بتلخيص أو ايجاز لفكرة أو افكار جديدة خلصوا إليها، لذلك لا يكتفي باستعراض الدراسات السابقة استعراضاً بيبلوجرافيا، يذكر فيه اسم الباحث وعنوان البحث أو الدراسة وتاريخ مكان النشر واسم المشرف اذا كانت بحثاً، بل بالإضافة الى ذلك هي ربط للدراسة بموضوع دراستهم أو بحثهم، من خلال عرض محتواها باختصار لكي يتفادى التكرار ويبرر سبب اختياره للموضوع. وهذا أمر يدل على النضج العلمي ومصداقية الباحث.

ثالثاً: البيانات الاساسية: يقتضي الإشارة إلى مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة، وملاحظات الباحث بشأنها، ومدى إيفائها بالغرض المطلوب والطريقة الرئيسية التي اعتمد عليها الباحث (وثائق – قرارات _ مقالات – مقابلات – انترنت. .....) الخ.

رابعاً: نطاق الدراسة: يجب على الباحث حصر موضوعه وتحديده في إطاري الزمان والمكان كي لا يتيه ويتوه معه القراء؛ ففي الإطار الزماني يجب الإشارة إلى الفترة التاريخية أو الزمنية التي سيجري الدراسة خلالها، خاصة إذا ما كانت دراسته تحتوي جانبا تطبيقياً، مثل: العدالة الدستورية في القرن الحادي والعشرين أو العدالة الدستورية قبل القرن العشرين. ولكن هذا العنوان لا يشير إلى مكان الدراسة فهل سنبحث العدالة الدستورية في كل العالم، لذا يقتضي تحديد جغرافية المكان، مثلاً: العدالة الدستورية في الجمهورية الفرنسية الخامسة. هنا تم تحديد المكان والزمان.

[١٩٤] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٢١٨.

وهذا الأمر من الضروري أن يحدده الباحث في خطته الدراسية ليعرف الحدود التي سيسير ضمن نطاقها مسار البحث قبل البدء به، وكأنه يحاول الإجابة على سؤال مفاده ما هي الحدود التاريخية والجغرافية للبحث؟

خامساً: مجتمع الدراسة: تسعى الدراسات القانونية إلى البحث في ظاهرة معّينة أو إشكالية معّينة تسود في مجتمع معّين، لذا على الباحث أن يحدد بدقة مجتمع الدراسة، فإذا كانت دراستنا مثلاً موقف الرقابة الدستورية من تجديد البرلمان لنفسه، فعلينا أن نشير الى أي مجتمع سندرسه هل في لبنان أم في أوروبا أم أين؟

سادساً: عّينة الدراسة: نعني بها اختيار عّينة من مجتمع الدراسة تم اختبارها لتمثله تمثيلاً صحيحاً، وذلك عند تعذر إجراء الدراسة على جميع إفراد المجتمع. وهذه النقطة ضرورية جداً في الدراسات الكمية أو الإحصائية. أما في الدراسات القانونية فقد تكون مثلاً عّينة من قرارات المجلس الدستوري في حال دراسة الرقابة الدستورية، أو عّينة من قرارات مجلس شورى الدولة الدستوري في حال دراسة إحدى مواضيع القانون الإداري...

سادساً: أدوات الدراسة وإجراءاتها: في حال استعانة الباحث بعدد من الأدوات: كتب أكاديمية متخصصة، بعض الدراسات، مقابلات شخصية مع بعض المتخصصين في موضوع البحث، إلخ....

ونعني بأداة الدراسة، الوسيلة أو الوسائل التي سيعتمدها الباحث للإجابة على تساؤلاته في البحوث النوعية أو كيفية اختيار الفروض في الدراسات الكمية، ومن هذه الوسائل: الاستبانات أو المقابلات أو الملاحظات أو الاختبارات التجريبية أو الأدلة الوثائقية.

وتختلف هذه الأدوات والإجراءات التي يمكن تطبيقها باختلاف مناهج الدراسة وأساليبها، ونلفت النظر إلى أن هذه الأدوات وإجراءاتها يشار اليها في نقطة مستقلة في الدراسات الكمية والميدانية والمسحية والتجريبية، أما في الدراسات الوثائقية الكيفية أو النوعية؛ تاريخية كانت أم معاصرة، فيتم الحديث عنها عند الحديث عن المنهج أو المناهج التي سيعتمدها الباحث في موضوع دراسته.

سابعاً: أسلوب تحليل البيانات: يحدد الباحث في البحوث الكمية الأساليب الإحصائية والوصفية والاستنتاجية وبرامج التكنولوجيا الحديثة وطرق الترميز والتشفير (coding and decoding) البيانات وطرق معالجتها وتحليلها.

وهذا أمر الزامي في هذا النوع من البحوث، أما في البحوث النوعية أو الوثائقية فإن أسلوب تحليلها يتم توضيحه في خلال الحديث عن منهج الدراسة وكيفية توظيفه.

ثامناً: مصطلحات الدراسة: تقتضي بعض البحوث الإشارة إلى بعض المصطلحات المهمة التي تشتمل عليها دراسته والتي من الممكن أن تحمل أكثر من معنى أو مدلول حيث يشير الى المعنى اللغوي الوارد في المفاهيم اللغوية، أو المعنى الاصطلاحي المتعارف عليه في أوساط التخصص في مجال علمي معّين.

تاسعاً: منهج الدراسة: نعني بمنهج الدراسة طريقة البحث أو المنهجية التي سنتبعها، وما إذا كانت قد اقتصرت على الطرق الوصفية التحليلية أو الاستقرائية، أو أية وسيلة أخرى. مثال: تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، استعان فيها الباحث بمنهج أساسي، هو المنهج الوصفي الذي يسعى الى وصف وتشخيص موضوع البحث من مختلف جوانبه وكافة أبعاده...

واختيار منهج البحث، ليس مسألة شكلية، بل يرتب أثاراً على البحث بشكل عام، ويدل على مدى التزام الباحث بالقواعد العلمية لبحثه. وهو أمر تفرضه مقتضات الدراسة ومشكلتها، فلكل نوع من الدراسات منهجها أو مناهجها الخاصة بها. فمناهج البحوث الوثائقية تختلف عن مناهج البحوث الميدانية، والبحوث التجريبية، وقد أصبحت أحد الشروط الجوهرية لكتابة البحوث العلمية التي تسمح للباحث بالوصول إلى النتائج العلمية المطلوبة بطريقة منظمة وواضحة.[١٩٥]

ويرتبط استخدام المنهج أو المناهج بموضوع وإهداف البحث موضوع الدراسة، ويمكن اعتماد منهج واحد أو عدة مناهج في الدراسة الواحدة، وخاصة في البحوث النوعية أو الكيفية لأن المنهج في هذه البحوث يشمل عندها مجموع الخطوات والإجراءات والعمليات التي يستعملها الباحث ابتداءاً من طريقة الحصول على المعلومات وطرق تحليلها والأدوات المتبعة في ذلك، عكس البحوث الكمية التي يميز فيها بين المنهج وأداة البحث وطرق تحليل المعلومات.

فإذا كنا سنقوم بدراسة ظاهرة ما وتحليلها للتمكن من الوصول الى تركيب واستخراج القوانين والنظريات العلمية، فلا بد لنا من استخدام المنهج الاستقرائي. أما إذا كنا نريد الانطلاق من نظرية عامة، لنستنبط منها فرضية باختيار الفرضيات ودراسة تطبق المبدأ أو النظرية على المسألة المطروحة، فعندها علينا استعمال المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي. واذا كنا نريد دراسة تطور ظاهرة معّينة للتنبؤ بمستقبلها فنطبق المنهج الجدلي الديالكتيكي.

وفي حال المقارنة بين نظامين قانونين فالمنهج المقارن بالطبع هو الأمثل، واذا كنا نريد أن نجمع حقائق معّينة ومعلومات ونقارنها ونحللها ونفسرها للوصول الى تعميمات مقبولة فقد

[١٩٥] ادريس فاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٢٢.

نستعمل المنهج الوصفي. وبالطبع لا ننسى المنهج التاريخي الذي يساعدنا على فهم الحاضر وتطور المستقبل من خلال دراسة التاريخ لظاهرة ما.

المبحث الثاني: تصميم البحث

بعد أن نعرف البحث ونعرض أهميته وأهدافه وسبب اختيارنا له، والإشكالية التي يعالجها، وبعد أن نعرض الوسائل المناسبة التي سنستعملها للإجابة على هذه الإشكالية وأهمها مناهج البحث العلمي، تفرض علينا التعليمات، كما المنطق، أن نحدد مقصدنا بأن نقوم بوضع خارطة طريق أولية لرحلتنا، وهذه الخارطة هي التصميم كي لا تكون رحلتنا البحثية كرحلة تائه في الصحراء.

لذا فان تصميم البحث يعتبر جزءاً أساسياً من عملية البحث العلمي، كما يعد خطوة اجرائية وذهنية لا بد منها لوجود البحث العلمي وتكامله.[١٩٦] فهو عملية فكرية ضرورية تقوم بدور فعال ورئيسي في توجيه الباحث، وتسمح له بالتحكم في قراراته المستقبلية، أولاً ومعرفة أين سيضع معلوماته ثانياً.

وهي تعتبر عملية جوهرية وحيوية للباحث بشكل عام، وذات أهمية كبيرة في البحوث القانونية، خاصة فيما يتطلبه البحث القانوني من دقة ووضوح.[١٩٧]

ويطلق على التصميم الذي نضعه في الخطة التمهيدية التصميم الأولي، أو مشروع التصميم، لأن هذا التصميم قد يتعرض للتعديلات الضرورية أو حذف بعض أجزائه أو إضافة أجزاء جديدة، حيث من الصعوبة أن يلزم الباحث بتصميم نهائي منذ بداية العمل ببحثه، كما

---

[١٩٦] ابراهيم براش؛ **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٢٢٥.
[١٩٧] علي ضوي؛ **منهجية البحث القانوني**، مرجع سابق، ص ٣٧.

يقول سيمون درايفوس (**Simone Dreyfus**): بأنه "لا يمكن البدء في تأليف كتاب إلا بعد إعداد تصميم جيّد، إلا أن التصميم الجيّد لا يتحقق إلا عند الانتهاء من كل فصول الكتاب.[١٩٨]

فما هي ميزات ومبادئ التصميم الجيد؟ هذا ما سنتناوله في مطلب أول، قبل أن ننتقل إلى انواع التصاميم في مطلب ثان وإلى طرق وضع التصاميم في مطلب ثالث.

المطلب الأول: ميزات ومبادئ التصميم الجيد

يبرز التصميم معالم الموضوع ويبين التركيبة الهيكلية للمعلومات بصفة منظمة، متسلسلة ومرتبطة مع بعضها البعض، وُيعتبر مرآة عاكسة لمحتويات موضوع البحث. وهو يعتبر مرحلة أساسية من مراحل الخطة الدراسية، وإن كان قابلاً للتعديل فيما بعد. لذا تفرض أهمية التصميم على الباحث التعمق والتأني والقراءة المعمقة لكافة جوانب الموضوع المبحوث، ليتمكن من إعداد تصميم جيد.

ويتم وصف التصاميم الجيدة، عادة بصفات عامة مثل المرونة، التناسب، الملائمة، الفعالية، إلى آخر ما هناك من صفات، لكن في الواقع فإن مسألة التصميم الجيد تتعلق بغاية البحث أو هدفه، وأيضا بطبيعة الإشكالية والمناهج المعتمدة في الدراسة أو البحث. وربما يكون ثمة تصميم مناسب في بحث معيّن، لكنه قد يكون بحاجة إلى تعديل في إحدى النواحي أو أكثر في سياق بحوث أخرى، وإلّا نكون قد وضعنا تصميماً واحداً وطلبنا من الجميع اعتماده.

لكن، وبغض النظر عن نوع البحث، فإن على التصميم أن يراعي مجموعة من العوامل التالية، مثل: مهارات الباحث وطبيعة المشكلة المدروسة، وطرق جمع المعلومات، والمراجع

198 Simone Dreyfus; **La thèse de doctorat et le mémoire**, Etude méthodologique. Paris, ciyas, 2eme.ed, 1983, p: 107.

المتوفرة. ومهما كان نوع التصميم، فإن هناك بعض المبادىء والقواعد العامة التي يجب مراعاتها، أبرزها:

١- شمولية التصميم: أن يشمل التصميم كافة جوانب الموضوع المدروس ويغطي جميع الإشكاليات والأسئلة التي طرحت في المقدمة.

٢- التسلسل المنطقي: أن يحترم التصميم التسلسل المنطقي والمتواصل للأفكار المتعلقة بالموضوع.

٣- تناسب التصميم مع طبيعة الموضوع ليأتي جامعاً مانعاً.[١٩٩]

٤- تفادي التكرار والتداخل بين العناوين الأساسية والفرعية.

٥- مراعاة قواعد المنهجية لجهة اختصار العبارات والصياغة والتوازن.

٦- الوضوح وعدم الإبهام من خلال الصياغة الدقيقة والوضوح التام.

٧- الابتكار: فالبحث المبتكر يقوم على خطة مبتكرة تشير إلى الجديد الذي سيأتي به الباحث وإمكاناته[٢٠٠].

٨- احترام مبدأ التوازن والتجانس والانسجام والتسلسل والترابط بين كافة العناوين الأساسية والفرعية والجزئية، أفقياً وعامودياً، وفقاً لما يلي:

- التوازن: التوازن بين كافة الأقسام والفصول أو الأجزاء وانسجامها.
- الموازاة: أي أن يُقسم كل عنوان إلى عناوين متوازية، بمعنى إذا كان أول عنوان فرعي إسماً، فليكن الثاني إسماً.
- التنسيق: تناسق العناوين الرئيسية و الفرعية مع بعضها ومع العنوان العام.
- التجزئة من العنوان الأساسي وتقسيم كل عنوان إلى قسمين أو أكثر[٢٠١].

[١٩٩] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٧٥.
[٢٠٠] فايز حسين و أحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٧٢.

وأخيرا يجب التذكر بأنه بالإضافة إلى إلزامية وضع التصميم الأولي قبل كتابة البحث، أو المقالة، أو الجواب على سؤال، فانه يسمح للباحث بتنظيم أفكاره بسهولة أكثر. وإن كان يعود للباحث اعتماد النموذج الذي يضعه أو لا يعتمده، لكن ينصح بأن يتم وضع التصميم أولاً، وحتى لو عدل فيه الباحث لاحقاً زيادة أو نقصاناً، فهذا سيكون أنفع وأسهل له في طريقة الكتابة.

المطلب الثاني: أنواع التصاميم

بما أن التصميم هو إجابة عن الإشكالية، فإنه يختلف باختلاف تلك الإشكالية، ويتم وضعه بعد استيعاب الموضوع ومعرفة أقسامه الرئيسية، وجمع المعلومات التي يمكن الحصول عليها حوله، وكتابتها دون مراعاة للترتيب، أي نكتبها حسب تسلسل ورودها في أذهاننا.

بمعنى آخر يتم وضع تصميم فصول البحث بعد الانتهاء من فرز المعلومات، حيث ننتقل إلى تبويب معلوماتنا، وذلك بأن نحاول أن نجمع المعلومات المتشابهة أو المتقاربة في مجموعتين رئيسيتين تمثل كل مجموعة منهما أحد قسمي المخطط ونقوم بعنونة كل قسم.

وللقيام بذلك يجب أن نفهم الموضوع جيداً وأن نجمع القدر الكافي من المعلومات، لكي نتمكن من طرح الإشكالية بشكل دقيق، يسمح لنا بوضع مخطط واضح متكامل ومتماسك تظهر فيه أقسام البحث بشكل يؤدي إلى سهولة الإجابة على الإشكالية الموضوعة[٢٠٢].

Developing an outline – revision by Elyssa Tardif http://owl.english.purdue.edu/survey [٢٠١]

[202] http://groups.google.com\group\YacoubDroit\web.op.cit.

ويوجد عدة أنواع من التصاميم لتقسيم موضوع البحث إلى أقسام وفصول، لكن أهمها وأكثرها شيوعاً في مجالات البحوث تصّنف إجمالاً ضمن نوعين: الأول، الانكلوسكسوني، والثاني النوع اللاتيني.

النوع الأول: التصميم الانكلوساكسوني:

تعتمد الجامعات الأنجلوساكونية طريقة التقسيم المتتابع فصلاً وراء فصل، ويطلق عليه تسمية: (Open method or open research) أو الخطة البحثية الحرة (free action plan method) حيث يلجأ الباحثون أو الكتّاب الى اعتماد الفصول بالترتيب التالي: الفصل الأول، الفصل الثاني، الفصل الثالث، ... وإن كانت هذه الطريقة تعتبر الأسهل والأوضح والأبسط بحيث تسمح للباحث بضبط أفكاره وفقاً لكل فصل من الفصول الأساسية وتجنبه اللجوء الى التصنيفات الفرعية المتختلفة، لكن يتم انتقادها، لأنها لا تسمح بالتعمق في البحث وتستبعد الاعتماد على المقارنة بين مختلف النظريات والأفكار. ويترك الباحث خطة البحث مفتوحة ولا يلتزم بتقسيم ثنائي ولا ثلاثي، بل يكتفي أن يحدد الخطوط الأساسية للبحث ثم يعالج كل موضوع في فصل أو مبحث وهكذا دواليك:

الفصل الاول	**الفصل الثاني**	**الفصل الثالث**
المبحث الاول	المبحث الثاني	المبحث الثالث
المبحث الاول	المبحث الثاني	المبحث الثالث
المبحث الاول	المبحث الثاني	المبحث الثالث

لكن هذا التقسيم ليس مقدساً، فهناك بحوث أنجلوساكسونية تأخذ بالتقسيم الثنائي، وهناك بحوث في الدول التي تعتمد المنهج اللاتيني تأخذ بأسلوب الخطة المفتوحة، حيث يلاحظ ازدياد التوجه نحو الأسلوب الانجلوأميركي نظراً لمرونته وبساطته [٢٠٣].

ثانياً: طريق التبويب اللاتينية: يقضي هذا النوع من التصاميم باعتماد التقسيم الهرمي المنطقي الذي يقوم على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية بإعطاء عنوان لكل فكرة أو موضوع بشكل يوحي عنوانه بمحتوى أو مضمون النص،[٢٠٤] ولكن بشرط الحفاظ على الترابط المنطقي بين العنوان الأساسي والعناوين الفرعية، وفيما بين العناوين الفرعية بعضها البعض، بشكل يسمح بظهور الرابطة أو التسلسل المنطقي بين كافة أفكار البحث، ويسميها البعض الطريقة البنيوية.

وسواء اعتمدنا التصميم التقني أم الغائي أم التاريخي، كتقسيم ثنائي يصلح لدراسة أغلب الأبحاث القانونية، حيث يحاول التوفيق أو المقارنة أو المقابلة بين قسمين متقابلين، فإنه يبقى الأفضل بين مختلف التقسيمات، لانه يدل على مهارة الباحث في مجال تركيب المجموعات المتمايزة والمتوازنة، ويدل على تحكم الباحث في توزيع مادة البحث، فتظهر قوة التصميم أو ضعفه بسهولة، رغم أن التقسيم الثنائي هو الأصعب لكنه الأجمل والأكثر دقة بالرغم من حرية الباحث في مجال التركيب ويظهر جماله ودقته في المثال التالي:

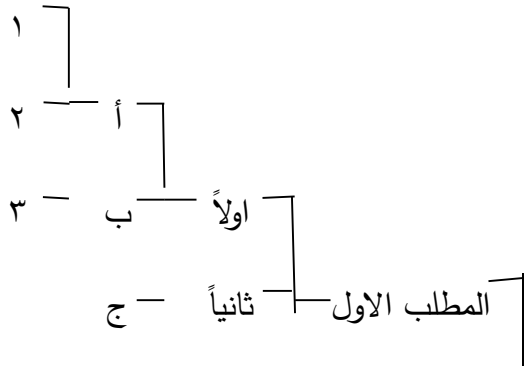

[٢٠٣] فايز حسين وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٧٠.
[٢٠٤] زين بدر فراج؛ **أصول البحث القانوني**، مرجع سابق، ص ٧٢.

الباب الأول
أو
القسم الأول
الفصل الاول
المبحث الاول
المطلب الاول
المطلب الثاني
المبحث الثاني
المطلب الاول
المطلب الثاني
الفصل الثاني
المبحث الاول
المطلب الاول
المطلب الثاني
المبحث الثاني
المطلب الاول
المطلب الثاني
ثالثاً
رابعاً
= = =
= = =
= = =
= = =

ونلفت النظر هنا أن النظام القانوني في لبنان على شاكلة النظام القانوني الفرنسي والايطالي والمصري تعود كلها الى النظام القانوني اللاتيني. لكن هناك من يرى بأن التقسيم الثنائي ليس بمنهجية قانونية لاتينية، بل هي منهجية فرنسية حديثة إنتقلت الى نظامنا القانوني بسبب الارتباط بين قوانينا والقوانين الفرنسية.[٢٠٥]

والمنهج الثنائي هو منهج دقيق يسمح بالتحكم في توازن البحث من الناحيتين الكمية والكيفية، ويسمح للباحث بالسيطرة على موضوع البحث ويبعده عن الاستطراد. وإن كان هناك من ينتقده بحجة أن بعض الموضوعات القانونية البينية لا تنسجم مع التقسيم الثنائي، فيأتي بعض أبوابها أو أقسامه كبيرة جداً والأخرى صغيرة جداً.

وعلى أية حال، فهذا المنهج يطبق في عدد من العلوم الإنسانية مثل علم النفس والفلسفة وعلم الإجتماع وفقه اللغة...[٢٠٦]، وعلم السياسة والقانون؛ حيث يرتكز مثل هذا الأسلوب على دراسة بنية الموضوع المدروس من خلال دراسة مكوّناته ومبانيه والعلاقات القائمة بينهما، لذلك يسميه البعض **بالطريقة البنيوية**. وهنا ينصح باستعمال هذه الطريقة عندما يتجاهل البحث تطور الموضوع ويكون الهدف التركيز على العمل بالوقت الراهن أي دراسة الوضع كما هو حالياً.

مثال: دور السلطات في تعديل الدستور. هنا يقسم البحث إلى قسمين: دور السلطة التشريعية ودور السلطة التنفيذية. وهنا لا حاجة بنا إلى دراسة التطور التاريخي لتعديل الدستور، لأن التركيز هو على كيفية أو آليات التعديل في ظل الدستور الحالي[٢٠٧]. وبطبيعة الحال يمكن المزج بين الطريقتين (التاريخية والبنيوية) في تناول الموضوع، وربما هذا هو الأفضل.

---

[٢٠٥] فايز حسين وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٦٥.

[٢٠٦] محمد عثمان الخشت، **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**، مرجع سابق، ص ٢٤.

[٢٠٧] **Developing an outline,** revision by Elyssa Tardi. http://owl.english.purdue.edu/survey

المطلب الثالث: طرق إعداد التصاميم المعتمدة في لبنان

نحن في لبنان وفي كلية الحقوق لا نزال نأخذ بالنظام الفرنسي، ونعتمد طريقة التبويب اللاتينية القائمة على التقسيم الثنائي كأفضلية أولى، والتقسيم الثلاثي في حال الضرورة، وذلك إما عن طريقة التبويب التاريخي، أو الطريقة البنيوية أو طريقة التقسيم الثنائي والتي تطبق في البحوث القانونية في نوعين من التصاميم: التقنية والغائية.

ويميز الفقهاء بين نوعين من التصاميم أثناء تطبيق الطريقة البنيوية: النوع الأول هو: التصاميم التقنية المستخرجة من القاعدة القانونية. والنوع الثاني هو التصاميم الغائية: وهي التي يتم فيها تقسيم البحث وفقاً لمصالح المعنيين بالوضعية القانونية في المسألة المطروحة.

أولاً: التصاميم التقنية: يستخرج التصميم وفقاً لهذه الطريقة من أحد أجزاء القاعدة القانونية: إما من الفرضيات (الحالات الواقعية المشمولة بالقاعدة)، أو من الحكم أو الحل الذي تقرره القاعدة لتلك الفرضيات. وينطلق التقسيم من الأفكار الأساسية التي يتمحور حولها البحث.

وفي الحالتين يعتمد التقسيم الثنائي، وفي أسوأ الأحوال يعتمد التقسيم الثلاثي[٢٠٨]، على أن تشكل المسألة الأهم في البحث القسم الأول من البحث، أو المبادىء في القسم الأول، والاستثناءات في القسم الثاني، إنما بشرط مراعاة التوازن التقريبي بين الأقسام. ويمكن أن يطبق في ثلاثة أشكال:

١- **تصميم يعتمد من الفرضيات** :إذا كان البحث مثلا يتعلق بالعناصر الواقعية للنزاع القضائي فنقسمه مثلا : تصرفات قانونية – وقائع مادية. وإذا كان يتعلق بتصرفات قانونية، فنقسمه إلى تصرفات تقوم نتيجة تطابق إرادتين، وتصرفات تقوم بإرادة منفردة.

---

[٢٠٨] د. علي ابراهيم؛ **منهجية البحث القانوني**، مرجع سابق، ص ٢٠٢ وما بعدها.

٢- **تصميم نابع من خلال الحكم أو الحل:** مثلاً : (جزء أول: إلغاء – جزء ثان التعويض) أو (إلغاء – بطلان – فسخ)، أو الحقوق المكتسبة للغير.

٣- **التصاميم التقنية المتزامنة:** هي الأكثر شيوعاً عند الباحثين ورجال القانون حيث يقسم البحث إلى قسمين: الأول يتناول المفهوم، والثاني تكريسه في القانون الوضعي. أمثلة على ذلك :

موضوع البحث	قسم أول	قسم ثانٍ
العدالة الدستورية	تكوين او نشوء	مفاعيل
نظام انتخابي	معايير	نتائج
التوظيف	شروط	مفاعيل
المؤسسة	إنشاء	إنهاء

ثانياً: التصاميم الغائية: وهي التي يتم فيها تقسيم البحث وفقاً لمصالح ودور الأشخاص المعنيين بالوضعية القانونية في المسألة المطروحة.

موضوع البحث	القسم الأول	القسم الثاني
الجمعيات	هيئة عامة	هيئة إدارية
عقد الإيجار	مالك	مستأجر
الشركات	مجلس إدارة	جمعية المساهمين

السلطة	حاكم	محكوم
السند أو الشيك	دائن	مدين
الإفلاس	شخص معنوي	شخص طبيعي

ثالثاً: طريقة التبويب التاريخي: يبني التصميم التاريخي على أساس المراحل المتعاقبة زمنياً التي مرت بها المؤسسة القانونية، أو قضية ما من القضايا موضع الدرس، أي أنها تعتمد التسلسل التاريخي في التصميم، لكن دون إغفال الأبعاد الأخرى المتعلقة بموضوع البحث.[٢٠٩]

وهي الطريقة التي يقوم بها الباحث بتبويب أو تقسيم موضوعه من حيث نشوئه وتطوره عبر التاريخ، أو بمعنى آخر هو التصميم الذي يراعي التسلسل الزمني، ونعرض توضيحاً بالأمثلة الآتية:

- عقود: إنشاء العقد – تنفيذ العقد– انقضاء العقد.
- مؤسسة: إنشاء أو تأسيس – مفاعيل أو سير العمل– انقضاء.
- صلاحيات رئيس الجمهورية: قبل الطائف – بعد الطائف.

المبحث الثالث: المصـادر والمراجـع

يتعين على الباحث أن يعطي وصفا كاملا بالمراجع والمصادر التي سيعتمدها، أو يمكن اعتمادها في المرحلة الأخيرة من مخططه التمهيدي، وكذلك في آخر الرسالة أو الأطروحة بعد إعدادها، دون أن ننسى أنها في المخطط الأولي تبقى قابلة للتعديل والتبديل حتى الانتهاء من البحث. وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق

[٢٠٩] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٧٧.

في البحث العلمي بشكل عام والبحث القانوني بشكل خاص. أما عن أسباب إيرادها في المخطط وفي البحث أو الإطروحة أو الكتاب فأبرزها ما يلي: .

١- تظهر مدى اطلاع الباحث واستعداده لمعالجة بحث علمي، وتمكّن القارئ من تقييم مدى جدية البحث والدراسة.

٢- يشترط لموافقة اللجنة العلمية على بحث ماجستير أو رسالة دكتوراه أن تكون الخطة التمهيدية تتضمن لائحة بالمصادر والمراجع.

٣- تعتبر نوعية المراجع المستخدمة من العوامل الرئيسية التي يتم على أساسها تقييم البحث.

٤- تقتضي الأمانة العلمية أن يثبت الطالب المراجع التي استعان بها فعلاً في بحثه.

٥- لا يمكن قبول بحث للنشر في دورية علمية دون توثيق لمراجعه.

٦- تفيد قائمة المراجع الباحثين الآخرين لأنها تقدم لهم قائمة بالمراجع التي تتناول مواضيع تهمهم، فتوفر عليهم الوقت والجهد للبحث عنها.

٧- تمكن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع إذا أراد ذلك[٢١٠].

هذه المصادر والمرجع هي، بلا شك، من أول الأمور التي يطلع عليها القارئ مع الفهرس والمقدمة، ولذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأولي عنده .

المطلب الأول:التمييز بين المصادر والمراجع

هناك التباس في أذهان الطلاب بالنسبة للتمييز بين المرجع والمصدر، وكثيراً ما يستعملون الكلمتين سوياً دون معرفة السبب، لكن الفقهاء يميلون إلى وجوب التفرقة بين المصادر والمراجع.

---

[٢١٠] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

أولاً: المصدر (Source): هو كلّ كتاب يعالج موضوعاً معيّناً معالجة شاملة وعميقة، ويشتمل عادة على حقائق أساسية صحيحة، وهو مرتب بشكل يسهِّل على الباحثين الاستفادة من معلوماته، وهو أقدم ما يحتوي من مادة حول موضوع ما، والمصدر يكون عادة إما عن شاهد عيان أو شخص معاصر للحدث أو مشارك في الحدث.

ثانياً:المرجع (Reference): فهو ما أخذت معلوماته (المادة الأصلية) من مصادر متعددة (كتب مطبوعة حديثاً)، وتمت مقارنتها وتحليلها ومناقشتها وإخراجها في ثوب جديد. وعلى الطالب العودة دائما إلى الأصول والمصادر، إلّا إذا تعذر عليه الأمر فيعود إلى المراجع. والمراجع هي ما نعود إليه مرّة بعد مرة، وتكون منظمة بطريقة خاصة على أساس هجائي (كالقواميس اللغوية ودوائر المعارف)، أو على أساس تاريخي (الحوليات) أو على أساس جغرافي (الأطالس) – ومنه دليل الهاتف مثلاً[٢١١].

وبلغة أبسط فالمصدر تسمية تطلق على كتب العلماء القديمة، والمرجع لمن هم دونهم، والمراجع الأصلية، هي المراجع الأقوم في الرسائل العلمية، ولذلك يفضل الاعتماد عليها والرجوع إليها، لأنه كلما ازداد استخدام المراجع الأصلية كلما عظمت قيمة البحث، وخاصة إذا كانت هذه الحقائق لم تكتشف أو تدرس وتناقش من قبل.

ومهما كان نوع المصادر والمراجع، وإن كان الطالب حراً في اختيارها، فهو ملزم بإدراجها في قائمة مخصصة في آخر البحث، تسمى لائحة المراجع والمصادر أو البيبلوغرافيا (Bibliography) وتتضمن معلومات حول أسماء الكتب والأطروحات والبحوث والمقالات وكل ما يمكن اعتماده كمرجع أثناء البحث، مثل قرارات المحاكم على أنواعها. ويأتي ذلك الإلزام نظراً لأهمية التوثيق في البحوث العلمية.

---

[٢١١] علي ابراهيم: **منهجية البحث القانوني**، مرجع سابق، ص٢٦٤.

المطلب الثاني: محتويات قائمة المصادر والمراجع

تحتوي القائمة على أسماء كل المصادر والمراجع التي ينوي الباحث اعتمادها في بحثه أثناء إعداده الخطة التمهيدية، أما القائمة التي يوردها في نهاية بحثه فهي تتضمن كافة المراجع والمصادر التي أشار إليها الباحث في هوامش البحث، وكافة الدراسات التي استفاد منها الباحث، ولكنه لم يشر إليها في الهوامش[٢١٢]. ولا توجد في الواقع طريقة واحدة في توثيق كل أنواع المراجع إذ يختلف توثيق كل نوع عن النوع الآخر، لكن هناك بعض القواعد التي يجب مراعاتها، منها:

أولاً: تدوين المصادر في قائمة المراجع: توجد طرق متعددة لكيفية تنظيم قائمة المصادر، وهذه الطرق هي:

١- طريقة الترتيب الألفبائي حسب أسماءعائلة المؤلفين. وهذه الطريقة هي أفضل أنواع الفهارس حيث ترشد الباحث إلى ما يريد بأقصر وأسهل الطرق، وأقل مجهود وفي أقصر وقت، حيث يمكن البحث عن العناوين المتعلقة به عن طريق كلمات ومصطلحات البحث مثل البحث في القواميس[٢١٣].

٢-طريقة تصنيف المصادر والمراجع حسب الموضوعات التي تعالجها، وترتيبها داخل كل تصنيف وفقا للترتيب الألفبائي.

٣-طريقة الترتيب حسب نوع المصدر أو المرجع، وهذه الطريقة لها أساليب متعددة كالآتي: الكتب- الدوريات - منوعات.

وينصح باستعمال الأسلوب أو التسلسل التالي:

---

(٢١٢) محمد عثمان الخشت؛ **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**، مرجع سابق، ص ١١٥.
٢١٣ فايز حسين و أحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٧٧.

١. الموسوعات والمعاجم والكتب، وإذا كانت المراجع أو المصادر بعدة لغات، فينبغي ذكر كل مجموعة بشكل مستقل عن المجموعة الأخرى، فمثلا:

أ. المصادر والمراجع باللغة العربية.مع مراعاة الفقرة(أ) أي طريقة الترتيب الألفبائي حسب أسماء عائلة المؤلفين.

ب. المصادر والمراجع باللغة الإنكليزية.

ج. المصادر والمراجع باللغة الفرنسية.

٢. المراجع الإلكترونية.

٣. الدوريات: العربية ثم الأجنبية.

٤. المخطوطات (كتب غير مطبوعة وغير منشورة).

٥. الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية والمقالات والمراسلات والمحاضرات.

٦. الوثائق الخاصة والرسمية.

٧. المؤتمرات.

ثانياً: كتابة بيانات المراجع

أ- **إذا كان المرجع كتاباً**، فإن بياناته تكتب على النحو التالي:

١- **اسم المؤلف:**

- الشهرة أولاً ، يلي ذلك فاصلة، ثم اسم المؤلف الشخصي فاسم أبيه، يلي ذلك (؛).
- إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف، فتذكر أسماؤهم حسب ترتيب ورودها على الغلاف. أو يذكر المؤلف الأول وتضاف عبارة (وغيره).

- إذا كان مؤلف الكتاب غير معروف، فيكتب مكان الاسم كلمة "مجهول"، أو يدّون اسم الكتاب مباشرة دون ذكر الاسم.
- إذا كان نفس المؤلف له أكثر من كتاب تم الرجوع إليه، فإنه لا ينبغي إعادة كتابة اسم المؤلف، وعندها يكتفي بذكره مرة واحدة فقط، على أن يترك المكان خاليا تحت إسمه، أو يوضع تحته خط، ثم يذكر اسم المرجع الثاني أو الثالث.

٢- **عنوان الكتاب:**

- يدّون العنوان كاملا بعد اسم المؤلف ، بخط أسود(Bold) أو حروف مائلة أو يوضع تحته خط، ثم يليه فاصلة (،).
- رقم الطبعة، يليه فاصلة أو فاصلة منقوطة(؛).

٣- **معلومات النشر** وتتضمن:

- الناشر، يليه فاصلة(،) وإذا كان غير منشور، يكتب دون دار نشر، أما إذا كان هناك أكثر من دار نشر، يمكن تدوين الدار الثانية مباشرة بعد الناشر الأول، وتفصل بينهما فاصلة أو واو.
- مكان النشر، يليه فاصلة(،).
- سنة النشر، يليها نقطة إذا كان الكتاب ليس له أجزاء متعددة، أما إذا كان له عدة أجزاء فإنه يتم وضع فاصلة(،) ثم يليها رقم الجزء إذا كان للكتاب أكثر من جزء، يليه سنة النشر وبعدها نقطة(.).

مثال: شكر، زهير؛ **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري، المؤسسات الدستورية، الطبعة الثانية، دار بلال، الجزء الأول، ٢٠٠٦.

٤- إذا كان الكتاب مترجماً يذكر اسم المؤلف بالترتيب العادي أولا، ثم إسم الكتاب، تتبعه مباشرة عبارة " ترجمة" فلان الفلاني.

مثال: روسيون، هنري؛ **المجلس الدستوري** ، ترجمة محمد وطفة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.

٥- لا تذكر الألقاب والوظائف والرتب العلمية، ويكتفى بالاسم فقط.

ب-**إذا كان المرجع رسالة أو أطروحة جامعية** يتم كتابة البيانات كالآتي:

١- اسم المؤلف وفق الطريقة المذكورة كما ورد بآلية الكتب الواردة أعلاه.

٢- عنوان الرسالة بخط أسود، أو حروف مائلة، أو يوضع تحته خط، يلي ذلك نقطة(.).

٣- نوع الرسالة :ماجستير أم دكتوراه ويليها (،).

٤- الإشارة إذا ما كانت منشورة أم لا، مع تاريخ النشر، يلي ذلك فاصلة (،).

٥- اسم الجامعة أو الكلية أو الهيئة العلمية التي ناقشت الرسالة، يلي ذلك فاصلة (،).

٦- اسم المشرف يليه (،).

٧- سنة تقييم الرسالة، يليها نقطة (.). وإذا أردنا وضع عدد الصفحات يلي السنة (،).

٨- عدد الصفحات المرقمة يليها (.).

مثال: أبو رجيلي، خليل؛ **الرقابة على دستورية القوانين بوجه عام وفي لبنان بوجه خاص**، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الثاني، إشراف ندي تيان، أطروحة دكتوراه، بيروت ١٩٨٨، ٤٠٠ صفحة.

ت-**إذا كان المرجع مقالاً**، فيتم وضع بياناته كالتالي:

١- اسم المؤلف وفقا للطريقة السابقة في حالة الكتب والرسائل يليه (؛).

٢- عنوان المقال كاملاً ونضعه بين شولتين مزدوجتين " " يليه (،).

٣- اسم المجلة أو المؤسسة أو الكتاب أو الجريدة مكتوبا بخط أسود، أو حروف مائلة، أو يوضع تحته خط يليه (،).

٤- رقم العدد يليه (،).

٥- تاريخ صدور العدد موضوعا بين قوسين( ) ، يلي ذلك فاصلة(،).

٦- رقم الصفحة أو الصفحات من بداية المقال حتى نهايته يليه (.) .

مثال: دريد، بشراوي؛ "**التنصت والرقابة على المخابرات السلكية واللاسلكية**"، مجلة العدل العدد الثاني، (١٩٩٧)، ص:٢٣ .

ث-**إذا كان المرجع مقالاً** وارداً في كتاب يشتمل على مقالات لمجموعة من الباحثين، فإن بياناته تكتب وفقا للطريقة السابقة مباشرة، إلا أنه يتم وضع عنوان المؤلف الجماعي في مكان اسم المجلة أو الدورية.

مثال: طليس، صالح محمد؛ **حرية الإعلام الانتخابي في قرارات المجلس الدستوري**، المجلس الدستوري، الكتاب السنوي، المجلد الخامس، ٢٠١١، ص: (٣٣٧- ٣٦٧).

ج- **المراجع الالكترونية:** نعني بها النصوص التي يتم نشرها إلكترونيا وليس طباعة، وهذه النصوص الالكترونية يمكن إدراجها في قائمة المراجع تحت عنوان أو مصطلح "الوبوغرافيا " (Webographie) أو (Webography)، وهو مصطلح حديث قابل للتداول والاستعمال المشترك من قبل الباحثين لأنّه يراعي مبدأ خصوصية نوعية الوثائق والمراجع وتعدادها. وهناك اهتمام متزايد حول المراجع الإلكترونية من قبل الباحثين التي

تأخذ اليوم الأفضلية المطلقة، لا سيما وأنها تتوفّر حالياً بكثرة، بالأشكال الالكترونية، دون أن يعني ذلك نهاية عصر المراجع المنشورة طباعة.

وينصح بأن يعتمد الباحث على مراجع الانترنت التي تنتهي بالعبارات التالية: .edu أو .org أو .gov كونها تكون صادرة عن جهات رسمية تحرص على أن تكون معلوماتها دقيقة، أما المراجع الأخرى فيجب التأكد من مصداقيتها.

مثال: Global trends on the right to Information: A survey of South Asia Centre for policy Alternation common in earth Human rights Initiative, July 2001: at http://www.article/9/docimages/1116.html

ح- **الأحاديث التلفزيونية والإذاعية والمقابلات والمراسلات:**

- يدّون الاسم كما في الحالات السابقة.
- يدّون عنوان الحديث أو المقابلة أو المحاضرة
- يدّون اسم التلفزيون أو الإذاعة والمكان والزمان، أي التاريخ.
- يدّون عدد الصفحات في المراسلات.
- تعتمد علامات الوقف كما في الحالات الواردة أعلاه.

مثال: حسين الحسيني: **إدراج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمة الدستور**، مقابلة تلفزيونية، محطة LBC ، برنامج حقوق الناس، ١٠/١٢/١٩٩٧.

خ- **الوثائق الحكومية:** ومنها النصوص الدستورية والقانونية الدولية والمحلية ومحاضر مجلس النواب وخطب السياسيين والنواب والإحصاءات وغيرها، وتدّون كما يلي: إسم

الدولة، إسم المجلس او الدائرة، عنوان الوثيقة، إسم المؤلف، رقم الدورة والجلسة، رقم الوثيقة، البلد، التاريخ، عدد الصفحات[٢١٤].

مثال: الجمهورية اللبنانية، محاضر مجلس النواب، الدورة الثانية، الجلسة الاولى، رياض الصلح، ١٠ /١٩٤٣/١١، ص: ... الى ... .

د- **المؤتمرات:** نبدأ باسم الجهة المنظمة للمؤتمر، ثم عنوان المؤتمر، ثم الحلقة أو المحور، اسم المشارك، ثم المكان، ثم التاريخ.

مثال: الجامعة اللبنانية كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، المؤتمر السنوي الاول، صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، الجلسة الاولى، مداخلة صالح طليس، الادارة المركزية، ٢٠١٤/١/٣١.

وقد درج معظم الباحثين على وضع قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث أو الرسالة، ويفضّل البعض أن يضع في نهاية كل فصل قائمة بالمصادر والمراجع الخاصة بها، إضافة الى قائمة متكاملة في آخر البحث . ولكن الطريقة الأولى هي الأنسب والأكثر شيوعا[٢١٥]؛ أي قائمة متكاملة بالمصادر والمراجع في نهاية البحث.

المطلب الثالث: أساليب التفتيش في المراجع

الأسلوب الأسهل في البحث في المراجع العامة هو العودة إلى الفهرس. وهناك نوعان من الفهارس: الفهرس الهجائي للمؤلف، أو فهرس الأعلام: أي الأشخاص الذين ورد ذكرهم في البحث، وهناك فهرس للكلمات الرئيسية وفي أي صفحة وردت، وهذا ما تعتمده اليوم معظم الكتب الأجنبية، حيث تدلنا الكلمة إلى الصفحات التي وردت فيها. والنوع الثاني السائد في المكتبة العربية هو فهرس المواد أو المواضيع، حيث نستنتج منه مدى علاقة الكتاب والكاتب

[٢١٤] ثريا ملحس؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، مرجع سابق، ص ١١٣.
[٢١٥] محمد عثمان الخشت؛ **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**، مرجع سابق، ص ١١٨.

بموضوعنا.

يقوم الفهرس بدور المرشد الجغرافي لقارئ البحث، إذ يساعده على تكوين رؤية مبدئية شاملة عن محتواه، ويعطي فرصة الوصول من أقرب طريق إلى الموضوع الذي يهمه، وكلما كان الفهرس شاملاً مستوعباً دقيقا واضحاً، كان أفضل وأوقع عند القارئ.

يشمل الفهرس ترتيب عناوين البحث وما يحتوي عليه من فصول وفروع ومباحث ومطالب، حيث يوضع كل عنوان رئيسي أو فرعي ويقابله رقم الصفحات التي ورد فيها.

أما عن المكان الذي ينبغي أن نضع فيه الفهرس: هل عند مطلع الدراسة أم في آخرها؟ كلا الموضعين جائز ومعتمد، وإن كان من الأفضل من الناحية العملية وضعه في نهاية البحث.

وقد اعتاد الفقهاء على وضع فهرس لأي بحث- ومثله مثل أي كتاب- يساعد القارئ على الرجوع إلى ما يريد دون أن يضطر إلى قراءة البحث كاملاً، وعادة ما يكون الفهرس الأساسي مخصصاً لمحتويات البحث ويشمل كافة العناوين الرئيسية والفرعية ورقم الصفحة لكل منها.

ويمكننا بعد معرفة ما نحن بحاجة إليه، إما أن نصوّره أو نسجّله أو نلخّصه أو ندّونه (أخذ المعلومات)، فالمطلوب لاحقا إعادة صياغة ما اقتبسناه بأسلوب شخصي أثناء الكتابة، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثالث من هذا الفصل.

وقد سهل استخدام شبكة الإنترنت الوصول إلى مصادر المعلومات المتنوعة ومن جملتها الدراسات والكتب القانونية، فهناك تحول يومي كبير نحو المصادر الإلكترونية عبر الإنترنت، والابتعاد عن الإصدارات التقليدية (المطبوعات الدورية). ورغم تأخر الجامعة اللبنانية في هذا المجال فقد استُحدث مؤخراً مركز للمعلومات القانونية في الجامعة اللبنانية وأصبح من أهم المصادر القانونية، وينتظر أن يحل يوما ما مكان المكاتب التقليدية نظراً لسهولة البحث فيه.

وتشكل نظم المكتبات الإلكترونية الأدوات الأساسية لوصول خدمات المكتبات لروادها وتتنوع هذه النظم من نظم آلية للإعارة أو الفهرسة والتصنيف أو الضبط البيلوغرافي إلخ...هذا إضافةً إلى ما يؤمّنه الإنترنت بشكل تفاعلي، مثل نظم الخدمات والرد على الاستفسارات وغيرها من وسائل تزيد من فرص التعاون بين المكتبات الافتراضية.

وفي حال استعان الطالب بمراجع الكترونية، فعليه وضع لائحة بأسماء المراجع وعناوين المواقع المستعملة كمراجع ضمن قائمة المصادر والمراجع، ويأتي ترتيبها بعد لوائح الكتب العربية والأجنبية وقبل الدوريات عادة.

وفي جميع الأحوال، وبغض النظر عن نوع المرجع المعتمد فهناك مجموعة من النصائح التي يقترح مراعاتها عند الاستعانة بأي مرجع، وأبرزها:

١- استعراض لائحة المراجع في نهاية كل مرجع، لأنها ترشدنا إلى مراجع أخرى على صلة بموضوعنا.

٢- البدء أولاً بالمراجع المتخصصة بالموضوع الذي نبحثه ولها صلة مباشرة به.

٣- نبدأ بالمراجع الأحدث أولاً، وإذا كانت المعلومات غير كافية أو غير واضحة بالنسبة لنا، نلجأ الى الاستعانة بالقديمة.

٤- التركيز على مقدمات وخواتيم المراجع، لأنها تعطينا الخلاصة المهمة للمرجع، ومنها ننطلق الى داخل المرجع.[٢١٦]

وبالخلاصة، وبغض النظر عن نوع المخطط البحثي الذي يختاره الباحث، أو الاهداف التي يأمل تحقيقها، فهناك عمل مشترك للمخطط يتمثل في تزويدنا بإجابات على مختلف الأسئلة

[٢١٦] فايز حسين وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٧٦.

وارشاد الطالب خلال رحلة بحثه (رحلته البحثية)، فمخطط بحث محضر بشكل منهجي يمكن أن يؤدي (دون تغيير، بثبات)، ويؤمّن الخبرات التالية:

١- يمنع الوصول بالبحث الى نتائج ناقصة.

٢- يؤدي الى تخفيض أو الحد من عدم الثقة.

٣- يعطي الكفاءة المثلى الفعالة والموثوقية والمصداقية.

٤- يحد من عدم الدقة والفوضى والضياع والصعوبات العملية التي ترافق أي بحث.

٥- يمكن أن يكون مساعداً على جمع مواد البحث والبيانات المطلوبة وفي اختيار الفرضيات.

٦- يعمل كدليل مرشد لإعطاء البحث الاتجاه الصحيح.

٧- يخفف من ضياع الوقت والدوران حول الموضوع كالضائع في الأدغال.

٨- تزويد الباحث ببرنامج عمل مقترح للبحث ويتضمن وصف العينة من المجتمع الذي يريد الحصول على معلومات عنه وطرق جمع المعلومات وطرق تحليل البيانات.

٩- يحدد المخطط الشامل حدود البحث (يضع حدودا له).

١٠- يمكن الباحث من توقع المسائل المحتملة أثناء قيامه بالبحث.

١١- يمكن من تقدير الكلفة الأولية المادية والزمنية وتمكنه من تقدير الوقت والميزانية المطلوبة لإنجاز عمله...

لهذا كله يعتبر المخطط التمهيدي النصف الأصعب من البحث، لكن النصف الأهم هو تنفيذ هذا المخطط، وهو ماسنتناوله في الفصل التالي.

الفصل الثالث :المرحلة التنفيذية

ختمنا الفصل السابق بالقول: إذا كانت الخطة التمهيدية هي النصف الأول الصعب من البحث، فإن النصف الأهم الآخر، هو كتابة البحث وابرازه الى حيز الوجود. ويعود سبب قولنا هذا إلى أن كل ما قام به الباحث من قراءات وتدوينات ومخططات تمهيدية وتجميع للمادة العلمية أو البيانات والمعلومات ليست ذات قيمة، إلا اذا تم تنظيمها وربطها ببعضها البعض ضمن صياغة علمية سليمة تجمع بين حسن التأليف والصياغة، مع التزام المنهج العلمي في إطار عرض ومناقشة الحقائق المختارة.

وهذا يفرض على الباحث اختيار وترتيب هذه الحقائق والأفكار التي جمعها، وهذا ليس بالأمر السهل، لأن مرحلة الاختيار أو التصفية أو الغربلة للأفكار، لاختبار ما يناسب وترك ما لا يجده مناسباً، أمر صعب خاصة مع ما يشعر به الباحث من صعوبة التخلي عن المادة التي قضي وقتاً طويلاً في جمعها. فما تم جمعه وما تم اختياره يجب أن يتم عرضه بأسلوب كتابي سهل يربط فيه بين مواضيع البحث بأفكار متسلسلة ومترابطة وبطريقة توصل الى فكرة جديدة أو خلاصة مقنعة.

وهذا يستدعي أن يضع الطالب المادة العلمية التي لخصّها أو اقتبسها في المكان المناسب، وربطها بما قبلها وبما بعدها، كما أنه يجب توثيق النصوص والافكار المقتبسة بطريقة علمية وبلغة سليمة تستخدم علامات الترقيم بطريقة صحيحة، يتم إبرازها إلى حيز الوجود في رسالة أو أطروحة، ليعرضها أمام لجنة علمية لمناقشتها والدفاع عنها.

لذلك ارتأينا أن نقسم هذه المرحلة التي أسميناها بالتنفيذية الى ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الاول، كيفية كتابة البحث ابتداءاً من مشروع المسودة الأولى إلى المرحلة النهائية، وفي مبحث ثان نستعرض قواعد التوثيق والهوامش والترقيم، لنتطرق في مبحث ثالث الى أسس وقواعد المناقشة أو الدفاع عن البحث، إضافة الى الشكل النهائي للبحث.

المبحث الأول: كتابة البحث

بعد قيام الطالب بالقراءات الضرورية وبعد تصفح كافة المعلومات اللازمة لمعالجة بحثه من جميع المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، سواء أكانت ملاحظات ونسخ مصورة أم تلاخيص وشروحات وتعليقات تملأ مكتبه أو كومبيوتره، وبعد الانتهاء من تدوين المعلومات اللازمة على البطاقات أو الحاسوب، يبدأ بالتفكير حول طريقة تصنيفها أو توزيعها وفقا للتصميم الأولي الذي وضعه. وتعتبر هذه المرحلة مرحلة فاصلة بين التقميش أو تدوين المعلومات والكتابة التي تسعى إلى إبراز افكار البحث الى الوجود، وهي المرحلة الأكثر أهمية نظراً لما تتطلبه من دقة وتركيز في نقل المعلومات المشتتة لجمعها في كيان مستقل يتطلب أعلى درجات التركيز من قبل الباحث.

المطلب الأول:: مشروع المسودة

ليس هناك من وصفة تخبرنا كيف نبدأ بكتابة المسودة الأولية (رقم صفر)، لكن يمكننا التحضر لتلك اللحظة المفصلية، عندما نبدأ بكتابة الملاحظات والخلاصات (التلاخيص) والانتقادات. وبناءاً على تجارب السابقين، فإننا ننصح بالبدء ببعض الخطوات الضرورية قبل البدء بالكتابة والتي سنعرضها في فقرتين: الأولى، هي مرحلة تحضيرية تسمى الاستعداد للكتابة، والثانية مرحلة تنفيذية وهي، صياغة مشروع المسودة:

الفقرة الاولى: مرحلة الاستعداد للكتابة

تجميع المادة العلمية أو المعلومات وحصر المراجع وفرز البطاقات، مرحلة قد يستطيع الكثيرون القيام بها، أما مرحلة البدء بالكتابة، فهي مرحلة يظهر فيها التفاوت بين باحث وآخر، لأنها المرحلة التي تظهر فيها شخصية الباحث بشكل واضح، والكثيرون من المبتدئين يترددون كثيراً ويتسائلون حول كيفية البدء بكتابة الفصول ومن أين وكيف يبدأون، ونقترح الاستعداد للكتابة، وفقاً للطريقة التالية:

أولاً: فرز المعلومات بطريقة تساعد على البدء بكتابة المسودة الاولى[٢١٧]، وترتيب البطاقات أو الملفات التي جمعها من المراجع وفقاً للفصول، أو المباحث التي وضعها في التصميم الأولي وقراءتها بتأن واهتمام.

ثانياً: النظر في تعديل خطة البحث أو التصميم: قد يجد الباحث أن التصميم الأولي الذي وضعه يحتاج إلى تعديل، وأن هناك نقاطاً يجب معالجتها واستبعاد أخرى. ويصبح عندها بإمكانه أن يضع مخططاً نهائياً للبحث وينبغي عليه عند ذاك تغيير بعض عناوين الفصول التي أوردها في الخطة التمهيدية، وهنا إذا ما اقتنع الطالب بضرورة هذا التعديل فعليه استشارة المشرف لأخذ ملاحظاته.

أما إذا رأى أن التعديل قد يشمل عنوان البحث الرئيسي، فهذا يشترط، إضافة إلى موافقة الأستاذ المشرف، موافقة الجهة التي سيرفع لها البحث؛ إدارة الكلية أو معهد الدكتوراه.

ثالثاً: التوسع في التصميم: يكتفي عادة التصميم الذي تتضمنه الخطة التمهيدية برسم الخطوط العريضة للبحث ويقتصر عادة على العناوين الأساسية ، لكن في التصميم النهائي يجب أن يتم التوسع فيه ليشمل كافة العناوين الرئيسية والفرعية، للتمكن من الإحاطة الشاملة بالبحث، وللتمكن من تدارك النقص وحذف الزائد مع مراعاة التوازن المطلوب بين الأقسام والفصول.

---

[٢١٧] Wayne C Booth and others; **The craft of research, ibid,** p:85.

الفقرة الثانية: مشروع المسودة(المسودة رقم صفر):

بعد الانتهاء من الفرز وإعداد التصميم الشامل، يمكن الانتقال إلى مرحلة كتابة المسودة أو مشروع المسودة (Zero draft) التي هي شيىء وسط بين العناوين والمسودة الأولى، والتي يمكن البدء بها على الشكل التالي:

أ- على الباحث أن يضع أمامه التصميم الذي يأمل تحقيقه من المسودة والذي يتضمن عناوين المقاطع الرئيسية والفرعية.

ب-البدء بكتابة مقدمة كاملة إلى حد ما، فهي تساعد على الوصول إلى السيطرة بشكل أفضل على ما يحاول أن يقول.

ج-تحت كل عنوان فرعي يبدأ بكتابة جملة أو جملتين تلخصان الفكرة من المقطع.

د-يحاول التوسع في هذه الجمل على قدر ما يستطيع، مثلا، توسيع الفقرة الى فقرتين وكل فقرتين الى مقطع كامل وهكذا دواليك.

هـ- يجب أن لا يقلق من الأخطاء الإملائية والقواعد والهوامش وما يشابه ذلك.

و- يجب الانتباه للجمل القصيرة التي تبدو مختصرة جداً، أو استنتاجية ليتمكن لاحقاً من تدعيمها والتوسع فيها.

ز- طبع مشروع المسودة لإلقاء نظرة شاملة عليها، ليرى ما إذا كانت تغطي أو تشمل كافة أقسام وفصول البحث مع كافة العناوين الأساسية والفرعية في كل منها، ولاستعمالها في إعداد المسودة الاولى .

فبعد وضع التصميم الجديد والموسع الذي يشمل الخطوط العريضة للبحث، وبعد أخذ

موافقة المشرف عليه، وبعد كتابة المسودة التمهيدية (الصفر) للبحث، إذا ما كان الباحث قد وضعها، لأن البعض قد يعمد للمباشرة فورا بكتابة المسودة الأولى. وفي الحالتين، ورغم اختلاف الأسلوب الشخصي، حيث هناك البعض من يفضل الالتزام التام بالخطة، والبعض الآخر لا يلتزم حرفياً، فإننا ننصح باتباع المخطط بغض النظر عن الكتابة بالعربية الفصحى في هذه المرحلة، وترك ذلك للمرحلة اللاحقة. ولكن على الطالب أن لا ينسى أبداً وضع المقتسبات، والإشارة إلى المصادر في أول مسودة، وفقاً لما سيرد في المطلب التالي.

المطلب الثاني: المسودة الأولى

يقصد بالمسودة الكتابة الأولية للبحث والقابلة لإعادة النظر فيها بالتعديل والتغيير والإضافة والحذف[٢١٨]. ولو سئل أي باحث عن القسم الأصعب في إعداد البحث لأجاب بأنها المسودة الأولى، لأنه لا يعرف الكلمات والتعابير التي سيستخدمها. قد يكون هذا صحيحاً، لكن إذا نفذت هذه المرحلة بالطريقة الصحيحة، عندها يشكّل البحث الأول نموذجاً يقتدي به الطالب في بحوثه اللاحقة.

ولأن الطريق يبدأ بخطوة، فعلى الباحث أن يبدأ بإدخال المعلومات التي جمعها ضمن أو تحت كل عنوان على الورق، وليس على الحاسوب، حيث تظهر أمامه الاخطاء بسهولة. وقد يكون هذا الامر متعباً ويستهلك وقتاً أكثر، لكنه أمر ضروري، لأن المسودة الأولى تظهر بشكل رديء، إن لم يكن معدها كاتباً محترفاً، لأنه قد يضطر لتصحيحها عدة مرات، فإن لم يجد شيئا معيباً، بين كل مرة وأخرى، فهذا يعني أنه لم ينظر بشكل كاف.

وإذا رأى أن هناك حاجة لإعادة قراءة شيء ما ليفهمه، فعليه إعادة كتابته لأن ما هو صعب فهمه على كاتبه، يكون بالتأكيد أكثر صعوبة على القارئ.

---

(٢١٨) مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

ولمواجهة كتابة مسودة البحث لأول مرة ينصح باستعمال مجموعة من القواعد، منها نصائح عامة، ومنها قواعد موضوعية، وأخرى قواعد شكلية.

اولاً: نصائح عامة: هناك بعض الطرق التي يمكن للباحث المبتدئ اعتمادها كدليل للبدء بالكتابة، مستخلصة من تجارب الباحثين وتسّهل وضع المسودة الأولى:

أ- **استعمال العناوين الفرعية** (Sub section Headings) فحتى لو كانت المقالة منظمة ومتواصلة الأفكار، فإن القارئ يمل من قراءتها إذا كانت العناوين الفرعية متباعدة، لأنه قد يسهو (يشرد) أحياناً، بينما العناوين الفرعية تعيده إلى جو المقال. لهذا على الباحث أن يحاول أن يختار عناوين لها علاقة بالمادة المكتوبة، عدا عن ذلك فإن العناوين الفرعية تؤّمن فراغاً على الورق، الأمر الذي يغري العديد من القراء بالاستمرار، على عكس صفحة مليئة من أول سطر إلى آخرها.

والقيمة الأساسية لهذه العناوين الفرعية هي المساعدة على تنظيم أفكار الباحث، فإذا قسّم مقطعاً معيّناً إلى خمس عناوين فرعية، معطياً لكل منها عنواناً مستقلاً، فسيتمكن من رؤية المسائل التنظيمية مثل الانتقال من موضوع إلى آخر، ومن ثم العودة إلى الموضوع الأول، كما يتمكن من ملاحظة الاستطرادات التي تخرق الانسياب المنطقي للمقالة[٢١٩].

وعادة ما يكون هناك تشابك أو تداخل بين العناوين الفرعية في كل مقطع، ولكن إلى حد ممكن، فعلى الباحث أن يغطي كل التفاصيل في عدة صفحات متجاورة بدلاً، من العودة إليها في مختلف انحاء البحث.

كما تظهر أماكن العناوين الفرعية بسهولة عندما نشعب مقطعاً معيناً، فنضع لكل شعبة عنواناً حتى لو كان كل منها مؤلفاً من عدة فقرات، وحتى إذا كانت الشعبة تحتوي عدة شعب

[٢١٩] Eugene Volokh; **Academic Legal Writing**, ibid, p: 108.

فرعية فلا بأس من عنونتها مع الأخذ بعين الاعتبار التشعيب ألى ٤ أو٥ مستويات. وبعد أن ننتهي يمكن ان نقرر حذف بعض العناوين الفرعية من طبقة المستوى الأخير خاصة إذا كانت قصيرة جداً. وبشكل عام فان العناوين الفرعية تخدم هدف الباحث بكتابة المقالة حتى لو لم يكن من حاجة للقارئ إليها.

ب-**استعمل قائمة المحتويات** (table of contents): يمكن استخراج قائمة بالمحتويات من العناوين الفرعية، وخاصة أن الحواسيب مجهزة ببرامج خاصة بالعناوين، وهذا الأسلوب يساعد القارئ جزئياً، لكنه بمعظم الأحيان يعطينا لمحة سريعة عن محتويات المقالة، ويظهر لنا الخطوات المفقودة أو بعض الإطالة او الإطناب أو الحشو. كما أن القائمة يمكن أن تظهر لنا التنافر في العناوين أو عدم الانسجام بين العنوان الأساسي والعنوان الفرعي، وتكشف التوازي بينها إذا كان مختلاً. ويمكن القيام ببساطة في الحواسيب مستعملاً: Heading 1,2,3,4,5

ج- **تسجيل كل الأفكار**: عندما نكتب فكثيراً ما تخطر في أذهاننا افكار هامة، لا يمكن استعمالها مباشرة، ونجد أنه يمكن استعمالها في مقطع آخر في بحثنا.

لذا علينا أن ندوّن هذه الأفكار قبل أن ننساها، ويمكن أن ندوّنها على الحاسوب أو الهاتف أو على الورق لاستعمالها في المكان المناسب لاحقاً، كما أنه في نهاية كل مقطع علينا دائماً أن نكتب ما خططنا له في المقطع التالي، وهكذا نحافظ على حبل أفكارنا ويصبح من السهل أن نبدأ بالمقطع التالي.[٢٢٠]

ثانياً: القواعد الموضوعية:

من الأفضل أن تبدأ بكتابة المسودة الأولى معتمداً الطريقة التالية: أجلس واكتب المسودة

---

[٢٢٠] Eugene Volokh; **Academic Legal Writing**, ibid, p.109.

الأولى، وعندما تشعر بصعوبة في مقطع معيّن انتقل الى التالي، وإذا رأيت أنك تحتاج لترك مقطع جزئي لما بعد، فلا بأس. أما إذا رأيت أن كل ما يمكنك فعله هو وضع العنوان، أو وضع فقرات غير مترابطة فافعل ذلك، المهم هو أن تستمر في الكتابة، ولا تجعل الصعوبات في مكان ما تقطع أو تمنع تحقيق المشروع الكلي، وسيكون من السهل عليك، أثناء المراجعة، سد الثغرات.

ونورد، فيما يلي، مجموعة من القواعد التي تساعد الباحث على كتابة المسودة الأولى:

١. ابدأ بالكتابة كما يحلو لك، ولا تشعر بأنك مقيد بالأطر الشكلية.
٢. لا تقلق من أخطاء القواعد أو الكتابة بجمل كاملة. افتح نافذة خيالك واكتب كل ما تظن أن له علاقة بالبحث.
٣. أعد قرائتك وقيّم الأفكار التي وضعتها، فالأسهل أن تحذف الأفكار السيئة من أن تكتب الجيّدة.
٤. إذا وردت أفكار أحسن لا تتردد، فيمكنك إعادة تنقيح أفكارك.
٥. تذكر أن تبقى مرناً، فهذه مجرد طريقة لتبدأ بالكتابة[٢٢١].
٦. تذكر أن لغة الكتابة القانونية هي لغة تختلف عن اللغة القصصية أو السرد، أو الجمل المنمقة التي لا مكان لها في المعالجة القانونية، فالمطلوب جمل دقيقة، يعني الكلمة المناسبة في المكان المناسب.
٧. اترك سطر فراغ أو أكثر بين كل سطرين لترك المجال لزيادة ما قد يستجد، كما يمكن ترك ظهر الورقة خالياً لوضع الإضافات الطويلة نسبياً.[٢٢٢]
٨. قسِّم كل عنوان إلى فقرات ومقاطع، وعند نهاية الفقرة ننتقل إلى سطر جديد، مع مراعاة

---

(221) Purdue University http://owl.english.purdue.edu. op.cit.

(٢٢٢) ليس من الضروري التقيد بهذه القاعدة في حال استعمال الكومبيوتر حيث يمكن إضافة وحذف ما نشاء من معلومات.

قواعد الترقيم.

٩. اعتمد الأسلوب المتداول (العبارات السائدة في المجتمع)، وابتعد عن الأسلوب القديم الغير المتداول.

١٠. اختصر العناوين وبسّطها (بشكل واضح ، ومفهوم)، واحرص على أن تكون متناسقة مع بعضها البعض.

١١.تذكر أن الكتابة ليست، هنا، نقلاً حرفياً عن البطاقات، لأن النقل هو للأفكار وليس لكافة المعلومات، ويقتضي التعديل أو الشرح أو التعليق أو المناقشة.

١٢.تذكر أن الباحث غير الناقل، والباحث هو من يؤثر فيما ينقل أكثر ما يتأثر به.

١٣. إذا كان لديك الوقت الكافي ضع مسودتك جانباً، ليوم أو يومين، قبل اعاده قراءتها لتتمكن من العودة بوجهة نظر جديدة وناضجة.

١٤. سيطر على الخوف، فإنه من الطبيعي أن تخشى قراءة ما كتبت بروح النقد، لكن ماذا لو كان ما جئت به خطأً؟ أو ماذا لو كنت ستعود للبدء من الأول؟ فالتصحيح أسهل من الغاء كل العمل.

١٥. اعتمد البساطة والوضوح والاختصار وتجنب الجمل المعقدة والكلمات الطويلة، واذهب الى النقطة مباشرة، اجعل الفقرات قصيرة، والاسلوب أسهل امام القارئ، وانتبه كي لا تخسر اهتمامه.

وبالنهاية، إن القارئ النشيط لن يركز على فقرات طويلة وجمل طويلة، بل يهمه الجوهر. والقراء النشطون هم اناس مشغولون ولا يمكنهم صرف وقت طويل لأن لديهم أموراً أخرى ليعملوها. لذلك اقرأ المسودة بأعين جديدة، وعندما تقرأ شيئاً اسئل نفسك ماذا يمكن لقارئ ناقد،

وليس متعاطفاً، أن يقول. والتغيير الذي ستعود به لإقناع القارئ سيغني رأيك، ومن الطبيعي أن النصيحة من السهل أن تُعطى، لكنها من الصعب أن تتبع وتنفذ.

ثالثاً: الشروط الشكلية لكتابة البحث: بالإضافة الى النصائح العامة والقواعد أو الشروط التي يجب اتباعها من الناحية الموضوعية، فهناك مجموعة قواعد تتعلق بالشكل، والتي ينصح العمل بموجبها او بموجب بعضها:

١) عرض الأفكار بأسلوب واضح والابتعاد عن التعقيد، واعتماد البساطة في عرض مادة البحث، لأن المطلوب هو توصيل فكرة محددة للقارئ، وليس إظهار البلاغة اللغوية.[٢٢٣]

٢) الحد من اعتماد الكلمات الركيكة والدارجة لأنها تضعف الأسلوب وجدية البحث.

٣) تفادي التكرار أثناء الربط بين الجمل، واستخدام كلمات تؤمّن نفس المعنى مثل: أتناول، أعالج، أدرس، أشير...

٤) الانتباه للربط بين الجمل والفقرات حتى لا يظهر هناك انقطاع بين الأفكار، ووضوح الجمل وتعاقبها.[٢٢٤]

٥) التقيد باللغة القانونية والانتباه إلى المصطلحات القانونية، لأن لكل منها معنى معيناً يختلف عن المعنى الدارج في اللغة العربية.

٦) مراعاة قواعد التفسير القانونية وفقاً للقواعد المعروفة في التفسير.

٧) تلافي التكرار لأنه يضعف البحث ويضجر القارئ.[٢٢٥]

---

[٢٢٣] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق: ص١٤٠.
[٢٢٤] فايز حسين وأحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص٨٩.
[٢٢٥] عبدو عضوب؛ **المنهجية القانونية**، مرجع سابق، ص٢٧٧.

٨) وضع مقدمة لكل باب أو فصل أو مبحث، توجز فيها النقاط التي ستعالجها والأسلوب أو المنهج الذي ستتبعه.

٩) إنهاء كل مبحث أو فصل بخاتمة تظهر النتائج التي توصل إليها في المبحث، وتهيئة الحديث للمبحث أو الفصل التالي.

١٠) ضمن الفقرة فكرة واحدة مع ترابطها مع الفقرات السابقة واللاحقة.

١١) اختيار الكلمات الدقيقة والمعبرة عن المعنى بشكل دقيق.[٢٢٦]

١٢) الانتباه الى وجود ترابط منطقي بين كلمات الجملة الواحدة وان تكون الكلمات مستعملة ومتداولة وليست غامضة أو ملتبسة.[٢٢٧]

١٣) الاستعانة بالأمثلة التوضيحية عند وجود ضرورة للاستعانة بذلك.

١٤) عدم اعتماد جمل طويلة وتقسيمها إلى جمل صيغرة.

١٥) إذا كنت تستعمل الأوراق فيجب الكتابة على ورق أبيض وترك سطر أو سطرين فارغين، افساحاً في المجال لزيادة فكرة أو جملة ترى لاحقاً ضرورة زيادتها، وكذلك الأمر بين الفقرات ترك فراغ في أسفل الصفحة لكتابة الحواشي.

١٦) عدم الاكتفاء بنقل أفكار البطاقة أو الملف، بل مناقشة كل فكرة أو تحليلها أو شرحها أو نقدها أو التعليق عليها أو مناقشتها لإظهار قناعتك أو عدم قناعتك بها.

بعد الانتهاء من كتابة المسودة الأولى ينصح بعرضها على الأستاذ المشرف، لأخذ توجيهاته قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية التي سنسميها بالمسودة الثانية. ويمكن وضع مسودة ما بسرعة

---

[٢٢٦] فايز حسين و أحمد ابو الحسن؛ **دروس في المنهج القانوني**، مرجع سابق، ص ٩٠.

[٢٢٧] Helen Shapo, Marilyn Walter, Elizabeth fajans; **Writing and Analysis in the law**, 6th ed, NewYork, Foundation press, 2003, p:219.

ومن ثم تحسينها وإنجازها، كما ستعطي المشرف وقتاً أكثر لمراجعتها وإعطاء تقييمه (feedback). ولو قرأ المشرف أكثر من مسودة، ربما، يظهرك هذا بمظهر النشيط والمنضبط.

المطلب الثالث:المسودة الثانية

بعد الانتهاء من المسودة الأولى وأخذ رأي المشرف يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية التي تتشكل من مرحلتين: المرحلة الأولى التي يمكن فيها تحسين الكتابة وتصحيح الأخطاء وإضافة ما يجب إضافته وحذف ما يجب استبعاده، والمرحلة الثانية هي مرحلة المراجعة النهائية.

الفقرة الأولى: مرحلة التصحيح:

يبدأ الطالب في هذه المرحلة بالنظر إلى مدى تسلسل الأفكار ومدى ترابطها وتماسكها في سياق النص. وهنا بعض الاقتراحات لتحسين الكتابة وفقاً لبعض قواعد الكتابة القانونية التي ينصح بها.

١. اقرأ ما كتبت بصوت مرتفع في أي وقت تشعر فيه أن كتاباتك غير دقيقة أو لا تطمئن إليها، أو في أي وقت تريد مراجعة ما كتبت، فالمراجعة بصوت مرتفع تسمح لك بتقييم عملك، فإذا أعجبتك فمؤكد أنها ستعجب القارئ.

٢. تفحص الفقرات: ألقِ نظرة على تركيب فقرات الكتابة[٢٢٨]، وانظر إلى طول الفقرة، والجمل الداعمة، والعناوين. فالفقرات القصيرة التي تنقصها المعلومات المؤكدة، كما تلك التي تضيع عن العنوان الأساسي، تدل على عدم نضوج فكري. لذلك ينصح في كل فقرة بالمحافظة على أفكار قصيرة ومتماسكة بشكل معقول.

٣. رتب جمل الفقرة ترتيباً متسلسلاً ومنطقياً، بحيث تبنى كل جملة على ما قبلها وتمهد لما بعدها، مع مراعاة الصلة بين كل فقرة وأخرى، على أن تنتهي كل فقرة بجملة تمهد للفقرة

---

[٢٢٨] تتكون الفقرة من مجموعة من الجمل تتناول فكرة واحدة توضحها وتناقشها، وتعتبر وحدة قائمة بذاتها، لذلك يجب أن تكون متوسطة الطول، ويجب ترك فراغ واضح بين كل فقرتين.

التالية لها[٢٢٩].

٤. ابدأ الجمل بكلمات بسيطة وعبارات قصيرة –(الجمل المبسطة التي تحتوي على فكرة واحدة[٢٣٠])– واربط المعلومات التي وردت في المقطع السابق، أو التي تدل على أنك تشارك القارئ، وينصح بالبدء بالجملة الفعلية.

٥. ابدأ الجملة بالفكرة الأساسية ثم أكملها بما هو ضروري، وحاول الابتعاد عن الجمل الطويلة المعقدة والمتداخلة والتي من شأنها أن تضيع القارئ.

٦. تواضع في الكتابة وابتعد عن الألفاظ الصحفية والإنشائية والكلمات الرنانة والطنانة، وعن أسلوب المبالغة والفخر أو التهكم والسخرية، والاستخفاف بالآخرين، مثل: أؤكد، أجزم، أرى، واستعمل عبارات تدل على تواضع، مثل: يظهر، يتبين، يبدو، يستنتج،.....[٢٣١].

٧. استعمل عبارات وجمل قصيرة، معبرة، واضحة، مفهومة، ومنوعة، على أن تكون مختصرة مع الحفاظ على الترابط الفكري فيما بينها.

٨. مراعاة الاختصار شرط عدم المس بالمعنى. واستعمل المصطلحات القانونية بحسب مفهومها ومعناها. (إبطال العقد – فسخ العقد – إلغاء العقد --- إلخ[٢٣٢].

٩. عبّر بكلمات صحيحة مناسبة تفي بالغرض المطلوب، ولا تستعمل كلمات غريبة قبل أن تطلع على معناها لتعرف أين تضعها.

١٠. لا تستطرد، واحذر الخروج عن الموضوع .

١١.اعتمد جملاً واضحة تعبر مباشرة عن الفكرة، دون زيادة أو نقصان (لا تبالغ) ، وخفف

---

[٢٢٩] أحمد عبدالمنعم حسن؛ **أصول البحث العلمي**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦، الجزء الأول، ص٦٨.

[٢٣٠] الجملة البسيطة هي التي لا تحتوي على أكثر من فعل وفاعل ومفعول.

[٢٣١] Lord Macalay's Manner: **His Critical Judgmeats in literature**.at: http://querg.ng times.com/mem/archive-free/pdf.

[٢٣٢] عكاشة عبدالعال وسامي منصور؛ **المنهجية القانونية**، مرجع سابق، ص: ٣٥- ٣٨.

من استعمال الجمل الاعتراضية. وتجنّب الجمل الطويلة معتمداً تكرار الفاعل، مثل: أضاف، وعلق الكاتب،....) .

١٢.ركز على وضوح الأفكار وسلامة التعبير واستعمل كلمات قانونية وبالفصحى المألوفة الاستعمال.

١٣.حاول التنويع في استعمال الكلمات وخاصة التي تعتاد على استعمالها كثيراً، وابحث عن كلمات بديلة عنها[٢٣٣].

١٤.تجنب استعمال أكثر من أسلوب واحد في الكتابة، والأفضل أن يكون الأسلوب موحّداً، وخاصة من جهة طول الجمل واستعمال الأفعال.

١٥.اعتمد على البراهين التي تبنى على أساس مبادىء أو قواعد قانونية ملم بها، واعط أمثلة إذا أمكن، لتسهيل فهم الخطاب القانوني.

١٦.صحح الأخطاء المتكررة: وذلك من خلال سؤال الأستاذ المشرف، أو زيارة المكتبة للمساعدة في إزالة الأخطاء، وقم بمراجعة المسودة أكثر من مرة.

بعد انجاز عدة مسودات، ربما يصبح البحث جاهزاً لإعطائه للمشرف ليقرأه ويعيد تصحيحه. فبعض المشرفين يكونون مترددين في قراءة المسودات الأولى، بينما آخرون مستعدون لذلك، وبعضهم يعطونك تعليقات عامة حول المادة، بينما آخرون قد يصححون ما كتبته، على الأقل في مقطع أو اثنين وننصح[٢٣٤] ما يلي:

---

(٢٣٣) Lord Macalay's Manner : His Critical Judgmeats in literature, at: http://querg.ng times.com/mem/archive-free/pdf.op.cit.

٢٣٤ Eugene Volokh; Academic Legal Writing, ibid, p.106.

١- اسأل المشرف مسبقاً إذا ما كان مستعداً لمراجعة المسودات الأولى، وعما إذا كان سيعطيك بعض النصائح حول كتابتك، كما حول المادة ككل، وأحياناً اذا ما أظهرت الرغبة بأنك تريد أن تحسن كتابتك، فالمشرف قد يوافق أن يساعدك على ذلك.

٢- أعطي الشرف المسودة المصححة: فالمشرف قادر أن يحدد المشاكل التي لم تغطيها كما هو مطلوب، ويحدد الثغرات والنقاط غير المفهومة ويطلب اليك اعادة صياغتها.

٣- سلمها للمشرف بأقرب وقت ممكن ليمتكن من قراءة مسودتك واعطاء تعليقاته عليها، فهي ليست العمل الوحيد على برنامج أو جدول أعماله، وكلما سلمتها باكراً كلما أعادها اليك باكراً لتأخذ وقتك بالتصحيح وإعادة تسليمها بدون الضعط عليه و إرهاقه.

٤- تعامل مع كل تصحيح او تعليق للمشرف كانه اقتراح شامل وعام، وليس محصوراً بالنقطة المصححة وابحث عن النقاط المشابهة لتصحيحها وفقاً لرأي المشرف.

٥- عندما تقرأ البحث المصحح حافظ على لائحة بانواع الملاحظات التي وجدها المشرف ثم ركز في تصحيحك التالي على تحديد وتصحيح المسائل المشابهة لكل نقطة مصححة.

الفقرة الثانية:المراجعة النهائية للمسودة:

يتم مراجعة البحث في هذه المرحلة من جهة الاستخدام السليم للغة العربية، وتجنب الأخطاء اللغوية أو مخالفة أصول الكتابة. وهنا علينا أن نبدأ بصياغة بحثنا بلغة سليمة. وفي هذه المناسبة يمكننا القيام بالمراجعة بأنفسنا أو الاستعانة بمن يلزم لقراءة ما كتبنا لإجراء ما يلي:

أولاً: تصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية، ومراعاة التشكيل كلما وجب، ويفّضل الاستعانة بمدقق لغوي أو متخصص باللغة العربية، لأنه من الأسهل للغير أن يرى التماسك والوضوح واكتشاف الأخطاء في كتابتنا، فالإنسان، عادة، لا يرى أخطاءه. أما المشرف فليست

مهمته التصحيح والتدقيق اللغوي[٢٣٥].

ثانياً: التأكد من استعمال علامات الوقف واحترام قواعد التوثيق والهوامش، وهو أمر ينصح بتذكره خلال كافة مراحل الكتابة، تجنباً للنسيان أو ضياع المصادر أو التباس المعنى. وقد وضعنا هذه القواعد في مطالب مستقلة، رغم أنها تنفذ ضمن عملية الكتابة منذ بدء صياغة المسودة الأولى وصولاً إلى المراجعة النهائية، وذلك احتراماً لقواعد المنهجية وأصول تقسيم فصول البحث.

وكلما تم مراجعة المسودة كلما خففت الأخطاء. ولتسهيل المراجعة وجعلها أكثر فعالية يمكن اعتماد التمرين التالي: التشخيص، والتحليل، والنقد.

أ-:التشخيص:

١. سطر تحت أول بضع كلمات من الجملة في فقرة ما، مع تجاهل المقاطع في المقدمة مثل : في البداية أو أهم ما ورد.

٢. إذا أمكن سطر تحت أول بضع كلمات من كل فكرة.

ب-:التحليل:

١. اقرأ ما سطرت تحته لترى ما إذا كان هناك تواصل مستمر بين العناوين.

٢. هل يمكنك كقارئ أن ترى التواصل بين الأفكار.

٣. قّرر على ماذا ستركز في كل فقرة.

٤. تخيل أن للمقطع عنواناً، فالكلمات في العنوان يجب أن تدل على الأفكار الأساسية.

ثالثاً: أسئلة النقد خلال المراجعة: من الأفضل القيام بمراجعة البحث بعد فترة من الزمن وعندما

---

(235) http://www.lawskool.com.au, op.cit.

يشعر الطالب بالارتياح، وتكون كامل المعلومات حاضرة في ذهنه [٢٣٦]، فإنه يمكنه الإجابة على الأسئلة التالية:

١. هل أن الجمل متواصلة مع بعضها البعض.

٢. هل يشعر القارئ بأنه ينتقل بسهولة من جملة إلى أخرى، وأن كلاً منها منسجم مع التي قبلها وما بعدها.

٣. هل يشعر القارئ أن الجمل في كل فقرة واضحة ومتحدة مع بعضها البعض.

٤. هل تبدأ الجمل بمعلومات مألوفة لدى القارئ.

٥. هل تنتهي الجملة بمعلومات مهمة للقارئ الذي يتوقعها.

٦. هل يمكن للقارئ أن يحدد بسرعة غاية كل فقرة (topic).

٧. هل العناوين، وخاصة الصغيرة منها، واضحة.

٨. هل هناك تكرار لأفكار دون جدوى، أو لكلمات دون ضرورة (محط كلام).

بعد التشخيص والتحليل، وبعد تحديد الفقرات والجمل التي تكون الإجابة على الأسئلة السابقة حولها بالنفي، وبعد توضيح العناوين، وحذف التكرار، يعمد الطالب إلى تعديل بحثه بما يتناسب إيجاباً مع تلك التساؤلات وذلك التحليل، مع مراعاة النصائح التالية:

١. جعل الفكرة موضوع فاعل في معظم الجمل.

٢. وضع معظم الأفعال في بداية الجملة.

٣. أن تكون الجملة كاملة بمعنى أن تتكون من فعل وفاعل ومفعول.

٤. تجنب إخفاء الفكرة من خلال جمل المقدمة الطويلة، وعدم تجاوز ال٢٥ كلمة للجملة

---

[٢٣٦] جان – بيار فرانيير؛ **كيف تنجح في كتابة بحثك**، مرجع سابق، ص١١٢.

الواحدة مع الحفاظ على وضوح المعنى.

٥. تذكر أن الجمل القصيرة تعبر عن الأفكار بطريقة أكثر قوة[٢٣٧].

لا تعتبر هذه المراحل نهاية تامة للبحث، لأنه يبقى هناك مرحلة يجب إنجازها، وإن كان من الضروري البدء بها مع بداية تجميع المعلومات، لكن لا بد من إعادة تنقيحها والتأكد من التقيد بكافة قواعدها التي تفرضها منهجية البحث العلمي، وهي التوثيق والهوامش والترقيم، والتي وإن كانت تترافق مع الكتابة، فإننا سنتناولها في مبحث مستقل احتراما لقواعد المنهجية كما قلنا سابقاً.

المبحث الثاني: التوثيق والهوامش والترقيم

لم يكن نظام الهوامش معروفاً لدى العرب قديماً، إنما كان يعرف نظام الحواشي، حيث تكتب شروحات أو تعليق في جوانب الصفحة وفي أعلاها وأسفلها، أي في المكان الذي يترك فيه بعض البياض. وقد كان يستعمل هذا الهامش كذلك لعناوين جانبية.

أما الحاشية فهي القسم الذي يخرج عن النص، إما لشرح فكرة ما أو إشارة إلى مصدر أو مرجع، وهي ترد في أسفل الصفحة أو نهاية الفصل أو في نهاية البحث، وتسمى (هامش البحث) ويتم الإشارة فيها إلى المرجع الذي استند إليه الباحث في جمع المعلومات المتعلقة بالبحث.

وكتابة الهوامش، تعبر عن الموضوعية والروح العلمية، لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به، فإنه يثبت بذلك الأمانة العلمية والتفريق بين أفكاره والأفكار التي أخذها عن غيره، والاعتراف بفضل أصحابها وإقرارا من الباحث بمنفعتها، كما أنه بذلك يساعد

---

[٢٣٧] أحمد عبدالمنعم حسن؛ **أصول البحث العلمي**، مرجع سابق، ص ٦٦.

باحثاً آخر على التعرف والإلمام بالمصدر المشار إليه، والاعتماد عليه في أبحاث أخرى[٢٣٨].

ويفضل اليوم معظم الكتاب والقّراء كتابة الهوامش في الأبحاث القانونية في أسفل الصفحة، ويقترح البعض أن يبدأ ترقيم كل صفحة بـ١ [٢٣٩]، ولكن ذلك ليس ضرورياً، إذ يمكن استمرار الترقيم حتى نهاية البحث أو الفصل، وتتضمن الحاشية عادة ما يلي:

١. أسماء المصادر والمراجع التي أخذت منها المعلومات أو الإحالة إليها، لمساعدة القارئ في العودة إليها واعترافاً بفضل صاحبها ووفاء للأمانة العلمية، **وتسمى بهامش المراجع**.
٢. الإحالة إلى مصادر أخرى للمعلومات في متن البحث أو خارجه، حيث يحيل الباحث القارئ إلى مصادر أخرى خارج البحث تتضمن تفاصيل وإيضاحات، أو الإحالة الى جزء سابق أو لاحق في البحث نفسه (صفحات أخرى في البحث) منعاً للتكرار، وتسمى هذه الهوامش **بهوامش الإحالة**.
٣. شرح إضافي لموضوع ما، يساعد على فهم المقصود منه.
٤. مراجع إضافية تؤكد أو تدعم أو تشرح وجهة النظر المعروضة.
٥. شرح أو تعليق إضافي للباحث يستحسن عدم إيراده في سياق النص كي لا يكسر السياق المنطقي، ولا يمس بوحدته. وهذه النقاط الثلاث الأخيرة يسميها البعض **بالهوامش المفسرة للمتن**[٢٤٠].
٦. تدوين ملاحظات خاصة بالباحث تتعلق بالموضوع المطروح في المتن.

وهناك بعض القواعد المتعارف على استعمالها، وإن لم يكن هناك إجماع حولها، لكن معظم الكتابات تتقيد بأكثريتها.

---

[٢٣٨] محمد عثمان الخشت؛ **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**، مرجع سابق، ص١١٥.
[٢٣٩] د.هاني دويدار؛ **منهج الدراسات التطبيقية في مجال علم القانون**، مرجع سابق، ص ٨٧.
[٢٤٠] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٥٣.

المطلب الأول: قواعد التوثيق

ترتبط الحاشية ارتباطاً وثيقاً بالبحث فهي تدل على قيمته وأهمية المستندات التي اعتمد عليها الباحث وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من البحوث الحديثة. كما أنها من شروط البحث العلمي، وخاصة من جهة ابراز المعلومات الخاصة بالمصادر والمراجع. وهذه المعلومات يمكن إيرادها بنهاية البحث في لائحة مستقلة كما في النظام الفرنسي، أو تذكر مرة واحدة بعد إيرادها في متن البحث مباشرة، وإما إيرادها في هامش كل صفحة كاملة لأول مرة، ومع إدراج لائحة مستقلة بنهاية البحث في المراجع العربية ومنها لبنان بالطبع. ومن أبرز المبادئ والقواعد التي يجب على الطالب التقيد بها، والتي سنوردها على شكل نصائح يعمل بها أو بأكثرها كدليل للتوثيق، وإن كان معظمها قد ورد سابقاً، لكن بشكل مبعثر وتحت عناوين متعددة، وهي:

١. عدم إغراق البحث في التعليق والتهميش مما يجهد القارئ.
٢. عدم الخلط بين المصادر الرئيسية والثانوية.
٣. إدراج اسم المؤلف الإول ثم اسم العائلة، ثم اسم الكتاب والطبعة، مكان النشر، اسم دار النشر، تاريخ النشر، وعدد الأجزاء ورقم الصفحة[٢٤١].
٤. الاكتفاء بالإشارة لاسم المؤلف والكتاب مع رقم الصفحة في المرات التالية.
٥. التأكد من المرجع الذي أشار إليه الكاتب وعدم نقله دون مراجعة.
٦. التأكد من صحة ما أشار إليه المصدر.
٧. الفصل ما بين النص والحواشي، والتمييز بينهما بالأحرف وحجم الخط. وبخط أفقي أو فسحة بيضاء.
٨. وضع إشارة أو رقم للفت نظر القارئ إلى الحاشية.
٩. توضع إشارة الحاشية في نهاية أي اقتباس وفي نهاية معلومات شرحت أو اقتبست من

[٢٤١] راجع المطلب الثاني من المبحث الثالث في الفصل السابق: محتويات قائمة المراجع.

مصدرها.

١٠. لا ضرورة لذكر الألقاب العلمية مثل بروفسور – دكتور – عميد . ولا مانع من وضع مختصر، مثل د. بدلاً من دكتور وفي هذه الحالة يجب وضعها أمام اسم جميع الدكاترة، لهذا من الأفضل الاكتفاء بالأسماء.

١١.يتم الإشارة إلى المرجع لأول مرة بكافة المعلومات، لكن في المرات اللاحقة تستعمل الاختصارات، ويكتفى باسم المؤلف والكتاب مع عبارة مرجع سابق، ورقم الصفحة.

١٢.إذا كان الاقتباس من نفس المرجع مباشرة يتم ذكر عبارة (المرجع السابق).

١٣.إذا تعدد المؤلفون يذكر اسم المؤلف وتضاف عبارة: (وآخرون)، والباقي كما في الفقرة رقم ٣ الواردة أعلاه.

١٤.إذا كانت الفكرة مقتبسة من مؤلف آخر فيجب الإشارة إلى ذلك (نقلاً عن...)، وتكمل المعلومات وفقاً لما ورد في الفقرة ٩، أو يتم وضع عبارة: للاستزادة أو أنظر أو راجع...

١٥.إذا تكرر اسم المرجع المعتمد دون وجود مرجع أخر، يفصل بينهما، فيكتب أمام الثاني: المرجع السابق، ويضاف اليه رقم الصفحة فقط.

١٦.إذا كان الباحث قد استعان بعدة صفحات من مرجع ما، يقوم بالإشارة إليه ذاكراً رقم الصفحة الاولى وبعدها، مثلا: ص ٥٥ وما يليها.

١٧.إذا ذكر اسم المؤلف واسم الكتاب في متن الصفحة فلا يعود من ضرورة لذكرها في الهامش[٢٤٢].

١٨.إذا لم يكن للكتاب دار نشر أو تاريخ فيذكر ذلك بين مزدوجين.

١٩.إذا كان المرجع مقالاً، فيذكر مكان نشره (عنوان الدراسة – المجلة أو الدورية – سنة

[٢٤٢] عبده غصوب؛ **المنهجية القانونية**، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

صدور المجلة وعددها ورقم العدد، ثم صفحة النشر).

٢٠.إذا كان المرجع قراراً قضائيا تذكر المحكمة التي أصدرته ودرجتها (ابتدائية أو استئنافية أو تمييزية – والغرفة التي صدر عنها: المدنية – التجارية – المالية، ورقم الغرفة: أولى – ثانية، أو ثالثة، الخ – تاريخ صدوره، اسم القضية وأسماء المتقاضين – مرجع النشر – تاريخه – عدده– القسم الذي تم فيه النشر – الصفحة– واسم واضع هذه الملاحظات إذا كان فيها ملاحظات.

وبالخلاصة، فإن ما يذكر بالهامش لأول مرة يجب أن يتطابق مع ما يذكر في لائحة المراجع، باستثناء أن اسم المؤلف يرد أولاً قبل اسم العائلة على عكس لائحة المراجع التي يذكر فيها اسم العائلة أو لا.

المطلب الثاني:التوثيق في الحاسوب

حظيت عملية توثيق المصادر بجهود المختصين في علم المكتبات منذ أمد طويل، وقد اعتمدت الكثير من الجامعات طرقاً خاصة بها في التوثيق، وخاصة مع ظهور الكومبيوتر وبرامج مثل Microsoft Word المزودة بنظام يسهل استعمال الحواشي، ولكن يحتاج طلابنا إلى فهم آلية وضع هذه الحواشي على مسوداتهم وأحيانا قبل طباعتها على الحواسيب. لذلك سنشرح هذا الأسلوب المقتبس من كلية القيادة والأركان الجوية الأميركية، ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب جامعة شيكاغو.[٢٤٣]*وهو أسلوب طورته جامعة شيكاغو منذ أكثر من ٤٠ سنة كدليل لطلابها الباحثين، في كتابة مقالاتهم أو رسائلهم أو أطروحاتهم.

أولاً: طرق استخدام الحواشي:

أي حاسوب مزّود اليوم ببرنامج لوضع الحاشية، إما في أسفل الصفحة أو في آخر

(243) http://www.lib.berkeley.edu/instruct/guides/chicago-turabianstyle.pdf.

النص، وبالأرقام المتسلسلة. ويمكن للطالب أن يختار ما يشاء. "reference-footnotes or endnotes" ، ومن حسنات ال " foot notes" في أسفل الصفحة: أنها تسمح للطالب أن يربط بين النص المقتبس والمصدر بسهولة لأنهما في نفس الصفحة.

أما الـ end notes فهي تضع الهوامش في نهاية الفصل أو الباب، ويبقى فقط الرقم في آخر الفكرة المقتبسة. وصعوبتها هي في رجوع القارئ إلى نهاية ذلك الفصل لملاحظة ما في تلك الحاشية.

ثانياً: ترقيم الحواشي:

إذا اعتمدت نظام الحواشي في ذات الصفحة فينصح باعتماد الترقيم ضمن كل صفحة على حدة، ولا مانع من اعتماد أرقام متسلسلة لكل فصل أو لكل البحث إذا كان قصيراً.

ثالثاً: العبارات التي تستعمل في الهامش :

المعنى	المختصر	الأصل
مجلد	Vol	Volume
مرجع سبق ذكره (م.س.ذ.)	(op.cit)	كلمة لاتينية (Opus citatum)
قارن أو قابل	Comp.	(compare)
المرجع السابق	(Ibid)	كلمة لاتينية(Ibidem) تعني في نفس المكان، أي نفس المرجع

Addition	(Add)	أنظر أيضاً في الموضوع
Section	Sec.	قسم – فصل
Part	Pt.	جزء
Page	p.	صفحة: ص.
From page to page	pp.	عدد من الصفحات
Paragraph	Para	فقرة
Cited after	C.a	نقلاً عن
Second edition	2^{nd}.ed	طبعة ثانية: ط٢
No date	n.d.	بدون تاريخ[٢٤٤]
Voir	V.	أنظر[٢٤٥]

ويمكن اعتماد المختصرات التالية بالعربية مثل: جريدة رسمية (ج.ر) ، هجري (هـ)، ميلادي(م)، غير منشور(غ.م)، قانون الموجبات والعقود (ق.م.ع) وغيرها من الاختصارات شرط ان لا تكوت لعبارات مماثلة.

المطلب الثالث:الترقيم وعلاماته

الترقيم أو علامات الوقف هي مجموعة من الرموز والعلامات التي تعتبر جزءاً أساسياً من فن الكتابة، نستعملها في التعبير الخطي للفصل بين الجمل وبين الأجزاء الرئيسية لكل جملة لتمييزها عن بعضها البعض، وفي التعبير الشفهي تستخدم دون أن تلفظ لتنويع الصوت[٢٤٦].

---

[٢٤٤] د. مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص٢٠٩.
[٢٤٥] عكاشة عبدالعال - سامي منصور؛ **المنهجية القانونية**، مرجع سابق، ص: ٤-٤١.
[٢٤٦] سيد الهواري؛ **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه**، مرجع سابق، ص٨٩.

ويمكن القول إن علامات الوقف هي عبارة عن تعديلات أو وقفات أو تأخيرات في الصوت حسب اختلاف أفكار النص. وهي من أهم أشكال ضبط الكتابة والإملاء ومن مقتضيات التعبير القانوني الواضح. كما تستحيل قراءة النص قراة واضحة بدونها، لأن نصاً خالياً من علامات الوقف يصعب قراءته ويستحيل فهمه لأنه قد يفسر خطأً[٢٤٧]. وهناك قواعد محددة تخضع لها عملية استخدام تلك العلامات.

أولاً: أهم علامات الوقف وموضع استخدامها :

أ- النقطة (.): توضع في نهاية الجملة التامة، وعند انتهاء الكلام (نهاية الفقرة)، وبعد الاختصارات، مثل العام ١٢٠٠ هـ. أو ١٩٩٠ م.

ب- الفاصلة (،): تدل على وقف قصير للكلام وتوضع في الأحوال التالية:

١. بعد لفظة المنادى: مثل : يا وسام، أحضر الكتاب.

٢. بين القسم وجوابه مثل: والله، لأجتهدن.

٣. بين الجملتين المرتبطتين في المعنى والإعراب: إذا كنت في مصر ولم تكن ساكناً على نيلها، فما أنت في مصر. أو: خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل.

٤. بين المفردات المعطوفة إذا تعلق ما يطيل بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها مثل: ما خاب تاجر صادق، ولا تلميذ عمل بنصائح معلمه.

٥. بين الكلمات المتشابهة في الجملة كالأسماء، والصفات، والأفعال التي لا يوجد بينها حرف عطف مثل: كان المدرس في الصف يقرأ، يشرح، يبرر، يقارن، ويعلق على الدرس دونما توقف.

---

(٢٤٧) جان – بيار فرانيير؛ **كيف تنجح في كتابة بحثك**، مرجع سابق، ص٩٠.

٦. قبل المفردات التي إذا قمنا بحذفها لا يتغير معنى الجملة، وكذلك بعدها، مثل: "المعلم الشريف، هبة السماء، يعتبر كنزاً ثميناً". قاذا ما حذفنا عبارة (هبة السماء) الواقعة بين فاصلتين، فان المعنى لايتغير.

٧. بعد الجواب على سؤال يبدأ باستفهام "هل": هل أحضرت الأوراق؟ الجواب: كلا، لم أتمكن من إحضارها.

ج- الفاصلة والنقطة(؛) تستعمل في الأحوال التالية:

١. بعد جملة ما، بعدها سببها، مثل: كريم من خيرة الطلاب في صفه؛ لأنه حسن الصلة بزملائه.

٢. بين جملتين مرتبطتين في المعنى دون الإعراب، مثل: إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإذا رأيتم الشر فاتركوه.

٣. بين الجمل الطويلة لتجنب الخطأ بسبب التباعد، مثل: العامل النشيط يكسب قوته بعرق جبينه ويوفر لعائلته عيشة لائقة؛ أما الكسول فيعيش عبئاً على غيره.

٤. قبل التفسير، مثل: أمرتك؛ أن أعطني الكتاب.

د- النقطتان (:) تستعملان لتوضيح عبارة ما، توضعان بعدها وتميزها عما قبلها[٢٤٨] كما في الأمثلة التالية:

١. بين القول والمقول، مثلاً قال الرئيس: أيها المواطنون...

[٢٤٨] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص٢٤١.

٢. بعد فعل القول (نادى، صرخ، صاح، هتف)، مثل: صاح الغريق: أنقذوني.

٣. بين الشيء وأقسامه، مثلاً: يقسم البحث إلى قسمين، مثال على ما تقول: كذا وكذا.

٤. قبل الأمثلة.

٥. بعد العناوين الجانبية[٢٤٩].

هـ- علامة الحذف (...): يتم وضعها مكان الكلام المحذوف للاقتصار على المهم فيه عند اقتباس نص من كتاب، أو نص قانوني.

و- علامة الاستفهام (؟): توضع في نهاية الجمل الاستفهامية، مثل: ماذا تقول يا رجل؟

ز- علامة التعجب (!): آخر كل جملة يعبر فيها عن : الفرح – الحزن – التأسف – الدعاء – الاستغاثة، مثل: يا فرحاه! أو: وأسفاه!

ح الشرطة (-): توضع بين العدد والمعدود، وإذا وقع عنواناً في أول السطر مثال أولاً – ، ثانياً- ، وفي أول الجملة المعترضة وآخرها، وبين ركني الجملة إذا طال الركن الأول لأجل تسهيل فهمها، كما تستعمل للفصل بين كلام المتحاورين، بعدم ذكر أسمائهم، أو تكرارها.

ط- الشرطتان (-....-): ليفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها مثل: مختصر – بتصرف- من كتاب.

---

[٢٤٩] سيد الهواري؛ **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه**، مرجع سابق، ص٩١.

ي – علامة التابعية (=): هي عبارة عن شرطتين متوازيتين يتم وضعها في آخر الحاشية الأخيرة بمعنى: يتبع وفي أول ذيل حاشية الصفحة التالية بمعنى: تابع.

س – المزدوجان أو التنصيص" " : توضع بين العبارات المنقولة حرفيا "اقتباس".

ع– القوسان ( ): يوضع بينهما:

١. عبارات التفسير. مثل: دخل المعلم ثم بسمل (قال: بسم الله الرحمان الرحيم)، وجلس.

٢. ألفاظ الاحتراس مثل: المؤدب (بفتح الدال) محترم.

٣. العبارات التي يراد لفت النظر إليها، مثل: " لقد نسبت لي الكذب (ولست بكاذب)، فأرجو أن تنتبه لما تقول".

ف– القوسان المعقوفان [ ]: يستعملان لحصر كلام الكاتب عندما يكون في معرض نقل كلام لغير قائله، مثلاً: قال معلمنا "إنما الذي يوصل الطالب إلى النجاح هو الجَد [والصحيح هو الجِد بكسر الجيم]، والانتباه.

ص– القوسان المزهران ﴿ ﴾: يستعملان لحصر الآيات القرآنية التي يمكن الاستشهاد بها[٢٥٠].

ثانياً: أمثلة إضافية عن استعمال الفاصلة :

١. بين المعطوف والمعطوف عليه : الكلام ثلاثة أقسام : (اسم، فعل، حرف).

٢. بين الجمل القصيرة التامة المعنى، وإن استعملت كل جملة بفرض مثل : العفة فضيلة، البخل رذيلة.

---

[٢٥٠] مسعد زيدان؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص٢٤٢.

٣. بين الشرط و جوابه، وخاصة إذا طالت جملة الشرط مثل: إذا حضرت الى الصف ولم تصغ إلى المحاضر، فما أنت بتلميذ.

٤. بين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى والشبيهة بالجمل، مثل : (الفلاح في حقله، العامل في مصنعه، الطالب في مدرسته).

٥. بين الأجزاء المتشابهة في الجملة كالأسماء والصفات والأفعال ..... التي لا يوجد بنيها أحرف عطف مثل : كان المعلم في الصف يقرأ، يشرح، يعلل، يقارن، يعلق على الدرس دون توقف.

٦. بين القسم وجوابه مثل: والله، لأجتهدن.

٧. بين المنادى مثل : يا أولادي، تعاونوا في سبيل الخير.

٨. قبل الكلمات التي يمكن حذفها دون أن يتغير معنى الجملة وبعدها، مثل: المعلم الشريف، هبة السماء، يعتبر كنزاً ثميناً.

٩. قبل الجملة الحالية: مثل: دخلت الصف، وأنا فرح.

١٠. وقبل الجملة الوصفية مثل: زارنا رجل، ثيابه رثة.

المبحث الثالث: الشكل النهائي للبحث

بعد الانتهاء من الجزء الجوهري في إعداد البحث وأثناء وضع الصيغة النهائية (المبيضة) لا بد من مراعاة بعض الأمور الشكلية المتمثلة في تنظيم أدوات البحث، ونوع الخط وحجم الورق، وعدد الأسطر، والإهداء والشكر.

وبالرغم من عدم وجود قواعد واضحة كونها عملية تخضع للتطور، ووفقاً لظروف كل كلية، فسنضع ملخصاً لبعض القواعد المعتمدة في كلية الحقوق، ليكون الطالب على معرفة أولية

بالمطلوب منه، مذكرين بأنها مجرد نصائح، ويترك للأستاذ المشرف توجيه الطالب بما يتلاءم والمنهجية التي يعتمدها. وسنبدأ هنا بترتيب أوراق البحث مع توضيح لبعض الأمور الضرورية.

المطلب الأول: تنظيم محتويات البحث

سنبدأ باستعراض مستندات البحث وفقاً لترتيبها وتسلسلها في الشكل النهائي للبحث، مع بعض الشرح الموجز للمستندات التي لم تشرح سابقاً:

أولاً:الغلاف: يعد الغلاف وجه البحث كونه أول ما يطالع القارئ ويحتوي عدداً من البيانات التي قد تختلف باختلاف الجهة التي يرفع إليها البحث، وما يعنينا هنا البحوث الجامعية التي تختلف بالطبع عن البحوث الحرة. والغلاف المطلوب في الابحاث والاطروحات الجامعية هو غلاف خارجي يتكون عادة من ورق مقوى، يليه ورقة بيضاء سميكة، ثم غلاف داخلي دون ترقيم. ويطبع على الغلاف الخارجي والداخلي المعلومات التالية:

- اسم الجامعة، اسم الكلية، الفرع، لبحوث الماستر، أما أطروحات الدكتوراه، فيدّون عليها: اسم الجامعة، يليه المعهد العالي للدكتوراه، ثم اسم الكلية، وذلك على الجانب الأعلى والأيمن من الصفحة.
- عنوان الرسالة أو الاطروحة يوضع في منتصف الجزء العلوي، وتحته مباشرة وبالوسط نذكر مقتضيات البحث، مثل: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام.
- اسم الباحث الثلاثي دون أي لقب وفي وسط السطر.
- اسم المشرف وألقاب وأسماء لجنة المناقشة بالترتيب ابتداءاً بالمشرف وبوسط السطر.
- سنة المناقشة توضع في منتصف السطر الأخير.
- تدون ذات المعلومات على الغلاف الداخلي، إنما على ورق أبيض عادي.

ثانياً: صفحة الإهداء: قد يهدي بعض الباحثين بحوثهم إلى أشخاص عزيزين على قلوبهم كالعائلة أو الأهل أو شخصية عظيمة، مع اعتماد الاختصار والبلاغة، ولا يكتب إلّا إذا كان عاماً، ويخصص له صفحة مستقلة، وهو ليس بالأمر الضروري على كل حال.

ثالثاً: كلمة الشكر والتقدير(Acknowledgement): توضع بعد صفحة الغلاف الداخلي، إذا وجدت[٢٥١]، وقبل الإهداء أو بعده، لكن قبل المقدمة، وفيها يوجه الباحث شكره وتقديره للأستاذ المشرف وأعضاء لجنة المناقشة، ثم المؤسسة التي فيها الباحث، ثم الكلية، ثم الأشخاص الذين أعانوه وساعدوه في كتابة البحث، ثم العاملين في المكتبات إن كان لهم إسهام في ذلك، ومن مواصفاتها:

١. الإيجاز.
٢. الإخلاص.
٣. عدم المبالغة.
٤. أن توجه لمن يستحق.
٥. ترتيب الاستحقاق حسب المجهود.
٦. توخي البساطة والاختصار، وبألفاظ مهذبة وتعبيرات رقيقة[٢٥٢].

رابعاً: صفحة المختصرات: Abbriviations

تخصص هذه الصفحة لاطلاع القارئ على المختصرات المستعملة في البحث، والكلمات أو العبارات التي اختصرت، وتصاغ عادة من أوائل حروف الكلمات، وترتب بالتسلسل الهجائي، ومن مقتضياتها:

---

[٢٥١] يترك للباحث الخيار في وضع الشكر والتقدير في أي مكان، أفي المقدمة أو في صفحة مستقلة.
[٢٥٢] مسعد زيدان: **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص٢٠٨ .

١. استخدامها في أضيق نطاق ممكن.

٢. استخدامها في حال التكرار للكلمات أو العبارات.

٣. عدم استعمالها في العناوين.

٤. استعمال أحرف نفس اللغة المستخدمة للكلمات المختصرة.

٥. تكتب الألفاظ المختصرة في متن الرسالة أو الاطروحة، كما هي أول مرة، ويليها الاختصار الذي سيعتمد بين قوسين، وفي المرات التالية يكتفى بالاختصار.

خامساً: المقدمة

بعد صفحة الغلاف الداخلي، ثم كلمة الشكر والتقدير، ثم الإهداء، إذا وجدتا، تأتي المقدمة، وترقم صفحاتها عادة بأرقام تختلف عن الأرقام الواردة بمتن البحث، كالأرقام الرومانية (...-111-11-1) أو كالأحرف الأبجدية (أ- ب-ج...).

سادساً – أبواب وفصول البحث، ويبدأ الترقيم من أول صفحة فيها حتى آخر صفحة بالبحث.

سابعاً: الخاتمة

ثامناً: الملاحق: (في حال وجودها) قد يجد الباحث أن هناك وثائق أو مستندات أو تشريعات أو معاهدات دولية أو جداول على درجة كبيرة من الأهمية، لكنه لا يستطيع إيرادها في سياق البحث لإبقائه مستساغاً وسهل القراءة ومتوازناً، فيقوم عندها بالإشارة إلى الملحق المستند إليه عندما يلزم الأمر في الهامش، ثم يدرج الوثيقة أو المستند في آخر البحث كملحق له، مع مراعاة الأمور التالية:

١. يتم الاستعانة بالملاحق والجداول وفقاً لمحتواها وعلاقتها بالبحث.

٢. عدم المبالغة والإكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ ويتجاهلها.

٣. تقديمها بطريقة واضحة (ترقيم وعناوين)،[٢٥٣] منعاً للتداخل والالتباس.

٤. ذكر المرجع الذي اقتبس منه الملحق أو الجدول كاملاً.

٥. إذا أردنا ادراج جدول، فيجب أن يكون قد تم تحليل محتوياته في متن البحث.

٦. إذا كانت باللغة الأجنبية فيجب ايراد ترجمتها معها[٢٥٤].

تاسعاً: المراجع أو فهرس المصادر: ويتم إدراج كافة المراجع والمصادر التي استعان بها الباحث مع مراعاة قواعد تسلسلها، وفقاً لما أوردناه في المطلب الأول، من المبحث الثاني في هذا الفصل.

عاشراً: فهرس المواضيع: الفهرس هو عبارة عن لائحة بأبرز العناوين الرئيسية والفرعية التي يتضمنها البحث من أبواب وأقسام، وفصول، ومباحث، ومطالب .... وفي أي صفحة كل منها، بالإضافة إلى الخاتمة والملاحق ولائحة المراجع.

ويهدف الفهرس إلى تسهيل عمل القارئ في البحث عن معلومة معّينة أو عنوان ما، لمعرفة في أي صفحة يجده، بدلاً من استعراض كافة صفحات البحث أو الأطروحة.

وإن كان هناك من يفضل ادراج الفهرس في أول البحث[٢٥٥]، فإننا نميل إلى أيراده في آخر البحث، لأنه ياتي كتسلسل منطقي في نهاية البحث وكشاف يرشدنا الى ما ورد في متنه. ويغطي جميع محتوياتها وأقسامها من عناوين رئيسية وفرعية. ويجب الانتباه الى ضرورة تطابق العناوين مع أرقام الصفحات المدرجة مع ما هو فعلاً في داخل البحث.

ونعيد التذكير بأن صفحات الإهداء والشكر والمختصرات، لا يتم ترقيمها بالأرقام الهندية، بل يمكن اعتماد الترقيم بالأحرف أ، ب، ج، ... وصولاً الى نهاية المقدمة.

---

(٢٥٣) جان – بيار فرانيير؛ **كيف تنجح في كتابة بحثك**، مرجع سابق، ص ١١٠.

٢٥٤ عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ٣٩٤.

٢٥٥ ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٧٨.

ولا يبدا الترقيم بالارقام الهندية إلّا عند بداية محتويات الرسالة، مع مراعاة ما يلي:

يتم وضع لائحة المحتويات وأرقام الصفحات في جدول ونفصل بين الاسم ورقم الصفحة بنقاط:

الإهداء أ

الشكر والتقدير ب

لائحة المختصرات ج

المقدمة د هـ و ز .....

الباب الأول ١ ٢ ٣.....

وأخيراً نلفت النظر إلى أنه في الكتب الأجنبية، بالإضافة الى الفهرس العام أو فهرس الموضوعات، يوجد فهرس أبجدي يساعد القارئ على الوصول إلى المعلومات التي يريد الاطلاع عليها بسهولة وبسرعة، محدداً الصفحة مباشرة أو رقم الفقرة أحياناً، ويكون على أحد الشكلين التاليين:

١- **فهرس الأعلام:** يمكن أن ينظم الباحث فهرساً لإسماء الأعلام هجائيا مع أرقام الصفحات التي ورد فيها كل إسم.

٢- **فهرس المفردات:** كما يمكن تنظيم فهرس بالمفردات الجديدة أو المصطلحات الفنية أو التقنية الخاصة، هجائياً، مع أرقام الصفحات التي وردت فيها.

وهذه الفهارس غير مطلوبة في ابحاثنا الجامعية، وليس هناك ما يمنع اعتمادها.

المطلب الثاني: مواصفات وشروط الطباعة

تتطلب طباعة البحث التقيد ببعض القواعد والشروط التي اعتمدت حديثاً في كلية الحقوق،

بعد اعتماد الكومبيوتر بدلاً من آلات الطباعة التقليدية.

الفقرة الاولى: قواعد التحرير:

هناك بعض القواعد الشكلية العامة المتعلقة بتحرير الابحاث، والتي يتوجب على الطالب مراعاتها، ومن أبرز هذه القواعد:

١. **نوع الحرف وحجمه:** يستعمل في طباعة البحث الحرف العربي المبسط العادي (Simplified arabic)، لسائر صفحات البحث و(Times New Roman) للهوامش. يعتمد في الغلاف الخارجي والداخلي حجم ١٨ لاسم الجامعة والكلية وأسماء لجنة المناقشة والمشرف وسنة المناقشة وحجم ٢٢ لعنوان البحث واسم الطالب، ونوع الخط (Times New Roman). ويمكن استعمال اللون الأسود أو البني للغلاف الخارجي فقط.

٢. **الهامش:** تكتب الهوامش في أسفل كل صفحة، إلّا إذا طلب من الطالب وضعها في نهاية البحث. وتكتب بخط حجم ١٠ وبأحرف مختلفة عن تلك المعتمدة في المتن ((Arial (Body CS).

٣. **حجم الخط:** بالرغم من أن أجهزة الحاسوب مجهزة ببرامج ال(Word)، فعلى الباحث التأكد من حجم الخط للمتن(١٤)(Size 14) والهوامش (١٠) ونوع الخط (Simplified Arabic).

٤. **العناوين:** يجب اعتماد أسلوب موحد بكتابة العناوين، وبشكل يمّيزها عن المتن، وكذلك يميز العناوين الرئيسية عن الفرعية، وبرامج الحواسيب تميز بين ثلاث مستويات من العناوين على الأقل وتميز بين كل مستوى وآخر بحجم الخط، ومن الافضل وضع العناوين بالخط الأسود (Bold)، وننصح باعتماد ما يلي:

العناوين الرئيسية تعتمد خط (Font Size 16 Bold أو Times New Roman).

العناوين الفرعية تعتمد خط (Font Size 14 Bold أو Times New Roman).

العنواين الجانبية تعتمد خط (Font Size 12 Bold أو Times New Roman).

٥. **المسافات بين الخطوط:** يفضّل اعتماد الفاصل الموجود في خانة (Paragraph) في الحاسوب (Line Spacing options) التي تسمح بتعديل كل من نختاره من البحث. وتعتمد المسافة بين الأسطر في البحث مسافة ونصف 1.5 ، أما في الملخص وفي الهامش فيكون مسافة واحدة بين الأسطر فاصل (١) (Single Line Spacing).

٦. **مسافات الهوامش:** ترك هامش كاف إلى يمين الصفحة للتجليد ٣،٥ سنتم بينما تكون كل من الهوامش الأخرى (٢,٥ سم).

٧. **ترقيم الصفحات:** ترقيم الصفحات بالتسلسل وفي وسط الصفحة من اسفل الورقة بحجم الخط ١٤ (Times New Roman) .

٨. **مراجعة اللغة:** الأفضل أن تتم المراجعة من قبل مدقق لغوي كي لا تعيب الأخطاء اللغوية العمل الكبير الذي قام به الباحث.

٩. **بداية الاقسام والفصول:** يبدأ كل قسم أو فصل في الرسالة من صفحه جديدة ويطبع عليها بخط أسود وعريض: كلمة الفصل الأول أو الثاني وهكذا دواليك، ويعاد ذكر عنوان الفصل برأس الصفحة ووسطها ويترك بينه وبين المتن ٣ سنتم.

١٠. **ترقيم الصفحات:** يُراعى ترقيم الصفحات بشكل صحيح، والتأكد من تطابقها مع الفهارس، كما يجب التأكد من تطابق الهوامش مع أرقامها.

الفقرة الثانية: طباعة البحث:

بعد انتهاء الباحث من تصحيح المسودة الأخيرة والعمل بتوجيهات المرشد، يعيد عرضها عليه للحصول على الإذن بالطباعة الذي يكون غالباً إشعاراً من المشرف، إلى عمادة الكلية أو المعهد العالي للدكتوراه بانهاء الباحث لبحثه، وموافقة من المشرف للباحث بطباعة العدد المطلوب من النسخ. وهناك بعض الشروط للطباعة التي يجب على الطالب اعتمادها بالإضافة إلى ما قد يطلبه المشرف او الادارة المختصة:

١- **مراقبة الطباعة:** يفضّل أن يقوم الباحث بطبع البحث بنفسه على حاسوبه ليتفادى الأخطاء التي قد يرتكبها من يقوم بالطباعة بدلاً منه، وفي حال كلف شخصاً آخر، فينصح بأن يراقبه باستمرار متابعا الطباعة وما كتبه من خلال نسخة مصّورة بيده، مقابل الأولى التي يستعملها من يقوم بالطبع منعاً من الأخطاء والتشويش، وباستخدام برنامج منسق الكلمات الأكثر **(Word وورد)** شهرة عند طباعة الرسائل.

٢- **نوع الورق:** تستعمل أوراق الطباعة A4 ويكون معدل عدد الأسطر في الصفحة حوالي ٢٢ سطراً بما فيها الهوامش ويستعمل الفارق (line spacing options) 1.5 بين الأسطر.

٣-**عدد النسخ:** إن عدد الأبحاث التي تتم خلال السنوات الدراسية في الجامعة، وكما جرت عليه العادة في كليات الحقوق، هي اثنتان: واحدة للأستاذ المشرف والثانية لإدارة الكلية. وبالنسبة لأبحاث رسائل الدبلوم فيطلب خمس نسخ على الأقل، لأن لجنة المناقشة تتألف من ثلاث أعضاء، ويطلب عادة نسختان للمكتبة.أما بالنسبة للأطروحات، فيطلب سبع نسخ على الأقل لأن لجنة المناقشة تتألف من خمس أعضاء، ويطلب عادة نسختان للمكتبة. ويفضل أن تكون الطابعة المستعملة من نوع طابعات الليزر.

٤- **نوع الورق:** اعتماد الورق الأبيض (A4) وأن تتم الطباعة على جهة واحدة من الورقة.

ملاحظة: يطلب من الطالب حالياً إرفاق النسخ المطلوبة بقرص مدمج تحتوي على ملف، أي نسخة الكترونية، حيث تقوم الادارة بمراجعة القواعد المتعلقة بإعداد الابحاث العلمية ومن ثم حفظها في المكتبة.

المطلب الثالث: مناقشة وتقويم البحث والدفاع عنه

تعتبر هذه المرحلة بمثابة الامتحان الشفهي الأخير الذي يلي الامتحان الخطي المتمثل بإعداد البحث، وهي آخر مراحل الامتحان، وتأتي تتويجاً لمرحلة طويلة من الجهود المضنية. لذلك من الضروري الاستعداد لها لما تتركه من تأثير على تقييم عمل الباحث ومستقبله المهني.

فهذه المناقشة (Soutenance) بالفرنسية أو (Defense) بالانكليزية تعني مثول الطالب أمام لجنة علمية لعرض بحثه (Exposition) أمامها واطلاع أعضائها على كيفية اختياره لهذا المضوع وكيف عالجه وهدفه من ذلك، وما هي النتائج التي توصّل إليها، وما هو الجديد الذي جاءت به هذه الرسالة[٢٥٦].

تتألف لجنة المناقشة (Jury) بالفرنسية أو (Examiner board) بالانكليزية عادة من الأستاذ المشرف رئيساً ومن عضوين آخرين للرسائل الجامعية، ومن الأستاذ المشرف وأربع أعضاء على الأقل لأطروحات الدكتوراه، بما فيهم القارئ الأول والقارئ الثاني في الحالتين.

ويتم اختيار سائر أعضاء اللجنة، باستثناء المشرف، من قبل عميد كلية الحقوق لرسائل الماستر، وعميد المعهد العالي للدكتوراه بالنسبة لأطروحات الدكتوراه، ويتم اختيارهم عادة من ذات الاختصاص في الموضوع المبحوث من داخل الكلية أو من خارجها.

[٢٥٦] ثريا ملحس؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، مرجع سابق، ص ١٨٧.

سير المناقشة: المناقشة هي عبارة عن حوار يدور بين أعضاء اللجنة والطالب حول مضمون الرسالة شكلاً وموضوعاً، يتم خلالها طرح الأسئلة من اللجنة، وتتيح للطالب أن يدافع عن نفسه، ويعرض أفكاره وآراءه أمام أعضاء اللجنة، والحضور من ذويه أو من زملائه، كون المناقشة تتم بشكل علني، لكن لا يسمح للحضور بالتدخل في المناقشة مبدئياً.

وسنتناول سير المناقشة في فقرة أولى، ثم نستعرض النواحي التي يتم التركيز عليها من قبل اللجنة في فقرة ثانية، لنختم في فقرة ثالثة استعدادات وواجبات الطالب خلال المناقشة.

الفقرة الأولى: سير المناقشة:

تتم المناقشة عادة وفقاً لآلية تتألف من عدة مراحل، وسنتحدث عن كل مرحلة ليكون الطالب على اطلاع على هذه المراحل، وكي لا يُفاجئ خلال المناقشة:

١) **افتتاح الجلسة:** يفتتح جلسة المناقشة رئيس اللجنة (الأستاذ المشرف) الذي يتوسط عادة المنصة ويعلن القرار الإداري الذي سمح بالمناقشة، بكلمة يعلن فيها كذلك بدء الجلسة، ويقدم الباحث وموضوع البحث بالإضافة إلى أعضاء لجنة المناقشة، معطياً نبذة مختصرة عن مكانتهم أو رتبتهم العلمية. ويحدد الوقت المخصص لكل منهم، وتلخيصاً عن تقييمه لمسيرة الباحث.

٢) **تقديم الباحث للبحث:** بعد انتهاء المشرف من كلمته، يعطي الكلام للباحث مباشرة الذي يقوم عندها بتقديم بحثه أمام اللجنة، وذلك بلغة عربية فصحى، مراعياً فيها الوضوح والبساطة في التعبير، وضمن فترة محددة وتتراوح عادة بين ١٥ دقيقة و٣٠ دقيقة،

حسب طلب المشرف، وتتناول هذه الكلمة الذي يسميها البعض خطبة المناقشة[٢٥٧]، عادة، أبرز النقاط التالية:

- كلمة شكر للمشرف ولأعضاء اللجنة ولغيرهم ممن ساعده في إنجاز البحث.
- نبذة مختصرة عن أسباب اختياره الموضوع وأهميته وإشكاليته.
- شرح أهمية هذه الإشكالية في مجال الاختصاص الذي يتابعه الطالب.
- عرض مختصر للمنهجية المتبعة والصعوبات إذا وجدت.
- عرض سريع للتصميم المتبع والعناوين الرئيسية وأهم العناوين الفرعية.
- أهم الاستنتاجات والتوصيات أو الاقتراحات التي جاء بها البحث.
- يختم بالإشارة الى الافاق الجديدة التي اقترحها في خاتمة بحثه.

ويفضل أن يكون الباحث قد أعد هذا التقديم خطياً، وتمّرن على إلقائه مرات عديدة، لأنه من الأفضل أن يلقيه دون النظر الى الورقة الا لماماً.

٣) **كلمة أعضاء اللجنة:** بعد نهاية تقديم الباحث لبحثه، يقوم رئيس اللجنة بإعطاء الكلمة للجنة المناقشة، ويراعى عادة إما أقدمية الأستاذ في اللجنة، أو يبدأ القارئ الاول ثم القارئ الثاني، ثم باقي الأعضاء، وإما حسب ترتيب الجلوس، حيث يعطي كل منهم رأيه وتقييمه للبحث، كما قد يوجه بعض الاسئلة الاستيضاحية للطالب حول أمور شكلية أو موضوعية. واذا ما طلب عضو اللجنة من الطالب الاجابة مباشرة، فعليه الاجابة، وإلا فانه من الافضل عدم الإجابة إلا بعد نهاية جميع اعضاء اللجنة من توجيه اسئلتهم، حيث يمكنه بهذه الطريقة تفادي الأسئلة المحرجة أو التي لا يعرف الإجابة عليها.

[٢٥٧] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص٣٤٦.

٤) **إجابة الطالب:** يعطي رئيس اللجنة الكلام مرة ثانية للباحث وذلك، طبعاً، بعد انتهاء كافة أعضاء اللجنة من مداخلاتهم واسئلتهم- وهنا يدافع الطالب عن نفسه بينما في المرة الاولى كان يقدم بحثه- وحق الرد هذا هو حق طبيعي للطالب، حيث يتوجب عليه الإجابة عن أهم الاسئلة، وإعطاء التوضيحات اللازمة. ويمكنه الاقتصار بالإجابة على الامور المتعلقة بالموضوع والمنهجية والتقسيم وبعض التوضيحاتت الهامة، دون الدخول في التفاصيل، لأن الوقت قد يحدّد بـ ١٠ دقائق أو ربع ساعة وعليه أن يجيب على يعض أسئلة كافة اعضاء اللجنة، وليس على كافة اسئلة كل منهم.[٢٥٨]

لذا ينصح باختيار اجابات يرد فيها على كل الاعضاء تقديراً واحتراماً للجميع، وأن لا يتكلم الا عندما ياذن له رئيس اللجنة. ونذكر هنا كذلك أن أصول اللياقة تقضي أن يعيد شكر اللجنة وتقدير آرائهم والوعد بالعمل على الأخذ بها عند تصحيح أو تنقيح الرسالة او الاطروحة، وكل ذلك بما يتوافق مع قيم ومبادئ البحث العلمي والمستوى الأكاديمي.[٢٥٩]

٥) **رفع جلسة المناقشة:** إذا اكتفى أعضاء اللجنة باجابات الباحث ولم يوجهوا له أسئلة جديدة، يرفع رئيس اللجنة الجلسة للتداول، ويخرج الطالب والحضور من القاعة، لكي يتداول أعضاء اللجنة فيما بينهم على انفراد لاقرار النتيجة. وفي دول أخرى يخرج اعضاء اللجنة من القاعة في طقوس كنسية معّينة، كما في هولندا وكذلك في بعض الجامعات الخاصة في لبنان، كما في جامعة القديس يوسف.

---

[٢٥٨] ادريس الفاخوري؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مرجع سابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

[٢٥٩] سعيد السبتاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٣٤١.

٦) **إعلان النتيجة:** بعد انتهاء أعضاء اللجنة من مداولاتهم، يعود الطالب والحضور إلى القاعة كما في الجامعة اللبنانية، ويقوم رئيس اللجنة بإعلان النتيجة وقوفاً كما سائر الحاضرين.

وتعطى هذه النتيجة في انظمة كلية الحقوق بدرجة تتراوح بين مقبول وحسن وجيد وجيد جداً، مع التنوية بإمكانية النشر.

وهذا التقدير بالغ الأهمية بالنسبة للطالب ولسمعة الشهادة العلمية، ولسمعة الاستاذ المشرف واللجنة المناقشة، لذلك فإن هذه الدرجة تأتي تقييماً لقراءة نص البحث والتدقيق به أولاً، ومن خلال تقديم الباحث لبحثه (خطبة البحث) ومن ثم كيفية دفاعه وإجابته على أسئلة اللجنة والقراءة النقدية والاسئلة، وذلك يهدف إعطاء تقييم دقيق بناء على معلومات شكلية وأخرى موضوعية.

الفقرة الثانية: نواحي التقييم:

لكي يكون الباحث على بينة من الامور التي تكون موضع تدقيق اللجنة فسنتناول هذه النواحي في ثلاث نقاط.

اولاً: المنهجية: يتم التدقيق، عادة، من قبل أحد أعضاء اللجنة أو أكثر من جهة الأصالة في خطة البحث والتصميم والتأكد من توفر كافة عناصر المقدمة، بشكل يدل أو يغطي كافة أقسام البحث.

- مدى الالتزام بقواعد التوازن بين الفصول والمباحث.
- استخدام العناوين الرئيسية والثانوية بشكل تعطي المفردات التي تليها.

- كيفية استعمال الهوامش ومقارنتها مع قائمة المراجع والمصادر وتسلسلها، ومرعاة الأصول والقواعد بشكل موحد وغير متناقض، وطريقة استخدام الحواشي (الهوامش) وآلية كتابتها.
- اسلوب العرض في قائمة المصادر والمراجع، ومدى توفر المعلومات الكاملة والتسلسل بين أنواع المراجع وداخل كل مرجع.
- هل تجيب الخاتمة على اسئلة المقدمة.

ثانياً: النواحي الشكلية: تتناول الإخراج بصورة عامة ابتداءاً من الغلاف وصولاً إلى قائمة الفهارس واحترام الترتيب وجودة الطباعة.

١) لغة الباحث: تتناول الأخطاء اللغوية والإملائية وكيفية استعمال علامات الوقف في أماكنها الصحيحة.

- مدى مراعاة الاختصار وعدم الاستطراد.
- حسن ترتيب الفقرات وتسلسلها.
- استخدام المعلومات والبيانات في مكانها المناسب[٢٦٠].

٢) **أسلوب الباحث:** يتم التدقيق باسلوب الباحث الكتابي، ويتم التركيز على نقاط، منها:

- الرصانة في التعبير والمهارة في اختيار الكلمات.
- الدقة في استعمال المصطلحات القانونية.
- الابتعاد عن الإطناب والمبالغة.
- الانسياب في التعبير.

[٢٦٠] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

ثالثاً: من الناحية الموضوعية: تعني مدى احاطة الباحث بالموضوع، ودقة النقد والمقارنة والمساهمة الجديدة التي أضافها الباحث إلى إختصاصه، ومدى انسجام الافكار وصحة التحليل وسلامة المناهج التي اعتمدت للوصول الى النتائج.[٢٦١]ويتم التركيز عادة على ما يلي:

١) الجديد في البحث العلمي: مدى حداثة وجدية المقترحات والتوصيات التي توصل إليها الباحث[٢٦٢]، وما أضافته الرسالة أو الأطروحة إلى المعرفة العلمية.[٢٦٣]

٢) الأمانة العلمية: يتم التأكد من مدى احترام الباحث لهذا المبدأ من خلال مدى التزامه بقواعد الإشارة الى المصادر والمراجع التي اقتبس منها أفكار البحث، ومدى تقّيده به بالشكل الصحيح، وكيفية التمييز بين النقل الحرفي ونقل الافكار.

٣) التزام الباحث:

- مدى التزام الباحث بنطاق الرسالة الذي وضعه في المقدمة.
- مدى التزام الباحث بابراز شخصيته المستقلة.
- مدى التزامه بقواعد المنهجية لجهة استخدام المصادر الحديثة ومدى مواكبة التطورات الجديدة في المجال المدروس.
- مدى التزامه بذكر معلومات الموقع الالكتروني وتاريخ الدخول الى الموقع.

هذه أبرز، وليست كافة النقاط، التي يتم التدقيق فيها من قبل أعضاء اللجة، وبناءً على ما يتوصلون اليه من قراءتهم يقومون بتوجيه أسئلة للطالب لاستيضاح ما لم يتضح من القراءة. لهذا على الطالب ان يحضر نفسه جيداً لهذه المناقشة.

الفقرة الثالثة:استعداد الطالب:

---

[٢٦١] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٣٥٠.
[٢٦٢] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص٤٤٠.
[٢٦٣] عصمت بكر؛ **أصول مبادئ البحث القانوني**، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

نظراً لأهمية المناقشة وتأثيرها على نتيجة الطالب وسمعته فلا بد له من الاستعداد نفسياً وعلمياً قبل البدء بالمناقشة ليكون جاهزاً لإبراز كفاءته وإعطاء صورة إيجابية عن نفسه خلال سير المناقشة.

أولاً: الاستعدادات الاولية: تعتبر المناقشة نوعاً من المجالس العلمية التي يتم نقلها على الهواء في بعض الدول، واليوم يمكن نقلها بوسائل التواصل الاجتماعي، لذلك نقترح ما يلي:

١- ننصح الطالب بحضور جلسة مناقشة واحدة على الأقل ليتعرف عملياً إلى أجواء المناقشة مما يخفف عنه تأثير عنصر المفاجئة، ويصبح بذلك أقدر على توقع ما قد يحصل معه والسيطرة على ردات فعله.

٢- قراءة رسالته أو أطروحته بعين ناقدة عدة مرات ليتمكن من الإجابة على الأسئلة التي يتوقع أن توجع إليه حول أمور تبدو جديدة أو تتسم بنوع من الغموض.

٣- إعداد خطبة المناقشة والتدرب على إلقائها بصوت عال، والتأكد من التوقيت المتعارف عليه والذي يمكن للمشرف أن يحدده له مسبقاً، كونه سيرأس اللجنة.

٤- الاهتمام بالمظهر دون مغالاة لما يتركه ذلك من أثر في نفوس اللجنة والمشاهدين.

ثانياً: واجبات الباحث خلال المناقشة: هناك بعض الواجبات الملقاة على عاتق الطالب، والتي سنقوم بالتذكير بأبرزها.

١- أثناء القاء تقديمه: إلقاء الخطبة أو تقديم بحثه بصورة أو بشكل يظهر فيها مدى تعمقه واستيعابه لبحثة، والابتعاد عن القراءة الببغائية، مع الاستعانة بنقاط أساسية لكي يتذكرها.

٢- الابتعاد عن الغرور، والتواضع أثناء إلقاء كلامه، والحرص على عدم إثارة اشمئزاز اللجنة والحاضرين.

٣- الحفاظ على هدوئه وعدم الارتباك، وتنويع نبرات الصوت وتحسينها.

٤- التقيد بالتوقيت، والانتباه إلى رئيس اللجنة الذي قد ينبّهه إلى ضرورة التقيد بالتوقيت.

٥- تسليط الضوء على نقاط القوة في رسالته والابتعاد عن نقاط الضعف.

٦- استخدام الكلمات الواضحة وبأسلوب سلس وبسيط.

٧- توزيع النظر أثناء الالقاء وعدم التركيز على شخص معيّن أو جهة معيّنة.[٢٦٤]

ثالثاً: أثناء كلام المناقشين:

١- الاصغاء وعدم مقاطعة الأستاذ المناقش، وتدوين الملاحظة للرد عندما يسمح له بذلك.

٢- إذا رأى من الضروري الرد الفوري، فعليه الحصول على الاذن من رئيس اللجنة والانتظار.

٣- تدوين الأسئلة التي توجه اليه من قبل كل مناقش، للإجابة عليها عند السماح له بذلك، إلّا إذا طلب اليه الاجابة مباشرة.

رابعاً: عند الاجابة على الاسئلة:

١- الحرص على إجابة اسئلة لكافة الاساتذة وليس كافة الاسئلة (كما ذكرنا سابقاً)، بل التركيز على ما يراه مناسباً من أسئلة كل منهم.

٢- الاجابة بهدوء وموضوعية، وإذا كان هناك خطأ أو تقصير، يجب عليه الاعتراف به وإبداء الاستعداد لتصحيحه.

---

[٢٦٤] عمار الحسيني؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، مرجع سابق، ص٤٢٣.

٣- اذا وُجه اليه سؤال استفزازي، فيجب عليه الحفاظ على هدوئه ورصانة والتعامل معه بذكاء وأدب.[٢٦٥]

٤- في النهاية، عليه إعادة أو تكرار شكر اللجنة والجامعة والوعد بالعمل على إجراء التصحيح الذي طلب اليه.

الخاتمة

تعرفنا في الباب الأول من هذا الكتاب الى مفاهيم المناهج والمنهجية، اللغوية منها والاصطلاحية وعلاقتها ببعضها البعض، وكشفنا عن العلاقة التي تربط المنهجية بالتفكير العلمي، والتي تظهر في مناهج البحث العلمي.

وقمنا باستعراض مختلف أنواع مناهج البحث العلمي ومجالات تطبيقها في مجال القانون، بأشكالها القديمة والحديثة وبكافة طرقها العقلية والإجرائية، ليكون الطالب على بيّنة من مختلف النظريات التي تدور حول المنهج والمناهج في دراسة نظرية، مع بعض الأمثلة التطبيقية للتخفيف من جمود المادة.

أما في الباب الثاني فقد ركزنا على الجانب العملي التطبيقي، وتحولنا من عالم النظريات الفلسفية الى نماذج القواعد العلمية العملية التي يحتاجها الطالب لإعداد بحثه، ابتداءاً من الخصائص العامة للبحث العلمي القانوني وأنواعه ومواصفاته، وكيفية اختيار مادة البحث وعنوان البحث، والمشرف، وأقسام البحث، وتحضير المعلومات لمعالجة البحث، وكيفية استعمال هذه المعلومات.

---

[٢٦٥] سعيد البستاني؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية**، مرجع سابق، ص ٣٤١.

فشكّل الفصل الأول المدخل العام للبحث، وأتى الفصل الثاني ليشكّل دليلاً عملياً للطالب عن كيفية الاستعداد وإعداد المخطط التمهيدي، والفصل الثالث شكل التعرف الى آلية تنفيذ البحث العلمي، ابتداءاً من كتابة المسودة الأولى وصولاً إلى الشكل النهائي للبحث وتنظيم محتوياته وطباعته، واضعين أمام الطالب تصورنا للمرحلة الأخيرة، وهي كيفية مناقشة البحث والدفاع عنه.

وهكذا أصبح امام الطالب الكثير من المناهج التي يمكنه اعتمادها، كما وضعنا مختلف انواع القواعد، ليختار منها ما يناسبه، ويشكّل، بالتالي، منهجيته الخاصة التي يجمع فيها بين ما تعلّمه وما يختزنه من فن، مما يسمح له بوضع لمساته الشخصية، ليأتي بحثه تجسيداً مادياً يشمل خلاصة معلومات وأفكار ورؤى، ليشكّل باكورة عمل تفتح أمامه آفاقا واسعة في عالم القانون والفكر .

فالبحث العلمي ليس موهبة بل علماً وعملاً جادا من قبل الباحث يسمح له بان يضيف الى العلم شيئاً أو يساهم في ترتيب وتنظيم المعلومات بطريقة تسهل على القارئ فهمها على الأقل.

واذا كان القول المشهور: علينا أن نتعلم الكثير لنستطيع القليل، فنحن حاولنا أن نضع في هذا الكتاب دليلاً أمام الطالب يشكّل القليل الذي يسمح له القيام بالكثير، وأوله البحث المطلوب لنيل شهادة الماستر، ولا ينتهي باطروحة الدكتوراه.

أملين بأن نكون قد ساهمنا في اضافة مدماك الى مادة المنهجية، تاركين لكل طالب أن يختار ما يناسبه. وإذا كان جابر بن حيان قد قال: "ويجب أن تعلمَ أنَّا نذكر في هذه الكتب خواصَّ ما رأينا فقط، دون ما سمعناه أو قيل لنا أو قرأناه، بعد أن امتحنَّاه وجربناه، فما صحَّ

أوردناه، وما بطَل رفضناه، وما استخرجناه نحن أيضًا قايسناه على أقوال هؤلاء القوم"، فإنني أختم بأنني ذكرت في هذا الكتاب خواص ما رأيت وسمعت أو قيل لي أو قرأت ، فما اعتقدت أنه صحيح أوردته، وما بطل رفضته، وما استخرجته قايسته على أقوال هؤلاء القوم، ولخصته في هذا الكتاب، الذي آمل أن يكون شمعة تضيء درب طلاب الدراسات العليا في القانون وغيره من الدراسات الانسانية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب العربية

١- ابراهيم، علي؛ **منهجية البحث القانوني**، الطبعة الثانية، دون دار نشر، ٢٠٠١.

٢- ابو علام، رجاء محمود؛ **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،٢٠١٣.

٣- البستاني، سعيد ؛ **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والابحاث الجامعية (قانون البحث العلمي)**، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.

٤- الحسيني، عمار؛ **اصول اعداد البحوث والرسائل القانونية**، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.

٥- الطاهر، علي جواد؛ **منهج البحث الأدبي**، طبعة رابعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٨.

٦- العلاق، بشير؛ **دليل كتابة التقارير**، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٦.

٧- العساف، صالح؛ **المدخل الى البحث في العلوم السلوكية**، طبعة ثانية، دار الزهراء، الرياض، ٢٠١٢.

٨- الخشت، محمد عثمان؛ **فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية**، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997 .

٩- الحجار، حلمي؛ **المنهجية في القانون من النظرية الى التطبيق**، طبعة ثانية، دون دار نشر، ٢٠٠٣.

١٠- الصادق سعيد؛ **المنهج القانوني في الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية مصر العربية،** دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

١١- الأسيوطي، ثروة ؛ **مبادئ القانون،** دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

١٢- الفاخوري ادريس؛ **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية،** الطبعة الثالثة، مطبعة الجسور، وجدة، المغرب،٢٠١٠.

١٣- الهواري، سيد؛ **دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراة،** الطبعة الاولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥.

١٤- باشلار، غاستون؛ **تكوين العقل العلمي، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية،** ترجمة: د. خليل أحمد خليل، الطبعة السادسة،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.

١٥-بدر، أحمد؛ **أصول البحث العلمي ومناهجه،** وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.

١٦- بدوي، عبد الرحمن؛ **مناهج البحث العلمي،** دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٦٣.

١٧- بدوي، عبد الرحمن؛ **مناهج البحث العلمي،** الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧.

١٨- بكر، عصمت عبدالمجيد؛ **أصول مبادئ البحث القانوني،** منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

١٩- براش، ابراهيم؛ **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية،** مطبعة بابل، الرباط المغرب،١٩٩٩.

٢٠- بوحوش، عمار؛ **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية،** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .

٢١- جعفر، علي عبود؛ **منهجية البحث العلمي والمنهجية في علم القانون**، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.

٢٢- حامد، خالد؛ **منهج البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٣.

٢٣- حسن، أحمد عبدالمنعم؛ **أصول البحث العلمي**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، الجزء الأول، ١٩٩٦.

٢٤- حسين، فايز محمد وابو الحسن، أحمد ؛ **دروس في المنهج القانوني**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.

٢٥- حمودة، محمد عفيفي؛ **البحث العلمي**، الطبعة الثانية، مطابع سجل العرب، عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٦-دويدار، هاني؛ **منهج الدراسات التطبيقية في مجال علم القانون**، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٨.

٢٧- دويري، رجا وحيد؛ **البحث العلمي**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٠.

٢٨- رسل، برتراند؛ **حكمة الغرب**، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٦٤و٣٦٥,

٢٩-رزق، ماري الحلو؛ **في منهجية العلوم القانونية**، الطبعة الاولى، دار نعمان للثقافة، جونية، لبنان، ٢٠٠١.

٣٠- زيدان، مسعد؛ **مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار الكتاب القانوني، القاهرة، ٢٠٠٩.

٣١- سلامة، عبدالكريم؛ **الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٢- شعير، عبد الواحد؛ **منهجية القراءة القانونية**، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١.

٣٣- شيا، محمد؛ **مناهج التفكير وقواعد البحث- في العلوم الانسانية والاجتماعية**، الطبعة الإولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٧.

٣٤- صافي، طه زاكي؛ **منهجية العلوم القانونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، ١٩٩٨.

٣٥- صابر، فاطمة وخفاجة ميرفت؛ **أسس ومبادئ البحث العلمي**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكندرية، ٢٠٠٢.

٣٦- ضوي، علي؛ **منهجية البحث القانوني**، مطابع اديتار، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٩.

٣٧- عوايدي، محمد عمار؛ **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧.

٣٨- عبد الوهاب، ليلى؛ **مناهج وطرق البحث الاجتماعي،أصول ومقدمات**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٣٩- عقل، فاخر؛ **اسس البحث العلمي في العوم السلوكية**، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٢.

٤٠- عقيل، حسين عقيل؛ **فلسفة مناهج البحث العلمي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

٤١- عبد العال، عكاشة ومنصور، سامي بديع؛ **المنهجية القانونية**، الطبعة الأولى، منشوارت الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.

٤٢- عطوي، جودت عزت؛ **أساليب البحث العلمي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 .

٤٣- عيسى، حنان والعبيدي، غانم؛ **أساسيات البحث العلمي**، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

٤٤- عناية، غازي؛ **إعداد البحث العلمي**، ليسانس- ماجستير- دكتوراة، دار الجيل، بيروت، دون دار نشر ودون سنة النشر.

٤٥- عبد الهادي، حيدر أدهم؛ **أصول الصياغة القانونية**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩.

٤٦- عريفج سامي، ومصلح، خالد حسين، ونجيب مفيد؛ **في مناهج البحث العلمي وأساليبه**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، ١٩٩٩.

٤٧- عارف، محمد جعفر والسريحي، حسن عواد؛ **الإنترنت والبحث العلمي**، الطبعة الأولى، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ٢٠٠٧.

٤٨- غصوب، عبده جميل؛ **المنهجية القانونية**، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ٢٠١٦.

٤٩- غياض، وسام؛ **المنهجية في علم القانون**، دار المواسم، بيروت، ٢٠٠٧.

٥٠- فرحات غالب؛ **دروس ومصطلحات في منهجية البحث العلمي**، دون دار نشر، بيروت، ٢٠١٢.

٥١- فراج،زين بدر؛ **أصول البحث القانوني**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٣.

٥٢- فرانيير، جان- بيار، **كيف تنجح في كتابة بحثك**، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، ١٩٨٨.

٥٣- قاسم، محمد محمد؛ **المدخل الى منهج البحث العلمي**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

٥٤- كوهين، لويس وماينون، لورنس؛ **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية**، ترجمة كوثر حسين كوجلا ووليم تاوضروس عبيد، الطبعة الاولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.

٥٥-لويد دينيس ؛ **فكرة القانون**، ترجمة سليم الصويص، مجلة عالم المعرفة، العدد ٤٧.

٥٦-محيو، حسن ومنصور، سامي؛ **القانون المدني – محاضرات في المدخل الى علم القانون**، الطبعة الثانية، الجزء الاول، بيروت، ١٩٩٥.

٥٧- محمد، علي محمد؛ **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

٥٨- ملحم، حسن؛ **التفكير العلمي والمنهجية**، مطبعة دحلب، الجزائر، ١٩٩٣.

٥٩- ملحس، ثريا عبد الفتاح؛ **منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين**، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

٦٠- يعقوب أميل؛ **كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث**، دار جروس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦.

ب- محاضرات عربية :

١- عدنان السيد حسن؛ المنهجية وطرق البحث العلمي، **محاضرات القيت كلية الحقوق في الجامعة الاسلامية في بيروت**، العام الدراسي: ٢٠٠١-٢٠٠٢.

٢- بوذراع بلقاسم؛ **منهجية ومناهج البحث العلمي وتطبيقها في القانون**، محاضرات لطلاب السنة الاولى – شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، فرع قانون الأعمال، معهد العلوم القانونية، قسنطينة، الجزائر، دون سنة نشر.

ثانياً:المراجع الاجنبية:

1- Bast, Carol and Hawkins Margie; **Foundations of Legal Research and writing**, 2nd ed., West Legal Studies, USA, 1995.

2- Booth, Wayne C. and Colomb, Gregory G. and Williams Joseph M.**; The Craft of Research**, the university of Chigaco press, USA., 1995.

3- Burkhart, Ann M., and Stein, Robert A.; **How to Study Law and Take Law Exams**, West Publishing Co., U.S.A., 1996.

4- Burns, Nancy, and Grove. Susan K.; **The practice of Nursing Research: conduct, Critique, and utilization,** 5th ed., St. Louis, Elsevier Saunders, U.S.A., 2005.

5- Creswell, John W.; **Qualitative inquiry and research design: Choosing among five traditions,** 3rd.ed., Thousand Oaks, Sage Publications, California, 2013.

6- Dreyfus, Simone**; La thèse de doctorat et le mémoire**, **Etude méthodologique**, 2eme.ed., Paris, ciyas, 1983.

7- Glenn, H. Patrick; **The aims of comparative law**, In: J.M. Elgar Encyclopedia of comparative law, Cheltenham. E.Dward Elger, edited by Smits, Jan M. 2nd ed., 2006.

8- Haack, Susan and Lane Robert Eswin; **Pragmatism, old and new; selected writings,** Prometheus Books, U.S.A., 2006.

9- **Jhering, Rudolf von; The struggle for law** (1915), republished by ReInk Books, Delhi, India, 2017.

10- Kelso, J.Clark; **Studying Law- An Introduction To Legal Research, 3rd Edition**, Mathew Bender and Company, U.S.A., 1999.

11- Kerimov, Dzhangir; **Methodology of Law**, Progress Publishers, Translated from the Russian by Joseph Shaprio, Moscow, 1999.

12- Kunz, Christina and others; **The process of Legal Research: Successful Strategies**, Little Brown and Company, 3rd ed. USA, 1992.

13- Mersky, Roy M. and Dunn, Donald J.; **Legal Research – Illustrated**, 8 ed., Foundation Press, New York, 2002.

14- Nedzel, Nadia E.; **Legal Reasoning, Research, and Writing for International Graduate Students**, Aspen publishers, New York, 2004.

15- Newman, Isadore and Benz, Carolyn R.; **Qualitative-quantitative Research Methodology**, Exploring the Interactive Continum, SIU Press, U.S.A., 1998.

16- Shapo, Helen and Walter, Marilyn and Fajans Elizabeth; **Writing and Analysis in the law**, 6th ed., NewYork, Foundation press, 2003.

17- Spradely, James P.; **Participant Observation**, 2nd edition, Waveland Press, Inc. USA, 2016.

18- Snieder, Roel and Larner, Ken; **The Art of Being a Scientist**: A Guide for Graduate Students and their Mentor, Cambridge University Press, UK, 2009.

19- Volokh, Eugene: **Academic Legal Writing**, Foundation Press, 3rd ed., New York 2007.

20- Saleilles, Raymond; **Droit civil et drot compare**, 1911, Reviece inter. Ensignement, Paris, 1981.

21- Vandevelde, Kenneth J.; **An Introduction to Legal Reasoning, West view Press,** Inc., A Division of Harper Collins Publishers, Inc., U.S.A., 1996.

22- Wienr, Philip P.; **Evolution and founders of Pragmation**, Harvard university press, combridge, 1949.

23- Zikmund, William G.; **Busniess Research Methods**, 7th ed. Thomson/South-Western , inc., NewYork, 2003.

ثالثاً: مواقع شبكة الوب العالمية

1-http://www.mans.edu.eg. 2009

موقع جامعة المنصورة على الانترنت الخطوات المنهجية لاعداد البحوث.

2- Behoth.http://www.moqatel.com\openchare\ 2015.

3- http://www.Juridica.ee/get.doc.php. 2009

Goethe Universitât –Essay by Professor J.W Joachim Valentin.

4-http://goliah.ecnext.com- publication of Global Jurist Frontiers Date: 02-sep- 2004

5-http://groups.google.com\group\yacoupdroit\web.

6- http:// www.uccs.umn.edu/oldsite/lasc/handouts/PQRST.html, 2009 Learning and Academic Skills Center- University or Minnesota 104 Eddy Hall.

7- http://www.ucs.umn.edu/counsel/self-service/study.htm 2008.

University of minnesota/ University counseling of counseling services

8 -http://www.lawskool.com.au. 2009.

9-http://www.utoronto.ca/writing/qotations.html Jerry Piotnick, Director, University College Writing Workshop, University of Toronto, 2005,

10- http://querg.ng times.com/mem/archive-free/pdf , 2008.

11-http://www.lib.berkeley.edu/instruct/guides/chicago-turabianstyle.pdf

12-http://owl.english.purdue.edu/survey 2009 Developing an outline – revision by Elyssa Tardi.

13- http://www.ucs.umn.edu/counsel/self-service/study.htm 2009 David M. Wark: **Instant study skills**.

14-http://www.academia.edu/10722206/ Difference Between Qualitative And Quantitative Analysis And How It Should Be Applied In Our Research, by: Aldon M.H.P Singa, Yogyakata, Dec 2014.

15- http://groundedtheoryreview.com/2008/06/30/grounded-theory-as-a-general-research-methodology Judith A. Holton; Grounded theory as a general research methodology, posted on june 30, 2008, volume:7. Grounded theory review, An International Journal.

16- https://www.jstor.org/stable/2392366?seq=1#page Todd D. Jick Mixing qualitative and quantitative methods: Triangulation in action.*Administrative Science Quarterly*,Vol. 24, No. 4, Qualitative Methodology (Dec., 1979), pp. 602-611.

المقدمة:.....أ
الباب الاول: المنهجية القانونية ومناهج البحث العلمي ١
الفصل الأول: المنهجية والمناهج العلمية.....١٤
المبحث الأول: بين المنهجية والمنهج ١٤
المطلب الأول: مفهوم المنهجية ١٥
المطلب الثاني: مفهوم المنهج ١٨
المطلب الثالث: علاقة المنهج بالمنهجية ١٩
المبحث الثاني: المنهجية القانونية والتفكير العلمي ٢٠
المطلب الأول: ماهية المنهجية القانونية ٢١
المطلب الثاني: أهداف المنهجية القانونية.....٢٣
المطلب الثالث: القانون والتفكير العلمي ٢٤
المبحث الثالث: المناهج والبحث العلمي القانوني ٢٩
المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي ٣٠
المطلب الثاني: مفهوم منهج البحث العلمي ٣٤
المطلب الثالث: مفهوم منهج البحث العلمي القانوني ٣٤
الفصل الثاني: تصنيف وأدوات مناهج البحث العلمي.....٤٠
المبحث الاول:البحوث الكمية ٤٢
المطلب الأول: مخطط البحث الكمي ٤٤
المطلب الثاني:أدوات جمع البيانات ٤٨
المطلب الثالث: برامج تحليل بيانات البحث الكمي.....٥٥
المبحث الثاني: البحث النوعي ٥٧
المطلب الأول: المقابلة ٦١
المطلب الثاني: الملاحظة ٦٦
المطلب الثالث: الوثائق.....٦٩
المبحث الثالث البحوث المختلطة.....٧٣
المطلب الاول: مبررات وخصائص استعمال البحث المختلط.....٧٣
المطلب الثاني: مهارات استخدام البحوث المختلطة.....٧٥
المطلب الثالث: اصول اعداد تقرير التدريب المهني ٧٩
الفصل الثالث: مناهج البحث العلمي وتطبيقها في مجال القانوني ٨٣
المبحث الأول: المناهج الفلسفية ٨٤
المطلب الأول: المنهج الاستقرائي: وتطبيقاته القانونية ٨٥
المطلب الثاني:المنهج الاستدلالي وتطبيقاته القانونية ٨٩
المطلب الثالث المنهج التحليلي والتركيبي.....٩٤
المبحث الثاني: المناهج النظرية.....٩٧
المطلب الأول:المنهج المقارن ٩٧

المطلب الثاني: المنهج التاريخي ١٠٢
المطلب الثالث: المنهج الديالكتيكي أو الجدلي ١٠٦
المبحث الثالث: المناهج الحديثة ١١٠
المطلب الأول:المنهج الوصفي ١١٠
المطلب الثاني:المنهج البراغماتي ١١٦
المطلب الثالث: المنهج التجريبي ١١٩
الباب الثاني: آليات تطبيق منهجية ومناهج البحث العلمي القانوني ١٢٨
الفصل الأول: ماهية البحث القانوني ١٣٠
المبحث الأول:الخصائص العامة للأبحاث القانونية ١٣١
المطلب الأول: أنواع البحوث القانونية ١٣٢
المطلب الثاني: مواصفات البحث القانوني ١٣٤
المطلب الثالث: مواصفات الباحث القانوني ١٣٥
المبحث الثاني: مقاربة عامة للبحث القانوني ١٣٨
المطلب الأول: اختيار موضوع وعنوان البحث ١٣٨
المطلب الثاني: الإشراف على البحث ١٤٦
المطلب الثالث: أقســـام البحـــــــث ١٥١
المبحث الثالث: تحضير المعلومات لمعالجة البحث ١٦١
المطلب الأول: مصادر ومراجع المعلومات القانونية ١٦١
المطلب الثاني: حفظ المعلومات ١٧٠
المطلب الثالث: تدوين المعلومات ١٧٤
الفصل الثاني: الخطة التمهيدية للبحث ١٨٢
المبحث الأول: المقدمة ١٨٦
المطلب الأول: الإطار النظري (مقدمة المقدمة) ١٨٧
المطلب الثاني: الإشكالية ١٨٨
المطلب الثالث: الإطار العملاني أو التنفيذي ١٩٠
المبحث الثاني: تصميم البحث ١٩٧
المطلب الأول: ميزات ومبادئ التصميم الجيد ١٩٨
المطلب الثاني: أنواع التصاميم ٢٠٠
المطلب الثالث: طرق إعداد التصاميم المعتمدة في لبنان ٢٠٥
المبحث الثالث: المصـادر والمراجـع ٢٠٧
المطلب الأول:التمييز بين المصادر والمراجع ٢٠٨
المطلب الثاني: محتويات قائمة المصادر والمراجع ٢١٠
المطلب الثالث: أساليب التفتيش في المراجع ٢١٦
الفصل الثالث :المرحلة التنفيذية ٢٢٠
المبحث الأول: كتابة البحث ٢٢١
المطلب الأول:: مشروع المسودة ٢٢١

المطلب الثاني: المسودة الأولى ٢٢٤
المطلب الثالث:المسودة الثانية ٢٣١
المبحث الثاني: التوثيق والهوامش والترقيم ٢٣٧
المطلب الأول: قواعد التوثيق ٢٣٩
المطلب الثاني:التوثيق في الحاسوب ٢٤١
المطلب الثالث:الترقيم وعلاماته ٢٤٣
المبحث الثالث: الشكل النهائي للبحث ٢٤٨
المطلب الأول: تنظيم محتويات البحث ٢٤٩
المطلب الثاني: مواصفات وشروط الطباعة ٢٥٣
المطلب الثالث: مناقشة وتقويم البحث والدفاع عنه ٢٥٧
الخاتمة ٢٦٦
قائمة المصادر والمراجع ٢٦٩